محاضرات في

علم الاجتماع الحضرى

الفرقة الرابعة قسم الاجتماع
كلية الآداب بقنا

إعداد
دكتور
علىّ الدين عبد البديع القصبي

قسم الاجتماع – كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادى

محاضرات في
علم الاجتماع الحضرى

الفرقة الرابعة قسم الاجتماع

كلية الآداب بقنا

إعداد

دكتور

عليّ الدين عبد البديع القصبي

قسم الاجتماع كلية الآداب

جامعة جنوب الوادى

استهلال

أشار تقرير أممي صدر حديثا عن قسم السكان التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة إلى أن ٥٥٪ من سكان العالم اليوم يعيشون في المناطق الحضرية، وهي نسبة من المتوقع أن ترتفع إلى ٦٨٪ بحلول عام ٢٠٥٠. حيث تشير التوقعات إلى أن التوسع الحضري، والتحول التدريجي في الإقامة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يمكن أن يضيف نموا يقدر بحوالي ٢.٥ مليار شخص آخر إلى المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٥٠، وأن ما يقرب من ٩٠٪ من هذه الزيادة تحدث في آسيا وأفريقيا.

ولضمان تعظيم عوائد وفوائد التوسع الحضري بصورة شاملة بالكامل، فإن السياسات اللازمة لإدارة النمو الحضري تحتاج إلى ضمان الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية للجميع، مع التركيز على احتياجات فقراء الحضر والفئات الضعيفة الأخرى للإسكان والتعليم والرعاية الصحية فضلا عن العمل اللائق والبيئة الآمنة

ويطغوا على بساط البحث الحضرى عدة مفاهيم للتحضر وجميعها مرتبطة بتعدد الرؤى والاختصاصات. ومن المفاهيم ما يؤكد التغير في المهنة من الزراعة الى الصناعة او التجارة ، واعتبار هذا المعيار هو

الحد الفاصل بين الريف والمدن ، ومن انصار هذا المفهوم، تومسون، وراين سييون وكلايد ميشيل Glyde Mitchell، وقد ذهب اخرون الى معيار الهجرة التي تؤدي الى عملية الانتقال من الحياة الريفية الى الحياة المدنية بسبب غزو الانماط الحضرية للريف بواسطة وسائل الاعلام المختلفة قد سلك هذا السلوك الاجتماعيون منهم بريز Breeze، بينما تطرق اخرون الى معيار السكان المتجمعين في شكل مجمعات بشرية تقع ضمن تصنيفات المدن ونسب نموهم وزيادتهم وتركيزهم، ، وبعض الباحثين اكدوا على ان عملية التحضر هي انتقال اجتماعي من حالة الريف الى حالة التحضر، وهي ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي ، في حين ذهب اخرون الى ان عملية التغير الاجتماعي تتم بواسطة انتقال اهل الريف الى المدن واكتسابهم تدريجيا انماط التحضر ، اما اندرسن Anderson)فيؤكد انه من الممكن ان يكون الافراد حضريين من غير ان ينتقلوا الى المدن او يتحولوا من الاعمال الزراعية، وهذا يعود الى الاتصال بين الريف والمدن.

هذا وتُمثِّل دراسة التحضر في إطار عِلم الاجتماع -أو بالأحرى دراسة عِلم الاجتماع الحضري -موضع اهتمام العديد من العلماء والباحثين وخاصةً مع سرعة نمو المدن في العصر الحديث، وما يترتب عليها من تدفق للمهاجرين إليها، وبالتالي زيادة عدد سكانها، واتساع نطاقات حجمها، وتعدد أبنيتها الاجتماعية، وتنوع ثقافات أفرادها، بحيث أضحى من الضروري تعدد الدراسات والبحوث العلمية الرصينة التي تناولت المدينة ودراسة التحضر في إطارٍ من الرؤيا الإبستميولوجية التي تسعى لتحقيق التنمية الحضرية المنشودة والمتكاملة وتحقيق التقدم الاجتماعي والنهضة الاقتصادية لهذه المجتمعات.

ووفقا لذلك ، هذه محاضراتٌ مختارة في علم الاجتماع الحضرى نقدمها بصورتها الراهنة لطلاب علم الاجتماع حتى يلموا بقضايا ومحاور هذا الفرع البحثي الهام من علم الاجتماع وقد تضمت الفصول التالية :

- **الفصل الأول : الإطار المفاهيمى: التحضر، والحضرية، والتضخم الحضرى والوسط الحضرى (الوحدة/ المنطقة الحضرية / «المدينة»):**
- **الفصل الثاني: علم الاجتماع الحضري: النشأة، والماهية، والمجالات، والاسهامات المبكرة:**
- **الفصل الثالث: النظرية، والمداخل، والمنهج في علم الاجتماع الحضري:**
- **الفصل الرابع : تحديات ومشكلات الحضر المصري وقاطني العشوائيات:**
- **الفصل الخامس : نصوص خلدونية مختارة في السوسيولوجيا الحضرية:**
- **ببلوجرافيا: تضم قائمة بالمراجع المختارة لأهم القراءات في مجال علم الاجتماع الحضرى:**

وآمل أن كون قد حالفنى التوفيق في تقديم فهم موضوعي ملائم للقضايا علم الاجتماع الحضرى والتي تصدت لها بالاهتمام هذه المحاضرات المختارة.

والله من وراء القصد ،،،

الفصل الأول

الإطار المفاهيمى: التحضر، والحضرية، والتضخم الحضرى والوسط الحضرى (الوحدة / المنطقة الحضرية/ «المدينة»):

تمهيد:

المفاهيم عبارة عن أبنية منطقية مشتقة من الاحساسات والادراكات والخبرات الواقعية العديدة وهى ليست ظواهر تتحقق فى الواقع، ولكنها تصورات محددة لا تكتسب معناها إلا من خلال إطار نظرى أشمل وأعم .

وعلى هذا ، فإن تقدم أى علم من العلوم الطبيعية أو الاجتماعية و يعتمد -بدرجة كبيرة -على المفاهيم فكلما تطورت صياغة المفاهيم في العلم استطاع الباحثون تنمية تصورات جديدة. كما أن تحديد المقصود

بالمفهومات الرئيسية يساعد على توضيح الجانب النظرى ووضع الإطارالتحليلى لتفسير العلاقة المتبادلة بين الظواهر.

ولا شك أن إستعراض المفاهيم الأساسية المستخدمة فى مجال علم الاجتماع الحضرى والدراسات الحضرية ومعرفة نماذج من التعريفات التى قدمها العلماء والمتخصصين لكل منها يمثل مطلباً أساسياً، وذلك للوقوف على المعانى المختلفة لهذه المفاهيم من ناحية، ومعرفة مدى الخلط وعدم الوضوح فى إستخداماتها من ناحية أخرى. فضلاً عن أن ماقصدناه من ذلك يتمثل فى إحاطة القاريء بأن كل مفهوم من تلك المفاهيم له إستخداماته ودلالاته الخاصة والتى تتفق وطبيعة المجتمع الحضرى الذى نتناوله بالدراسة والبحث. حيث يوضع فى الإعتبار خصوصية عملية التحضر من جانب، وخصوصية الظروف المجتمعية من جانب آخر، وخصوصية الفترة الزمنية من جانب ثالث. بمعنى آخر يمكن القول أن فهم ظاهرة التحضر وتحليل جوانبها وأبعادها المختلفة باعتبارها المجال الأساسى للدراسة فى علم الاجتماع الحضرى يتطلب من الباحث والمتخصص فى هذا المجال ضرورة وضع الظاهرة فى سياقها البنائى والثقافى من جانب، وسياقها التاريخى والمعاصر من جانب آخر.

فضلاً عن أن ظاهرة التحضر ذاتها فى تطور وتغير مستمر، ومن ثم فإن المفاهيم المرتبطة بها ليست مفاهيم عامة أومطلقة أوثابتة، وإنما هى الأخرى فى تغير مستمر حيث تظهر مفاهيم مستحدثة ينبغى على الباحثين معرفة معانيها ودلالاتها، وكيفية الإسترشاد بها فى الدراسات الأمبريقية الحضرية. الأمر الذى يُمكن الباحثين فى هذا المجال من مواكبة التطورات الجديدة بشكل مستمر، ليس فقط على المستويين المحلى و الإقليمى، ولكن أيضاً على المستوى العالمى.

ونسوق في هذا الاطار المفاهيمى عددا من أهم المفاهيم الأساسية التى يتناولها علم الاجتماع الحضرى بالتحليل(**التحضر والحضرية والتضخم الحضرى والمنطقة الحضرية المدينة»**) وذلك لتحديد ما يعنيه كل مصطلح والتوصل إلى معرفة ارتباط كل منهما بالآخر.

وفي البداية يمكن القول بأن كلمة «**حضر** Urban» لم تكن مستخدمة استخداما واسعا فى اللغة الإنجليزية قبل القرن التاسع عشر، وقد وردت هذه اللفظة فى قاموس اكسفورد للإشارة إلى «**حياة البلدة**Town» أو «**المدينة**City» ولفظة حضر مشتقة من **الأصل اللاتينى** «Urbs» وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبصفة خاصة مدينة روما.

هذا ويواجه الباحث في علم الاجتماع الحضري بتعريفات عديدة لظاهرة التحضر حيث يذخر التراث السوسيولوجي النظري باختلاف وجهات النظر حول التحديد الدقيق لهذه الظاهرة وذلك لأنها تستخدم أحيانا كمترادفات وتستخدم أحيانا أخرى لكي تعبر عن مفاهيم متناقضة.

والملاحظ أنه قد استخدمت بعض المصطلحات التي تمثل اشتقاقات لغوية من اللفظ **حضرى**، مثل **التحضر والحضرية**، وفي ضوء هذين المصطلحين سنحاول أن نحدد تعريف كل منهما على حدة على النحو الآتى:

(١): التحضر:

تناول كثير من الباحثين ظاهرة التحضر Urbanization من زوايا عديدة ، وقد تضاربت تعريفاتهم لها، لكنهم مع ذلك ألتفوا حول

قضية واحدة هى: التركيز السكانى بالمدن باعتباره أبلغ مؤشرات التحضر المعاصر بوجه عام، ولقد كان لهذا الالتقاء حول هذه المصادرة ردود فعل عديدة حاولت بعضها تخليص هذه الظاهرة من مضمونها الكمى الأجوف ناقلة إطارها إلى ما هو أبعد وأعم من ذلك حيث اعتبرتها مظهرا ونمطا من أنماط الحضارة، ونحاول فيما يلى تناول هذا البعد بشئ من التفصيل.

اصطلاحاً، يقصد «بالتحضر » الإنقطاع عن حياة الريف والتحول إلى الحضرحيث يتعين على الفرد أن يتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة ، كما يعنى الزيادة في نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وما يستتبعه من توسع حضرى بمراحله وعملياته وآلياته، والمشاكل المرتبطة به

ونظرياً، يعرف«التحضر»: بأنه المؤشر الدال عن القفزة النوعية التى يحققها المجتمع في حياة ومستوى معيشته.إذ هو في نظر بعض الحتميين القدامى: يعنى الانتقال من مستوى معيشى يكتفى فية الفرد بضروريات الحياة، إلى مستوى معيشى آخر يتطلع فيه إلى الكماليات بتعبير«إبن خلدون» والانتقال من مجتمع بسيط متجانس بتعبير«سبنسر»إلى مجتمع ذى التضامن العضوى بمفهوم «اميل دوركايم» .بمعنى:أنه مؤشر دال على التغير الاجتماعى الإيجابى الذى ينتاب المجتمع بعديد جوانبه.

ولقد عَرَّفَ «ريتشارد سترون Richard Stren» «التحضر»بأنه: اجمالى نسبة سكان المجتمع الذين يقيمون في مناطق حضرية، كما إنه يشتمل كذلك على عملية اقتصادية وتحول في أسلوب الحياةونوعيتها وأنماط التفاعل مع البيئة ومنظومة القيم والمواقف الثقافية.

ويُشير«الكردى» إلى «التحضر» إنه: عملية من عمليات التغير الاجتماعي، التي يتم بواسطتها تغيرات في سلوك الأفراد وأفكارهم ومعتقداتهم الاجتماعية وكذلك اتجاهاتهم نحو العمل وفي طرق معيشتهم لقبولهم الأنماط الحضرية في التفكير والسلوك والقيم والاتجاهات والمعايير والممارسات الاجتماعية.

وثمة نظرة سوسيولوجية محدثه إلى «التحضر»بإعتباره إنتشار جغرافى لأنماط القيم والسلوك الحضرية السائدة فضلا عن المؤسسات الحضرية القائمة.

التحضر مفهوم يشير إلى عملية "التحول إلى حضر" الانتقال إلى المدن والتحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن، وما يرتبط بذلك من تغير في الأنماط السلوكية.

ويستخدم **التحضر** أحياناً ليشير إلى عدد السكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية وما يصاحب ذلك من تغيرات تطرأ على التنظيم الاجتماعي .

وفي تحديده **لمفهوم التحضر** يشير **جيرالد بريز** Gerald Breese إليه بإنه: عملية تغير كمي وكيفي معا ، تؤدي الى تحولات كبيرة في خصائص المجتمعات المحلية (المدن والبلدان) وسماتها ووظائفها. وطرح كلايد ميتشل Clyde Mitchell تعريفا للتحضر ركز فيه على فكرة الانتقال الى المدينة والإقامة فيها كشرط للتحضر ، فالتحضر من وجهة نظره : تلك العملية التي يصبح الناس بموجبها حضريين ، وذلك بالانتقال من القرى نحو المدن ، والتحول من الزراعة كمهنة رئيسية الى مهن أخرى اكثر ملائمة لحياة المدن ، ويصاحب ذلك تغيرات موازية في أنماط السلوك. ومن خلال تلك التعريفات يمكن ان نستنتج بعدين

رئيسين دارت حولهما التعريفات وهما: التغير باتجاه الحضرية ضمن إطار المدينة ، او التغير بالاتجاه نفسه ولو كان ذلك خارج إطار المدينة.

- المظهر الأول: يتمثل بالانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة، بوساطة الحركة عبر المكان، او الهجرة الداخلية من الريف الى المدن وما يصاحب ذلك من تغيرات في نوع المهن والابتعاد عن الزراعة والإقبال على أعمال أخرى متنوعة ومختصة داخل البيئة الحضرية الجديدة.

- المظهر الثاني: اذ يتمثل بالتغير في أسلوب الحياة من نمط معين (النمط الريفي والأنماط التقليدية الأخرى) الى نمط آخر مغاير وهو النمط الحضري ، دون تحرك او هجرة لسكان هذه المناطق الريفية الى المدن.

ومن **منظور الديموجرافى** يقصد **بالتحضر** العملية التي من خلالها تتحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية أو زيادة عدد سكان المدن عن طريق الهجرة إليها، ومن خلال المنظور التنظيمي فإن التحضر يمثل تعبير عن التغييرات التي تحدث في البناء الاجتماعي.

و**التحضر** يعنى شكل جماعات السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وذلك بمقارنتهم بإجمالي عدد السكان داخل المجتمع الواحد.

وقى معنى أخر ، يصنف بعض العلماء **عملية التحضر** بأنها تعنى تزايد حجم المستوطنات "المستعمرات الحضرية" وتزايد نسبة سكانها بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان.

ويُقصَد بالتحضر هنا العملية التي تتم بها زيادة السكان عن طريق تغير الحياة في الريف من حياةٍ ريفيةٍ إلى حياةٍ حضرية عن طريق هجرة

القرويين للمدن الموجودة، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطُرق معيشة سكان الريف، حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.

- **درجة التحضر:**

يُقصَد بدرجة التحضر: نسبة عدد السكان في المدينة مقارنة بالمجموع الكلي للسكان في بلد معنية وفي وقت معين، كما أنّ درجة التحضر هي نسبة السكان في المدن الحضرية والمراكز الرئيسية، مقارنةً مع المجموع الكامل للسكان المجتمع.

ومن هذين التعريفين يتضح الفرق بين نمو الحضر، والتحضر، ودرجة التحضر. فنمو الحضر معناه زيادة عدد سكان المدن، وقد يصاحب هذا ازدياد في سكان الريف، فلا ترتفع درجة التحضر، لأن درجة التحضر تتصل نسبة سكان المدن لمجموع السكان في المجتمع، أما التحضر فهو العلمية التي تتم بها هذه الزيادة بما في ذلك تحول الحياة الريفية إلى حياة حضرية

كما يذهب البعض الآخر بأن **التحضر** يُقصد به الدلالة على إتمام عملية من عمليات **التغير الاجتماعي** Social Change التى تتم عن طريق انتقال أهل البادية أو الريف إلى المدينة وأقامتهم بمجتمعها ومن ثم يكتسبون تدريجيا أنماط الحضر. فإذا تم لهم اكتساب الأنماط الحضرية قيل أنهم قد تكيفوا حضريا أو بمعنى آخر تحضروا أى تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن

وقد يحدث **التحضر** بطريقة على عكس ما تقدم كأن تغزو الأساليب الحضرية الريف بأى صورة من الصور ينتج منها اكتساب لقيم وأنماط الحضر وهناك من يرى أن التغير فى الاتجاهين يسير فى عصرنا

الحالى بسرعة فائقة تفوق أى عصر من العصور التى مرت بها البشرية لسببين هما: الأول: ارتباط الحضر الحديث بالتصنيع أفسح مجال الهجرة من الريف إلى المدينة. الثانى: تعدد أساليب النقل والاتصال بين الريف والحضر هذا بالإضافة إلى الغزو الثقافى الذى ثبته المدنية فى القرية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

ويمكن القول بأن **التحضر** أكثر من مجرد انتقال الأفراد من القرية إلى المدينة أو من الأعمال والمهن المرتبطة بالزراعة إلى تلك المهن الحضرية، فقد توجد أعداد كبيرة من الأفراد -خاصة فى الضواحى والأحياء المتخلفة –تمارس الحياة الريفية داخل المدينة وفى نفس الوقت فقد لا يترك بعض الأفراد عملهم الريفى وموطنهم ومع ذلك يمارسون الأساليب الحضرية بدرجة كبيرة وبذلك يشتمل التحضر على تغييرات جذرية فى تفكير وسلوك الناس وفى قيمهم الاجتماعية والثقافية فهو ليس مسألة انتقال فرد او جماعة اجتماعية من مكان إلى مكان أو من عمل إلى عمل آخر لكنه يتضمن أيضاً تغيرات فى السلوك والعادات والتقاليد والقيم التى يمارسها الأفراد.

وثمة اتفاق بين علماء الاجتماع على **اختلاف معدلات التحضر** من مكان إلى مكان ومن فترة تاريخية إلى أخرى والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الاستقرار الأولى كانت تشجع الأفراد على بناء وتأسيس المدن وبناء على ذلك شيدت الحكومة فى ذلك الوقت عددا كبيرا من المدن وفى فترة زمنية لا تزيد على نصف قرن، وحينما أخذت البلاد تتسع وزاد عدد المدن بدأت الحكومة تضع حدا لزيادة معدلات التحضر. ومن ثم فإن عملية التحضر لا تحدث فى كل

المجتمعات بنفس الطريقة وعلى نفس المنوال وإنما تختلف من مجتمع لآخر.

ويدعونا ذلك على أهمية تأكيد حقيقة أنه لا يمكن فهم التحضر وعوامله ومشكلاته فى المجتمعات النامية بنفس الطريقة التى فهمت بها هذه العملية فى البلاد التى قطعت شوطا طويلاً من النمو، فنظريات التحضر التى تطورت لفهم هذه العملية فى المجتمعات الغربية تجمع على حدوث التحضر بشكل منتظم بدون حدوث أية تناقضات عمرانية وديمجرافية إلا فى أضيق الحدود ، كما أنها نفترض حدوث وتضح من نمط الحياة الريفية إلى نمط الحياة الحضرية. وفى الحقيقة أنه من الصعوبة بمكان العثور على شكل واحد من أشكال التحضر في مجتمعات العالم الثالث يحدث بهذه الطريقة، لذا فهناك شبه اجماع بين الباحثين على أهمية دراسة التحضر في البلاد النامية وفق تطورات نابعة من واقع هذه البلدان لا من واقع الخبرة الأوربية.

ويذهب بعض العلماء بوجود **علاقة بين التحضر والتصنيع** إلا أن هذا الرأي لا ينسحب على كل حالات التحضر فقد ظهرت المدن في أفريقيا قبل الاستعمار كما ظهرت في أوربا قبل الثورة الصناعية بالإضافة إلى هذا فقد أقامت بعض الدول مواقع الصناعات بعيدا عن الأماكن الحضرية ولكن لا يعنى ذلك عدم وجود علاقة بينهما فقد صاحب التصنيع زيادة في معدلات التحضر وجذب أعداد كبيرة من المناطق الريفية للعمل في المدن.

- **مراحل عمليات التحضر:**

أما عن **مراحل التحضر فقد اجتازت المجتمعات الإنسانية** منذ فجر نشأتها إلى وقتنا الحاضر مراحل كثيرة في تطورها وفى استغلالها للموارد الطبيعية وإنتاجها لضروريات الحياة وتحقيق مطامعها وتنظيم شئونها العمرانية ومن أهم هذه التغيرات ما يلي:

- انتقال الإنسان من حياة البحث عن الطعام إلى حياة إنتاجية.
- انتقال الإنسان من حياة القرية إلى حياة المدينة الأولى.
- انتقال الإنسان من حياة المدنية الأولى إلى حياة المدنية الصناعية.

- **أشكال التحضر:**

يقسم **كوستللو التحضر** إلى عنصرين أساسيين هما:

- **التحضر الطبيعى** Physical Urbanization
- **التحضر الاجتماعي** Social Urbanization

فالتحضر الطبيعى يعنى به الأماكن الإقامية لحياة الأفراد وحركتهم الديموجرافية.

أما **التحضر الاجتماعي** فيعنى به العمليات الاجتماعية التي يكتسب الناس عن طريقها عناصر الثقافة المادية وغير المادية، وأنماط السلوك والتفكير التي تمثل خصائص مميزة للمدينة.

والحق أن هناك اختلافا واضحا بين **الاتصال الفيزيقى** لسكان الحضر وبين **الاتصال الاجتماعي**، فالاتصال الأول يتميز بالشدة، بينما يتميز الاتصال الثاني بالسطحية، وهذا يجعل السكان في المدينة يصنفون إلى فئات لكل منها رموز تدل عليها تتمثل في مظاهرها الثقافية أو

يصنفون إلى طبقات حسب مناطق إقامتهم وهو ما يميز مستواهم الاجتماعي أو الاقتصادي.

وقد ميز "**اريك لامبيرت** Eric Lampart" بين **أربعة أشكال** للتحضر وهى :

(١): **التحضر البدائى** Primordial Urbanization ويبدأ الفرد فيه بمحاولات التكيف مع البيئتين الفيزيقية والاجتماعية.

(٢): **التحضر المميز** Definitive Urbanization ويبدأ في هذا الشكل ظهور وظائف محددة -بدرجة ما - للمدن.

(٣): **التحضر الكلاسيكى** Classic Urbanization وتظهر فيه قيود عديدة حول عملية نمو السكان، ونشأة المدن.

(٤): **التحضر الصناعى** Industrial Urbanization وهو الشكل الحالى للتحضر ويتميز بالتقدم التكنولوجى، وتركز السكان في المدن، واتساع المراكز الحضرية.

من الواضح أن هذا **التصنيف** يقوم على **محورين أساسيين** :

- **المحور الأول**: وهو الذي يستقرئ حالة التحضر وخصائصه المميزة له من خلال التاريخ الذي يرصده لتطور المدن والمراكز الحضرية في العالم بصفة عامة.
- **المحور الثاني**: وهو اقتصادي يتصل بكيفية استغلال الموارد ومدى نجاح الإنسان في استخدامها لتحقيق أغراضه، ودرجة تقدمه في زيادة حجم المشتغل منها.

وفي الواقع فإن دراسة التحضر تعد على قدر كبير من الأهمية سواء من الناحية العملية أو المجتمعية، وخاصة في هذه الآونة التي تشهد معدلات مرتفعة من التحضر.

وعلى الرغم من أن مفهوم **التحضر** Urbanization قد اكتسى كغيره من مصطلحات علم الاجتماع ببعض اللبس نتيجة تعدد توجهات النظر إليه ولعل من أهم أسباب هذا اللبس وغموض فهم هذا المصطلح كثيراً ما استخدم كمرادف لمصطلح آخر قريب منه ألا وهو **الحضرية** Urbanism.

لقد فرق كل من «**كوين** Queen **وكارينتر** Carpenter» بين **التحضر والحضرية** فمفهوم **الحضرية** يشير على أسلوب أو شكل الحياة الذى يرتبط بالإقامة فى المدن. أما **التحضر** فيستخدم للإشارة إلى ظاهرة الإقامة بالمدن.

وعليه، «التحضر»عملية، بينما «الحضرية» حالة مترتبة على هذه العملية أو ناتجة عنها، بمعنى أن «التحضر» بمثابة عملية Process بمقتضاها يتحول هيكل المجتمع الريفى إلى مجتمع حضرى، أو تاخذ القرية طابع المدينة،وأن هذه العملية الاجتماعية تعنى في الحقيقية أكثر من أنتقال الناس من القرية إلى المدينة والمعيشة فيها،أو التحول من العمل الزراعى إلى مختلف أشكال العمل في المدينة،فحسب بل لابد من تغير دينامى مستمر في النواحى البنائية والوظيفية.

وثمة علاقة ترابطية وثيقة بين«التحضر» و«الحضرية»،ومفهوم «المدينة»، إذ لا يمكن الحديث عن «التحضر»في بعده الكمي أو الكيفي أو الحديث عن«الحضرية»في غياب مجال جغرافي وثقافي واقتصادي

واجتماعي... يتميز بنمط خاص،أي في غياب المدينة كنسق اجتماعى، وكفضاء حضرى غنى بالتفاعلات الاجتماعية المتشابكة والمتغيرة.

ولعل مايلفت النظر في هذا القول هو أنه يضيف عنصرا أخرا لعملية التحضر وهو المكان الذى هو المدينة، غير أن هذا المكان ليس مهما في ذاتة، وإنما فيما ينشأ علية من حياة اجتماعية واقتصادية وسياسية.

هذا ويتطلب الوقوف على «مظاهر التحضر» ضرورة دراسة المدينة كظاهرة حضرية والتوصل إلى نظرية تفسر التغير الذى طراء على هيكلها، وماينعكس نتيجة لذلك على الجوانب الوظيفية في المجتمع، حيث يتضمن التحضر يتضمن تغيرات أساسية تشمل: تفكير الناس وسلوكهم وقيمهم، فهذه التغيرات، هى التى يهتم الباحث بإكتشافها، كما أنها توضح الجوانب الديناميكية فى المدينة،وبهذا المعنى لايتمثل التحضرفي مجرد صورة التكتل البشرى في إطارات بيئية مكانية فقط، وأنما أيضا في«طريقة الحياة القائمة way Of Life»، وأنعكاستها المختلفةكما أن القرية المتحضرة ذاتها تتحول حثيثا نحوأساليب الحياة الحضرية بصرف النظرعن حكمنا القيمى عن نوعية هذه الأساليب.

ويؤكد «**دبيلز كارنتر**» زاوية أخرى فى إطار عملية التمييز، إذ يرى أن مصطلح **الحضرية** يشير إلى حالة أو مجموعة من الظروف، أما مصطلح **التحضر** فيشير على معنى العملية. واستنادا إلى هذا التحديد يبدو **التحضر** ذو طبيعة ديناميكية حركية، أما **الحضرية** ذات طبيعة استقرارية.

واستنادا إلى ما سبق، يمكن القول بوجود ثمة تداخل بين مصطلح **التحضر** ومصطلح **الحضرية** حيث يشير **التحضر** إلى العملية التي تتحول من خلالها القرى إلى مدن وما يصاحب ذلك من ظواهر كزيادة

حجم المدينة وكثافة سكانها كنتيجة للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وما يترتب على هذا من مشكلات تتعلق بزيادة السكان ونقص الخدمات والامتداد العمراني فضلاً عن مشكلات سوء التكيف التى يحضرها المهاجرون الجدد إلى المناطق الحضرية وهذا معناه أن المصطلح يشير إلى اتساع نطاق تأثير المراكز الحضرية وانتشارها بحيث تستوعب المناطق الريفية. وانتشار التأثير هنا يعنى انتشار العادات والسمات السائدة في هذه المراكز الحضرية. أما الحضرية فتعنى صفة محددة للمحتمع البشرى اى طريقة خاصة في الوجود أو أسلوب في الحياة ، وهذا مايتضح على النحو الأتى.

(٢): الحضرية:

اجتذب مفهوم **الحضرية** Urbanism بدوره أو بمعنى آخر الثقافات المتركزة بالمدينة اهتمام طائفة كبيرة من الباحثين (الأنثروبولوجيين، والمؤرخين، والاقتصاديين، والفلاسفة، وعلماء السياسة، والاجتماع، والجغرافيا) بهذا المفهوم.

وفى البداية يمكن أن نوضح المقصود **بالعملية الحضرية** خاصة أن علماء الاجتماع قد اهتموا منذ فترة بعيدة بالبناء الاجتماعي لمدينة وأظهروا إلى أي مدى يختلف المجتمع الحضرى في شكله وبنائه وثقافته عن غيره من المجتمعات الأخرى القروية ومن هؤلاء العلماء "**روبرت بارك وأرنست برجس ولويس ويرث**" حيث كان لكتاباتهم حول الحياة الحضرية والثقافية أثر واضح في هذا المجال وتعتبر **مدرسة شيكاغو** من أبرز المدارس التي ركزت في أبحاثها على **الحياة الحضرية**.

ويعد **لويس ويرث** أحد أعضاء هذه المدرسة ومن بين أعماله العلمية البحث الذي أجراه تحت عنوان **الحضرية كأسلوب للحياة** سنة ١٩٣٨،

ويؤكد هذا العالم على أن حجم وكثافة السكان وعدم تجانس المدن تتجمع لإنتاج ثقافة حضرية، وهو يميز بعض ملامح الثقافة الحضرية والبناء الاجتماعي الذي يبدو ارتباطه بشكل خاص بهذه الخصائص الديموجرافية، حيث يلتقى سكان المدن بعضهم البعض في أدواء ثانوية أكثر من التقائهم في علاقات أولية، ويؤكد هؤلاء على الدور والوظيفة والمكانة الاجتماعية بصفة خاصة حيث تعد ميكانيزمات ضبط رسمية. والواقع أن اعتماد السكان في المدينة بهم على بعض هو أهم طابع يميز المدينة المعاصرة إلى جانب عدم إحساس السكان الشديد في اعتمادهم على الطبيعة.

وقد أثار ما سجله **ويرث** في ميدان دراسة التحضر توجيه الباحثين إلى دراسة المزيد عن التحضر في المدينة وخاصة المشكلات التي نتجت عن معدلات التحضر في الدول النامية من هذا العالم.

وتشتمل **الحضرية** على طريقة الحياة ذات الصلة الوثيقة بالحياة الحضرية وبذلك فإنها تستخدم للدلالة على أساليب السلوك التي يمارسها الأفراد داخل المجتمعات الحضرية. فقد تشهد بعض المدن عملية التحضر ومع ذلك نجد أجزاء محدودة منها وهى التي تعيش حياة الحضرية ويمكن أن تأخذ مدينة القاهرة كمثال على ذلك فهي رغم أنها تمثل المركز العاشر لأكبر عشر مدن فى العالم ومع ذلك لا يزال أعداد كبيرة من سكانها –خاصة ساكني الضواحي والأحياء المتخلفة – يمارسون أسلوب حياة الريف فى شئون حياتهم وسلوكهم.

وتعنى **الحضرية** نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي التى تنجم عن تمركز عدد كبير من السكان فى مناطق محدودة نسبياً وتعكس الحضرية تنظيم المجتمع فى حدود تقسيم العمل المعقد. ومستويات

التكنولوجيا المتفوقة والتنقل الاجتماعي السريع أو الاعتماد المتبادل بين أعضائه فى أداء الوظائف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية.

يشير مصطلح الحضرية Urbanism الى حالة او كيفية ، او طريقة للحياة ، كما اشار لويس ويرث الى ذلك ، وهي بهذا المعنى تنحصر في مجتمع المدينة، وفي استعراضنا للتراث النظري الكلاسيكي، اتضح ان جملة الخصائص التي اشروها تمثل في جانب كبير منها مفهوم الحضرية ، ولتأكيد إخطار المعنى السابق نأتي على ذكر هذه الخصائص:

١ -ظهور تقسيم العمل كضرورة ملحة لظروف المكان، وهذا التقسيم للعمل يعتمد على بناء مهني، يتسم بالتباين وهذا بدوره يؤشر البنية الطبقية الاجتماعية في المدينة.

٢ - ظهور مساحة واسعة للتحرك الافقي والراسي، أو الحراك الاجتماعي ، فضلا عن الحراك الفيزيقي(المكاني) .

٣ -في مجتمع المدينة ، هناك توازن بمعنى ان هناك اعتماد وظيفي وتساند متبادل بين الافراد.

٤ -بناءا على تأشيرات رواد علم الاجتماع ، فان نسق العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي ، الى جانب ظهور التعدد والانقسام في الادوار .

٥ -في مجتمع المدينة ، تظهر وسائل للضبط الاجتماعي بصورة رسمية متمثلة بالقانون والسلطة التنفيذية.

لكن هذا المعنى لا يقتصر في حقيقة الامر على مجتمع المدينة، لان تقدم العقل البشري واختراعه لوسائل تقصر المسافات وتطرق الأسماع وتُنّبه الأنظار ، جعلت جميعها عملية انتقال الحضرية الى مناطق خارج المدينة امر ممكن ، بل أحيانا على أشده . فمثلا طرح نلز أندرسون بعد ان رفض فكرة ان تقوم عملية الحضرية على انتقال الناس من الأرياف الى المدن؛ ذلك ان الحضرية قد تطال أناسا لم يغادروا قراهم الأصلية ومزارعهم ، لذلك هو يرى ان الحضرية تعني حدوث تغيرات في القيم التي يؤمن بها المنتقلون من القرى الى المدن . وفي نفس السياق ، يرى جانكس وهو احد منظري ما بعد الحداثة، ان ثمة تحولين اسهما في نقل الحضرية خارج الاطار المكاني المحدد ، الاول: هو المواصلات المعاصرة التي قوّضت حدود الزمان والمكان الاعتياديين، وانتجت داخل المدن والمجتمعات، عولمة جديدة وخصوصيات داخلية في الان معا، استنادا على قاعدة الموقع والوظيفة والمصلحة الاجتماعية، فتلك الحالة الجديدة عملت على تأمين الاتصال الاجتماعي وتقريب المسافات(...). اما التحول الثاني ، فهو التنوع الذي شهدته الحياة المدينية ، استجابة لرغبات متنوعة.

والحضرية وإن كانت تحمل بين طياته الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك له سماته الخاصة التي تميزه عن غيره، والحضرية ليست تعبيرا مقصوراً على الحياة في المدن فقط فقد نجد إنسانا متحضرا وسلوكه الكلى حضرى بينما يحيا في الريف، ونجد آخر يحيا في اكثر أحياء المدينة تحضراً وهو مع هذا لا يزال فرديا في تفكيره وطريقته المعيشية بل وفي سلوكه، فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر.

اتضح من المعالجات المتقدمة لطائفة المصطلحات المسيطرة على المشهد البحثى فى علم الاجتماع الحضرى أن **الحضرية** تعنى أسلوباً أو نمطاً للحياة فى حين حدد **التحضر** بالتركز السكاني. والاختلاف بينهما كبير لأن الأسلوب أو النمط أمر يتعلق بالسلوك اليومى، في حين أن التركز هو نتيجة قرار شخصى بالانتقال أو التحرك من منطقة لأخرى.

هذا وتتميز **الحضرية** بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية والاقتصادية وكذلك حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة.

ويرى الاجتماعيون أن كبر المدينة وازدحامها وعدم تجانس سكانها يؤدى إلى أن تصبح العلاقات بين سكانها ثانوية، أي غير شخصية وسطحية ونفعية في أغلب الأحيان، بعكس المجتمع الريفي الذي يتسم بالعلاقات الشخصية والوثيقة والعميقة، أي ذلك النوع من العلاقات التي يمكن أن يطلق عليه اسم العلاقات الأولية، فهي علاقات مباشرة تتم وجهاً لوجه. ويؤدى هذا إلى أن يصبح المجتمع الحضرى يعتمد على القانون بينما يعتبر مجتمع القرية على التقاليد والعادات والعرف.

ويختلف المجتمع الحضرى عن المجتمع الريفي أيضاً من حيث الدخل فمتوسط الدخل في المدينة يزيد عنه في الريف.

ويحاول علماء الاجتماع التفرقة بين طابع الحياة الريفية وطابع الحياة الحضرية باعتبارهما يمثلان نظريتين مختلفتين للحياة.

فالريفي: يعيش في بيئة طبيعية يخضع لتقلباتها المختلفة ويكون معها علاقات دائمة، وتقوم حياته الاجتماعية على أساس الانتماء إلى وحدات صغيرة تعطيه كثيراً من مقومات حياته، ولذلك فهم

يتشابهون في كثير من خصائصهم النفسية، ومن أجل هذا يكون التجانس والاعتماد على الطبيعة من أهم مميزاتهم، ويكون طابع حياتهم هو الطابع القروى.

أما **الحضرى:** فإنه يعيش في وسط بيئة صنعها الإنسان، وبالتالي، يقل جداً إحساسه بالطبيعة، وفي مجال علاقاته الاجتماعية ينتمى إلى أكثر من وحدة اجتماعية ولا يعر بالانتماء الشديد أو الولاء لأى منها. ولذلك فسكان الحضر غير متجانسين، يعتمدون على الإنسان أكثر من اعتمادهم على الطبيعة، الأمر الذي يجعلهم غير متشابهين وفي حاجة دائمة إلى عمل بعضهم الآخر، دون أن تكون هناك صلة مباشرة بينهم كأفراد.

هذا ويمكن أن نلخص أهم الملامح التي يتضمنها مفهوم **الحضرية أو حياة المدينة** كما جاء في كتابات العديد من علماء الاجتماع في مجموعة خصائص تجملها فيما يلى:

- تزايد الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمعدات الآلية في العمليات المختلفة للإنتاج بدلا من الاعتماد على القوى البشرية والحيوانية.
- تزايد التخصص الفنى وتعدد مجالاته، وظهور العديد من الوظائف والأدوار المتنوعة والتي تؤدى بالتالي إلى ظهور خاصية بتقسيم العمل بصورة شديدة الوضوح بحيث تتكامل من حولها تلك الوظائف والأدوار المتنوعة.
- يتزايد الإنتاج والموارد والثروات خاصة تلك التي تقوم على التصنيع واستخدامات التكنولوجيا.

- سيادة الفكر العقلانى الدنيوى القائم على أساس واقعى بدلا من التفكير الميتافيزيقى والوجدانى.
- سيادة القوانين الوضعية على طاقة أشكال الضبط الاجتماعي الأخرى والتي تقوم على التقاليد والأعراف وما شأن ذلك.
- تزايد قيام العلاقات وتعقدها، وأداء الوظائف والأدوار على أساس من الانجاز وليس الفرد وعلى العمومية وليس الخصوصية.
- سيادة التضامن والتآلف الاجتماعي على أساس عضوى تعاقدى وليس ميكانيكى غير تعاقدى.
- ازدياد اتساع دائرة القوة والمراكز والسلطة وانتشارها بين قطاعات مختلفة من المجتمع، وليس حصرها وتركيزها في نطاق ضيق منغلق كالأسرة أو الجماعة أو الطبقة.

(٣): التضخم الحضرى :

فرض مفهوم " التضخم الحضرى Overurbanization، نفسه على المفكرين الاجتماعيين المتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى والمهتمين بالدراسات الحضرية بشكل عام خلال العقود الأخيرة. فالإرتفاع المتزايد لمعدلات النمو الحضرى قد أدى إلى بروز مشكلة التضخم الحضرى والتى أضحت تمثل أهم وأخطر المشكلات التى تواجهها مدن البلدان النامية (وبخاصة العواصم) بلا إستثناء. وثمة مجموعة من العوامل البنائية تُعد مسؤلة بدرجة أساسية عن تلك المشكلة من هذه العوامل: عدم قدرة الهياكل الاقتصادية والإنتاجية للمدن فى تلك البلدان على إستيعاب قوى العمل المتزايدة باستمرار، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء السكان قد أصبحوا يتركزون فى مدينة واحدة كبيرة(العاصمة)،

أو مدينتين كبيرتين على الأكثر، الأمر الذى صاحبه خللاً فى توزيع أحجام المدن من ناحية، وتدهور أوضاعها الاقتصادية و البيئية من ناحية أخرى.

وثمة مجموعة من المظاهر التى تعبر عن مشكلة التضخم الحضرى فى البلدان النامية منها على سبيل المثال: إرتفاع معدلات الفقر الحضرى Urban Poverty والفقراء الحضريين، وإرتفاع معدلات البطالة الحضرية Urban Unemployment، وإنتشار أنماط السكن الحضرى الفقير وخاصة المستوطنات العشوائية Squatter Settlments "أو أحياء واضعى اليد"، ومدن الأكواخShantyTowns، وإرتفاع معدلات الجريمة والسلوك الإنحرافى من حيث أنماطها وأشكالها المختلفة (السرقة، التسول والتشرد والمخدرات والأحداث النحرفون وأطفال الشوارع ...وغيرها من الأنماط الأخرى)، بالإضافة إلى تنوع وتداخل أنماط السكن المتباينة من حيث التخطيط والبناء والتى تعكس بشكل واضح كافة مظاهر التشوه الحضرى. ناهيك عن المشكلات البيئية Environomental Problems، والتى أضحت تُمثل أخطر المشكلات الحضرية التى تعانى منها البنى الحضرية فى تلك البلدان النامية وبخاصة خلال العقود الأخيرة بنسب وبدرجات متفاوتة.

ومن جانب آخر، تُعد الهجرة الريفية - الحضرية، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من بين أهم العوامل والأسباب المسؤلة عن تلك المشكلة. إلى جانب عوامل أخرى تتعلق ببرامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية والتى تعبر بوضوح عن التحيز الحضرى أو المركزية الحضريةUrban Centralization،من جانب الحكومات والسلطات المحلية المسؤلة عن وضع الخطط والبرامج. الأمر الذى صاحبه زيادة

الفجوة بين المدن العواصم والأقاليم الأخرى الريفية والحضرية، ومن ثم برز دور وتأثير عوامل الطرد الريفى وعوامل الجذب الحضرى فى خلق تلك المشكلة الحضرية وما تعكسه من مشكلات إجتماعية أخرى أصبحت تهدد البنى الحضرية بصفة خاصة والبنى القومية بعامة على مستوى البلدان النامية دون إستثناء.

وعلى الرغم من خطورة المشكلة وإرتفاع معدلاتها على مستوى مدن البلدان النامية بصفة عامة من جانب ، وإختلاف علماء الاجتماع والمتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى حول تحديد تعريف عام وشامل لمفهو التضخم الحضرى من جانب آخر، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم حول أهمية هذا المفهوم لفهم وتحليل أوضاع التحضر فى تلك البلدان من جانب ثالث ، والإتفاق على بعض الأفكار التى يمكن أن تدخل فى صياغة تعريف مقبول لهذا المفهوم من جانب رابع.

وثمة تعريفات عديدة وضعها بعض العلماء و المهتمين بالدراسات الحضرية لمفهوم **التضخم الحضرى** نعرض لجانب منها بإيجاز، ذلك للتعرف على جوانب الإتفاق والإختلاف، وكذلك المؤشرات التى إستخدمها هؤلاء العلماء فى تحديدهم للمفهوم، ومن هذه التعريفات ما يلى:

وفي إطار مناقشته للموقف الحضرى فى البلدان النامية تطرق" هارلى براوننج Harley Browning" لتعريف **التضخم الحضرى**، وأشار إلى ذلك بقوله"...إن تصورى حول هذه المسألة هو أن التحضر يُنمى نوعاً من قوة الدفع الذاتية، تلك القوة التى تختلف إلى حد ما، وبشكل مستقل عن آية تغيرات أخرى تحدث فى المجتمع وبخاصة التغيرات الاقتصادية. وهناك أمثلة تاريخية قليلة للحالات التى يسبق فيها التحضر التصنيع.

ويتفق العديد من الكُتاب والمحللين على وصف هذه الحالة بالتضخم الحضرى، وهم يقصدون بها تفوق نسبة سكان الحضر على نسبة فرص العمالة المتوفرة فى المدن."

وتؤكد الكثير من التحليلات الحديثة على العديد من الآثار السلبية للتضخم الحضرى. فالجموع الكثيرة من العمال توفرهم الإستخدامات المكثفة للتكنولوجيا فى العديد من المناطق الحضرية، فضلاً عن النمو السكانى المتزايد والسريع، والذى ينتج عنه معدلات عالية من البطالة المستعصية Hopeless Unemployment.

بينما تؤكد تحليلات أخرى على أن التضخم الحضرى يُعد موقفاً عاماً وشائعاً فى بلدان العالم الثالث، والتى تشهد نمواً للمدن يفوق كثيراً حجم الوظائف المتاحة فيها. وأنه إذا ما إستمرت معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، فإن آثارها سوف تُحدث العديد من الكوارث والمشكلات مثل: إتساع نطاق الفقر، وفقدان المأوىHomelessness، فضلاً عن إتساع نطاق الإضطرابات الاجتماعية.

وفى تعريفه **للتضخم الحضرى**، يرى" سوفانى N.V.Sovani" أن هناك مؤشرين مرتبطان ببعضهما البعض يجب وضعهما فى الإعتبار عند تعريف التضخم الحضرى، هذان المؤشران هما: النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية من الإجمالى العام للسكان، والتوزيع الإجمالى للقوى العاملة فيما بين المهن الزراعية والمهن غير الزراعية. وأنه إذا كان المؤشر الأول يعتبر مؤشراً مكانياً، فإن المؤشر الثانى يُعد مؤشراً نقيضاً له تماماً.

ويرى "الحسينى" أن التضخم الحضرى يشير إلى ضخامة عدد السكان الحضريين بالنظر إلى متطلبات الإقتصاد الحضرى من ناحية، والهياكل الأساسية للمدن من ناحية أخرى. فى حين يؤكد" جيرالد

بريز" على أن التضخم الحضرى يُعرف بصفة عامة بأنه الموقف الذى تعيش فيه وفى أى أماكن حضرية نسب من السكان فى أى بلد تفوق إمكانيات النمو الاقتصادى لتلك الأماكن...، وأنه يمكن ملاحظة هذه الظاهرة بمزيد من الإهتمام والعناية بسبب مانجده فى البلدان النامية عموماً -فيما عدا بعض الإستثناءات القليلة جداً - من المناطق الحضرية التى تأوى جموعاً من السكان أضخم بكثير من إشتغال القوى العاملة بمهن حضرية، ويعنى ذات طابع زراعى.

بينما يذهب" فيليب هاوزر" فى تعريفه للتضخم الحضرى إلى القول"...أنه عندما نقول أن البلاد النامية تشهد ظاهرة التضخم الحضرى، فإننا بذلك نطرح مشكلة إقتصادية يتعين على هذه البلدان مواجهتها.غير أن تلك البلدان لاتملك فى الوقت الحالى المقومات الاقتصادية التى تضمن للسكان الحضريين فيها مستوى معيشى مماثل للمستوى الذى يعيشه نُظرائهم فى مدن البلدان المتقدمة صناعياً.

ولاشك أن التعريفات السابقة قد ركزت على جوانب وأبعاد هامة تعكس بوضوح مدى خطورة مشكلة التضخم الحضرى وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وذلك من حيث معدلاتها وعواملها وإنعكاساتها السلبية والتى لاتُعد قاصرة فقط على مستوى البنى الحضرية ولكن أيضاً على مستوى البنى القومية بشكل عام. ومن جانب آخر فقد أصبحت هذه المشكلة تمثل واحدة من أهم وأخطر التحديات التى تواجهها المدن الكبرى وخاصة -العواصم - فى البلدان النامية .

وإنطلاقاً من ذلك يمكننا صياغة تعريف للتضخم الحضرى على النحو التالى: " يمثل التضخم الحضرى أبرز المشكلات الحضرية التى تعانى منها مدن البلدان النامية، ويشير إلى عدم قدرة الهياكل

الاقتصادية وبخاصة الإنتاجية فى المدن على إستيعاب الزيادة السريعة والمستمرة فى سكان المناطق الحضرية، نتيجة للهجرة الريفية - الحضرية من جانب، وإرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين أنفسهم من جانب آخر. كما أنه يشير كذلك إلى أزمة عمليات التنمية الحضرية التى تتبناها الحكومات والسلطات الحضرية وعدم قدرتها على مواجهة تلك المشكلة وما تعكسه من مشكلات حضرية أخرى تتزايد معدلاتها بشكل مستمر، الأمر الذى يهدد البنى الحضرية والقومية على كافة الأصعدة والمستويات".

(٤): الوسط الحضرى (الوحدة/ المنطقة الحضرية/«المدينة»):

يمكن تعريف **الوسط الحضرى** أو بالأحرى **(الوحدة/ المنطقة الحضرية)«المدينة»** بالاستعانة بالمعانى التى استخدمها العلماء فى هذا الصدد فعلى سبيل المثال يشير البعض إلى المدينة الصغيرة على أنها مستوطنة تتركز بها السلطة فى حين أن هناك البعض الآخر الذى يذهب إلى أن المدينة عبارة عن تجمعات سكانية فى منطقة صغيرة نسبياً وعلى هذا فإن تعريف المدينة يختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر وإن كانت هناك سمات مشتركة يجمع عليها الكثير من الباحثين.

والمدينة فى اللغة من الاستقرار مدن: إقامة ولكن القرية أيضا من الاستقرار، فالأساس اللغوى عرف القرية والمدينة معاً.

بالنسبة للترحل والبداوة فإنه لا يصلح أساسا لتعريف كل بالنسبة للآخر ويبدو أن فكرة المدينة واضحة لدينا جميعا فكلنا نعرفها بالقياس إلى الريف ومع ذلك فإن أحدا لم يعطها التعريف الدقيق، فنحن نضفى لقب مدينة على مجموعة شديدة التباين من الحالات ابتداء من المدينة الصغيرة إلى المدينة الامبراطورية.

ويـذهب «F. R. Von Richthofen» إلى أن المدينـة هـى مجموعـة مـن النـاس تتكـون وسـائل حيـاتهم العاديـة مـن اشـتغالهم فـى التجارة والصناعة قبل كل شئ كما يؤكد كل من «Pierre&Jean » إلى أنه توجد مدينة فى كل مرة نجد معظم السكان يستخدمون معظم أوقاتهم فى داخل مكان تجمعهم.

ويؤخذ على هذا التعريف عدة اعتراضات من حيث أن نشاط سكان المدينة لا يفرض أن يكون داخل مكان التجمع دائما فمدينة المصانع مثلا يـؤدى سـكانها معظـم أوقـاتهم خـارج التجمـع. ويعـرف «H. Dories» المدينة فيقول "تعرف المدينة بتكوينها أولا وبأنها عبارة عن تجمع للسكان حول نواة واضحة ثم بمظهرها الذي يتكون من عدة عناصر وهذا التعريف لم يعطنا فكرة واضحة عن أهمية التجمع البشرى فى المدينة واعتمد فقط على مسألة المظهر الخارجي.

وثمة تعريفات محددة تذكر عند تعريف وتحديد ماهية المدينة من أهمها ما يأتى:

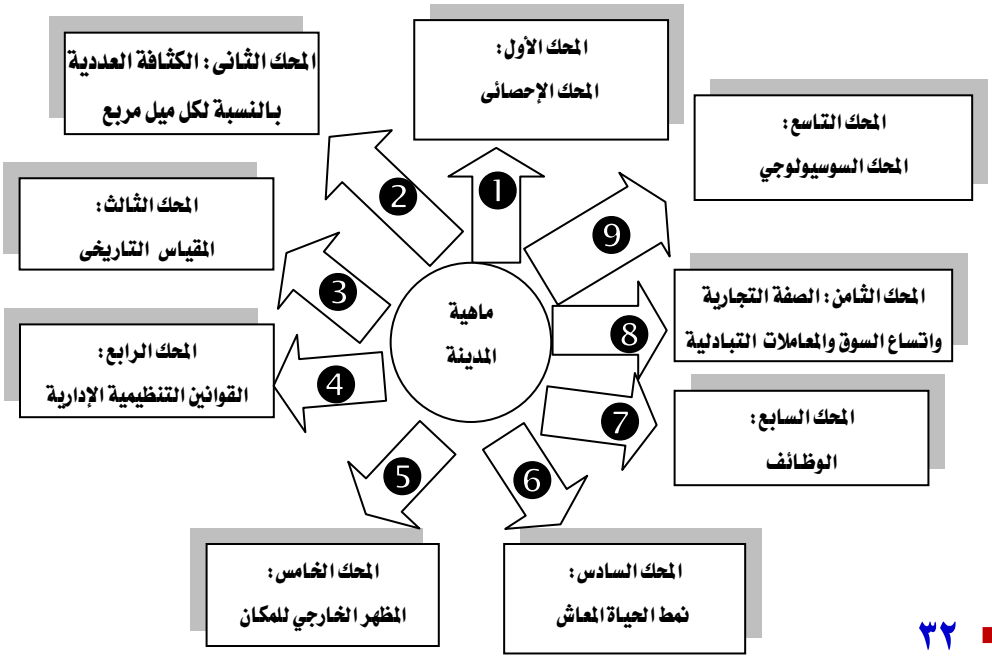

(أ): تعريف المدينة :طبقا للمحك الإحصائى:

استخدم بعض العلماء المقياس الإحصائى لتعريف المدينة، ويرى هؤلاء أن المدينة عبارة عن تجمع سكاني مهم ومرتفع يمتاز بكبر حجمه وتعقيده، نتيجة للهجرة المتوافدة إليه بنوعيها الداخلية والخارجية تبعا لعوامل الطرد والجذب، وانخفاض في معدل الوفيات لصالح ارتفاع معدل المواليد، يمكن إرجاعها لسبب واحد وهو التغطية الصحية المتطورة التي توجد بالمدن، وعلى هذا الأساس ترتفع معدلات الكثافة السكانية في مجتمع المدينة لتصبح سمة مميزة على عكس المجتمع القروي الذي يتحدد بوجه عام بعلاقة عكسية مع الكثافة.

ويتم تحديد المدينة والمنطقة الحضرية من خلال الاعتماد على مؤشر الكثافة السكانية، وهو مقياس يستخدم لقياس معدل تواجد السكان في منطقة ما، وذلك بتقسيم مجموع السكان على المساحة، ولكن من الصعب وضع تحديد للمدينة من خلال مؤشر الكثافة السكانية، لأنه يختلف من بلد إلى بلد آخر من حيث عدد سكان المدينة، إذ تعتبر الولايات المتحدة أن العدد هو (٢٥٠٠) وفرنسا (٣٠٠٠) بينما نجد في بعض الدول الأخرى كاليابان فإنها تعتبر أن (٣٠) ألف نسمة هو معيار العدد السكاني للمدينة، وفي كوريا (٤٠) ألف، بينما نجد في إحدى القرى المصرية (سرس الليان) يبلغ عددها حوالي (٣٠) ألفا وهي لا تزال تتميز بكل المظاهر الحياتية التي تتصف بها القرية.في حين أن المراكز الحضرية تتميز بتنظيم معقد.

مما يبدو أن مقياس الكثافة السكانية في تحديد الوسط الحضري هو أمر مبالغ فيه، لأنه لا يستند إلى أي أساس واقعي بسبب الاختلاف في تحديده وضبطه، ويكفى للتشكيك فى أهمية عامل الكثافة أن نشير إلى أن بعض أجزاء الريف فى مصر أو الهند أو الصين قد تكون أعلى كثافة من أطراف مدينة كبرى فى لندن وعلى هذا فإن التعريف الإحصائى للمدينة يشوبه الكثير من الجدل وعدم الدقة.

(ب): تعريف المدينة :وفقا للمحك الإداري:

يعتمد هذا التعريف على قرار حكومى رسمى يحدد المحلات العمرانية التى تعتبر مدنا وتلك التى تعتبر ريفا وثمة أقطار أخرى تأخذ بنظام الإدارة المحلية أو الحكم المحلى كما هو الحال فى مصر وتونس وتركيا والبرازيل وفى هذا النظام يكون لكل مدينة إدارة حكومية تعنى بشئونها الداخلية مثل الضرائب والأمن والصحة والتعليم وهذا ما حدث فى مصر عند تطبيق نظام الإدارة المحلية فى عام ١٩٦٠م وأصبحت توجد مجالس مدن يقوم أعضاءها بإدارة شئون مدنهم الداخلية، وقد طبق نظام الإدارة المحلية فى مصر ليشمل المحافظات الحضرية وهى القاهرة والإسكندرية والسويس بالإضافة إلى عواصم ومراكز المحافظات الصحراوية والريفية بوجهيها البحرى والقبلى.

والأساس الإدارى فى الواقع لا صحة له فهو أساس لا حق لا سابق نتيجة لا سبب فالمحلة ليست مدينة لأنها منحت مرسوما وإنما هى نالت المرسوم لأنها أصبحت مدينة.

(ج): تعريف المدينة:طبقا للمحك الوظيفي:

هناك اتفاق بين علماء الاجتماع الحضرى على أن المدينة تمارس أنشطة وأساليب تختلف تماما عن تلك التى تمارس فى المجتمع الريفى

حيث تنتشر الصناعة والتجارة إلى جانب اشتغال عدد من الأفراد فى الوظائف الحكومية ويمارس الأفراد داخل المدينة عملهم داخل أبنية مقفلة والانتاج فى المدينة لا يستهدف سكانها المقيمين بها فقط ولكنه يشمل دائرة أوسع وبالرغم من أن بعض المدن متخصصة وظيفيا مثل مدن التعدين فإن المدينة عادة ما تكون متعددة الوظائف بعكس الريف الذى تسوده الزراعة.

إذا تأملنا تعريف الجغرافي "ماكس سور" Max Sorre بأن المدينة هي المكان الذي يعيش فيه المجتمع مستقر، يكون أحيانا كبير العدد، وذا كثافة سكانية مرتفعة وأغلبهم لا يعتمدون على الزراعة، بل على الصناعة والتجارة والخدمات والمجتمع المدني يتميز بدرجة مرتفعة من التنظيم يتبين لنا أن للمدينة عدة وظائف وذلك تبعا للتجمعات البشرية التي تستقر فيها وتمارس نشاطا معينا، فالمدن تؤدي بصفة عامة مجموعة من الوظائف تختلف فيما بينها، وهي وظائف متداخلة لدرجة كبيرة وليس من السهل تحديد أي وظائف هي الأولى والسائدة في المدينة، مما يزيد الأمر تعقيدا للمدينة الحديثة محاولة تنويع وظائفها.

وعموما فإن دراستنا لوظيفة المدن لا تعني بالضرورة الوظيفة الداخلية مثل إنشاء المساكن وشق الطرقات وغيرها، بل نقصد الوظائف الكبرى مثل الوظيفة الحربية، والوظيفة السياسية، والوظيفة الاقتصادية..الخ، وسوف نحاول في هذه الورقة أن نتطرق إليها ونبين أهم الوظائف بطريقة موجزة.

- **الوظيفة الحربية**

من الاعتقاد عند الأركيولوجيين أن الوظيفة الحربية هي أقدم وظيفة عرفتها المدن، فأول مدينة في التاريخ كانت مدينة عسكرية،

ويرجع السبب في ذلك إلى اكتشاف المعادن، هذا الاكتشاف ساهم بقوة في صناعة الأسلحة كان من ورائها الدفاع عن أمن المدينة وعلى سلامة أرضه، فالإنسان بطبيعته متعلق بأرضه.

لا ننسى أن هذا الاكتشاف ساهم أيضا في التوسع على حساب الشعوب الأخرى من أجل استغلال ثرواتها، ويبدوا لنا أن كل من الحضارات القديمة مثل اليونان ومصر وروما والصين، أن مدنها كانت تقوم على بناء الأسوار المرتفعة كي تصد هجمات الغزاة، هذا ويمكن القول أن وظيفة المدن الحربية تنقسم إلى نوعين، وهي برية وبحرية.

- **المدن البرية**:

وهي مدن تعتمد عند نشوئها على اختيار موقع استراتيجي يتمثل في القرب من ينابيع المياه الصالحة للشرب، فالماء كما هو معلوم هو أساس الحياة، وأينما يوجد الماء يوجد استيطان للسكان، ومن قربها أيضا من الأراضي الصالحة للزراعة، إذ أغلب سكان المدن القديمة كانوا لهم نشاط زراعي، وقد تطور النشاط الاقتصادي عند السكان حتى شمل بعض الأنشطة الصناعية مثل الحدادة وصناعة الفخار والتجارة وغيرها من الأنشطة التي كانت تعتبر بدائية في وقت سابق كما يطلق عليها علماء الأنثروبولوجيا.

- **المدن البحرية**:

وقد قامت هذه المدن بالقرب من البحار، حيث تم تأسيس مدن عبارة عن قلاع محصنة في أعلى قمم الجبال والتي بالطبع تطل على البحر، كان الغاية منها حراسة الحدود من الأعداء والغزاة القادمين

من البحر، وتوفير الإمكانيات والمناورات للهجوم والدفاع في الآن ذاته، من أجل فرض الأمن بالمنطقة. وهناك مدن أخرى تأسست بتأسيس الموانئ مثال ذلك ميناء الليوطي بمدينة القنيطرة المغربية في أوائل القرن العشرين، وقد لعبت دورا محوريا في الحرب العالمية الثانية.

هذا ومع التطور التاريخي للمدن، أصبحت الوظيفة الحربية محدودة في المدن المعاصرة بعد أن كانت هذه المدن تنتشر في وقت سابق، والسبب في ذلك يرجع إلى أن فنون الحرب ووسائل النقل والمواصلات تطورت لدرجة أصبح معها من غير الضروري وجود حاميات والقلاع الحصينة على التخوم والحدود[٦]، ولهذا فما نراه اليوم هي شوارع فسيحة كبرى مفتوحة للجميع بعد إزالة أسوار المدينة إلا أنها أصبحت تتوفر على قواعد عسكرية أكثر تطورا مثل مدينة ستالينغراد بالاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا.

- **الوظيفة السياسية**

إن للمدن وظائف سياسية لا تظهر بشكل طبيعي، وإنما توجد نتيجة قرار أو مرسوم مفروض، فهي عبارة عن حتمية ضرورية تاريخية رافقت نشأة المدن، فبوجودها ملازم لوظائف أخرى مثل التجارة والصناعة، والحربية.

وتلعب هذه المدن وظيفة قيادية في تدبير المجال السياسي، وغالبا تكون هذه المدن هي العواصم التي تعد رمزا من رموز الدولة، وقد تجاوزت هذه المدن من حيث وظيفتها إلى ما هو عالمي، حيث أصبحت تؤثر في القرار السياسي العالمي، نظرا لتوفرها على القوة الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية، وأيضا القوة العسكرية.

ولفظة مدينة City هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Civitas، وترادفها باليونانية كلمة Polis،وفي اللاتينية والإغريقية كانت هاتان الكلمتان تجسمان فكرة دولة المدينة City-State، والتي لا يكون المجموع فيها كبيرا جدا مساحة أو سكانا حتى لا تحول دون الحكم الصالح.

وقد ارتبط مفهوم السياسة بالمجتمع المديني، وبالخصوص مع الحضارة اليونانية القديمة، إذ ذهب كل من أفلاطون(جمهورية أفلاطون) وأرسطو(السياسيات) بأنه لا يوجد مجتمع يخلو من السياسة، بمعنى آخر أن السياسة محايثة للمجتمع، فهي سياسة أناس يعيشون ويجتمعون في وسط حضري تجسدها مجموعة من القوانين يحكمون بها وتحكمهم، وهذا ما أكده أرسطو بمقولته المعروفة بأن الإنسان حيوان سياسي بطبعه.

وعند حديثنا عن الوظائف السياسية للمدن فإن تركيزنا سيكون عن العاصمة كونها تمثل المدينة السياسية، وكما أشرنا سابقا فهي مركز السلطة السياسية والسلطات الإدارية للدولة.

إذ يمكن لهذه العاصمة أن تتغير بقرار سياسي من طرف الإدارة السياسية المتمثلة في رمز الدولة، وأيضا فإن العاصمة يمكن أن تخلق من لا شيء، هذا وتعد العاصمة قوة جذب للعديد من المهاجرين القادمين من الريف إليها، مما يعطيها مكانة مرموقة وأهمية كبيرة مضاعفة من حيث الكثافة السكانية وقوة ثرائها. وطبيعيا فالعاصمة يجب أن تكون كما قال "جفرسون" Jefferson من المدن المهيمنة Primate Cities التي يتركز بها أكبر عدد من السكان

وتكون ذات عمق تاريخي ورمز للمشاعر القومية، ومن المتعارف عليه عند المختصين أن هذه الهيمنة تعود لعامل مهم وهي وسائل النقل والمواصلات (المطار، طرق السيارات، الموانئ)مما يسهم بطريقة مباشرة في الزيادة من القيمة التجارية ودورها السياسي.

فالوظيفة السياسية للمدينة هي وظيفة تقريرية بالأساس في مسار السياسة الدولية سواء كانت سياسة خارجية أو داخلية، وتحاول العاصمة أن تلعب دورا بارزا في قيادة المدن ومد أطراف يدها على كل أطراف الدولة من أجل بسط سيطرتها، ويبقى اختيارها كعاصمة مرتبط بالموقع الاستراتيجي، وغالبا ما تكون هي المركز في الدولة مثل مدريد بإسبانيا، وإذا ما أخضعت العاصمة تسقط أطراف البلاد كما وجد عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر ميلادي، وهذا ما نتأمله في عالمنا المعاصر مثل احتلال العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط عاصمتها بغداد سنة ٢٠٠٣.

إن نمو العاصمة وتضخم حجمها مع وظيفتها السياسية تشكل لنا مدينة من الصعب التغلب عليها وإضعافها، فهي تمثل رمز الصمود، خصوصا إن كانت العاصمة تتوفر فيها المجال العسكري والاقتصادي والاجتماعي.

- **الوظيفة الاقتصادية**

سنحاول هنا أن نوضح الوظيفة الاقتصادية للمدن، وسوف نركز أساسا على الوظائف الأساسية التي تعتمدها المدن، بحيث لا يعني هذا أن نتطرق إلى الوظيفة الزراعية للمدينة، فالوظيفة

الزراعية هنا تمارس في ظروف خاصة ومعينة ترتبط بالعالم العميق أي العالم القروي، وبالتالي فإننا سوف نتطرق فقط إلى الوظيفة التجارية والوظيفة الصناعية.

- **الوظيفة الصناعية**

من المعلوم أن هذه الوظيفة ظهرت وتعددت بالأساس في العصر الحديث نتيجة الثورة الصناعية الآلية الحديثة التي أدت إلى تجمع عدد هائل من السكان، ففي العصر الحديث عرفت الصناعات الحضرية نموا كبيرا، أدى بذلك إلى نمو الوظيفة الصناعية والعمل على استغلالها، ويمكن هنا أن نميز بين نوعين من الصناعة تعرفها جل المدن وهي:

- **الصناعة التعدينية**:

وقد أنشئت حيث وجدت المعادن دون النظر إلى بقية الظروف البيئية الأخرى، وتعتبر هذه الصناعة من أقوى الصناعات، فهي تساهم في خلق المدن،فهذه الصناعة يمكن القول بأنها تدين بوجودها للتركيب الجيولوجي، وبالتالي فإن مدن المعادن هي أكثر جذبا للناس بسبب المكاسب التي تقدمها للناس على نحو سريع (الذهب).

- **الصناعة التحويلية**:

توجد هذه الصناعة في كل مدينة وذلك بغرض تلبية حاجيات سكانها المرتفع، فهذه الصناعة هي مدنية بالضرورة، وتخلق بدورها العديد من المدن الجديدة.

- **الوظيفية التجارية**:

يمكن اعتبار هذه الوظيفة هي المحرك الأساسي للمدينة فلا يمكن أن نتصور مدينة بغير نشاط تجاري، فالتجارة هي وظيفة قاعدية لا يمكن تجاهلها، فاكتشاف التجارة أدى بدوره إلى اكتشاف المدينة، ومن ثم ظهرت طبقة من التجار المحليين والدوليين وأصحاب الحرف الصناعية.

والمدينة المعاصرة الآن أصبحت تقوم بوظائف متنوعة في المجال التجاري، فهي تقوم بهمزة وصل بين الأقاليم المجاورة، بحيث تساهم في تصدير المنتجات المصنعة وغير المصنعة، وهذا لعامل مهم هو توفرها على وسائل النقل وعلى بنية تحتية متقدمة، كما أنها تستورد من الأقاليم المجاورة أكثر مما تصدره، ثم لا ننسى أنها تتوفر على مراكز للبنوك الكبرى تساعدها على استقطاب رؤوس الأموال من أجل استثمارها.

إن هذا الدور التي تقوم به المدينة التجارية يساهم فيها بشكل كبير عامل مهم، هو عامل يرتبط بالموقع الاستراتيجي، فجل المدن تبحث لنفسها على موقع يكون الأسهل والأقرب على استيراد وتصدير البضائع وغيرها، حتى أننا أصبحنا نسمع عن مدن عائمة تتوفر على موانئ ومطارات، هذا ونجد بعض المدن التجارية تحاول أن تتوسع على حساب البحر مثل ما يوجد في دولة هولندا.

- **الوظيفة المعرفية**:

أصبحت مدن المعرفة بشكل أو بآخر مع بداية الألفية الثالثة تفرض أساليب جديدة في مستوى أنماط العيش، مثل تطوير مباني

تعتمد على التقنية الذكية لكي تتعايش مع مختلف الظواهر البيئية كالزلازل وانفجار البراكين والأعاصير...إلخ، واعتمادها على الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية، إلى جانب أنها تقوم بتدبير وإدارة المؤسسات والشركات بنوعيها العمومي والخصوصي بشكل رقمي.

ويقصد بالمدن المعرفية أو مدن المعرفة، تلك المدن التي تعتمد على المعرفة، وتتميز بتوفرها على مؤسسات للتعليم والمكتبات، ومؤسسات البحث العلمي، وشبكة لتبادل المعلومات والاتصال، وشبكة كثيفة لطرق المواصلات بمختلف أنواعها لتيسير الحركة. وهي مدن تعمل على تشجيع المشاريع التي تهدف إلى استثمار التقنية العالية (الذكية) لتسهيل مجموعة من الخدمات لأفراد المجتمع خاصة ما يتعلق بالتبادل التجاري. كما أنها مدن تستفيد من العلوم الاجتماعية ومن العلوم التكنولوجية بهدف تطورها وانسجامها مع تطلعات المجتمع.

هذا ويمكن إيجاز الفوائد الأساسية لمدن المعرفة في النقاط الآتية:

- دعم الحراك الابتكاري القوي عبر جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم خدمات تعليمية أفضل.
- دعم المشاركة الفاعلة للمواطنين في تنمية مدينتهم والحفاظ على هويتها وشخصيتها الفريدة.

- التحول إلى نمط اقتصادي أكثر استدامة.
- خلق بيئة رحبة تسع الأقليات والمهاجرين.
- تفعيل ممارسة الديمقراطية.

(د): تعريف المدينة: طبقاً لمحك المظهر الخارجى:

تعتبر المدينة من وجهة نظر بعض علماء الاجتماع الحضرى مكان يتكون من المبانى العالية المصنوعة من الطوب الأحمر متعددة الأدوار كما تتميز بوجود الشوارع الواسعة المرصوفة ويوجد بها محطات المياه والمرافق المتعددة مثل المواصلات والإدارات المختلفة، ويعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة فالمدينة تختلف فى مظهرها وشكلها الخارجى عن الريف كما يوجد بها منطقة مركزية تتركز فى مظهرها وشكلها الخارجى عن الريف كما يوجد بها منطقة مركزية تتركز فيها مظاهر الحياة والنشاط كما أن شوارعها أكثر تعددا وأكبر اتساعا وأكثر طولا من شوارع القرية بالإضافة إلى ذلك يوجد بها وسائل نقل داخلية. والتعريف على أساس المظهر ينقصه الكثير من الدقة والوضوح لأنه إذا صدق على بهض المدن فإنه لا يصدق على الكثير منها.

(هـ): تعريف المدينة: طبقاً لمحك السياق التاريخي:

يرتبط هذا التعريف بنشأة المدينة ودورها فى التاريخ إلا أنه يمكن القول بان هناك كثيرا من المدن التاريخية أصبحت اليوم أطلالا وكل ما تبقى منها هو أجزاء مهدمة من قلاعها وأسوارها ولعل كثيرا منها قد أصبح اليوم محلات متواضعة قليلة السكان وذلك إما نتيجة لتغير العلاقات المكانية أو لتغير فى وسائل النقل والمواصلات، هذا إلى جانب بعض العوامل الطبيعية مثل نوبات الجفاف أو الزلازل كما أن ظهور

الحدود السياسية فى العصر الحديث قد أدى إلى انكماش مدنا كان لها أهميتها فى الماضى، وليس الأمر مقصوراً على تلك المدن القديمة، ففى العصر الحديث نجد أمثلة لمدن فقدت أهميتها ففى الولايات المتحدة نجد أن بعض المدن التى نشأت فى عصر العجلة والحصان لم تلبث أن انكمشت فى عصر القطار والسيارة بل أن بعضها قد اختفى تماما ولم تحل مكانه حتى قرى صغيرة. وعلى أية حال فإن الأساس التاريخى يعد ضروريا لفهم النمو العمرانى لكنه يعتبر محدود الأهمية فى حالة تعريف المدينة وتصنيفها.

(و): تعريف المدينة: طبقاً لمحك طريقة الحياة:

يُفرِّق بعض علماء الاجتماع بين الريف والحضر على أساس طريقة الحياة السائجى في كل منها، فعند مقارنة المدينة بالقرية فإن أول ما يلفت النظر هو شكل المساكن الذي يختلف بالتأكيد ليتماشؤ مع طريقة الحياة المختلفة.

(ز) تعريف المدينة: وفقاً للكثافة العددية بالنسبة لكل ميل مربع:

وثمة محك تعريفى اخر للمدينة حيث يستعمل الكثافة العددية بالنسبة لكل ميل مربع ويركز على قضية تركيز السكان في منطقة محددة .

وتتفاوت الكثافة هى الاخرى بين مختلف الدول، فليس ثمة حد كثافى تنتهى عندة القرية والمدينة ، وان الكثافة في المدن عامل شديد التفاوت من ١٠ في الهكتار المربع (يُعتبر الهكتار واحد من بين وحدات قياس المساحة ضمن النظام المتري والذي يعادل عشرة آلاف متر مربع)وهو في نظر مارك جفرسون ان كثافة ١٠٠٠ نسمة في الميل تؤهل المكان لان يكون مدينة .

ويأخذ بعض العلماء بمبدأ الكثافة السكانية إلى جانب الحجم السكانى لتعريف المدينة فيذهب هؤلاء إلى أن إقامة عدد ١٠.٠٠٠ نسمة فى الميل المربع الواحد دليل على وجود المدينة ويكفى للتشكيك فى أهمية عامل الكثافة أن نشير إلى أن بعض أجزاء الريف فى مصر أو الهند أو الصين قد تكون أعلى كثافة من أطراف مدينة كبرى فى لندن وعلى هذا فإن التعريف الإحصائى للمدينة يشوبه الكثير من الجدل وعدم الدقة.

(ح): التعريف السوسيولوجى للمدينة:

يرى "إيميل دوركايم" Émile Durkheim أن الوسط الحضري ينبغي أن يتميز إلى جانب الكثافة الفيزيقية بالكثافة الأخلاقية، لأن التجمع السكاني ليس مثل التجمع الحيواني الذي يغيب عنها القيم الأخلاقية، فأهم ما يجب أن يتوفره داخل التنظيم الاجتماعي للوسط الحضري هي الكثافة الأخلاقية لأنها تسمح بحسب دوركايم بوجود الكثافة الفيزيقية، بينما العكس غير صحيح، فالعديد من التجمعات الحضرية التي تتميز بكثافة فيزيقية مرتفعة يغيب عنها نوع من التجانس والتضامن بين أفرادها ما يسبب أحيانا بالانتحار، وتعرف انتشارا للجريمة بمختلف أنواعها بسبب التفكك الاجتماعي، وهو عكس ما نجده بالوسط الريفي الذي يتميز بعلاقات اجتماعية متماسكة ميكانيكية يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم البعض.

يميز الوسط الحضري عند دوركايم أنه يتميز بالتضامن العضوي، فالأفراد متمايزين ومختلفين، وتابعين لبعضهم البعض، وتسود بينهم علاقات اجتماعية تعتمد على تبادل المنفعة، بخلاف الوسط

الريفي الذي يتميز بالتضامن الآلي، حيث يكون أفراد الجماعة متشابهون ويتعاملون تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا.

أما "ماكس فيبر" Max Weber " فقد أوضح بأن أوربا قد بدت تشهد مجتمعات محلية حضرية تعتمد أساسا على التجارة وتتمتع بقدر ملحوظ من الاستقلال الذاتي، وهذا يعني أن المحدد الرئيسي للوسط الحضري يعود إلى وجود مركز تجاري وهو "السوق" باعتباره شكل للتجمع البشري. فالوسط الحضري حسب "ماكس فيبر" هو شكل اقتصادي ينبغي أن يتوفر فيه على سوق محلي، يتجاوز الإنتاج فيه والتبادل سكان المدينة (الوسط الحضري) إذ أنه نتيجة التخصص الإنتاجي للسوق، فإن سكان القرى المحيطة يترددون عليه، ويتعاطون البيع والشراء في منتجات الحرفيين وسلع الإتجار معا، ومن الطبيعي أن يتعاطى سكان المدينة أنفسهم في هذا السوق البيع والشراء.

و يعتبر بعض السوسيولوجيين من أمثال "جورج زيمل" Georg Simmel أن المجهولية هي الميزة الأساسية للوسط الحضري، فهي تقوم على علاقات اجتماعية منفصلة ومتباعدة، فأفراد المجتمع يجهلون بعضهم البعض حتى وإن كانوا في علاقة الجيرة، فالحياة بالوسط الحضري تتسم باستقلال أفرادها، فهم غالبا ما يتميزون بصفة الفردانية والنفعية، وهذا يرجع أساسا في نظره إلى حجم المدينة التي أثرت بشكل كبير في العلاقات الاجتماعية وجعلت الفرد أكثر وعيا بذاته وأكثر حرية لكنه في الوقت نفسه هو أضعف من ناحية العلاقة مع الآخر.

ومن خلال هذا التحليل الذي قام به جورج زيمل، عمل "لويس ويرث" Louis Wirth وهوأحد السوسيولوجيين الأمريكيين وعضو ب (مدرسة شيكاغو) على تحليل حجم المدينة وتأثيرها على الحياة

الاجتماعية، فوجد أن الحجم والكثافة وعدم التجانس هو ما يحدد التنظيم الاجتماعي داخل الوسط الحضري. فزيادة حجم المدينة يساهم في خلق طرق اتصال غير مباشرة لأن هناك استحالة على جمع السكان في حيز جغرافي واحد. كما أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى تنوع المجتمع وإلى تقسيم العمل الاجتماعي، الشيء الذي يجعل أفراد المجتمع يتعاملون فقط وفق مجموعة من التبادلات الاجتماعية. إلى جانب ذلك فإن التنوع الاجتماعي يعمل بالضرورة إلى تحرير الأفراد من الضبط الاجتماعي الذي يمارسه أفراد الجماعة مثل ما يوجد في المجتمعات الريفية أو القروية.

وبالنسبة ل"مانويل كاستلز" Manuel Castells وهو أحد السوسيولوجيين المعاصرين، يرى أن المنطقة الحضرية لم تعد تقوم فقط على الحجم والكثافة السكانية وإنما أصبحت تقوم على الإنتاج الاقتصادي بالدرجة الأولى، فتراكم رؤوس الأموال وتمركز النشاط الصناعي والخدماتي بالمدينة جعلها تلعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية وفي استقطاب المناطق المجاورة، وفي تحويل نفسها إلى مجال ينتج ويستهلك ويتغير.

مما تقدم يتضح أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد ودقيق للمدينة ومع ذلك فهناك ثمة اتفاق بين علماء الاجتماع الحضرى على أن المدينة عبارة عن مساحة جغرافية محددة تضم عدداً كبيرا من السكان يمارسون –فى الغالب - النشاط الصناعى والتجارى وتزداد درجة التخصص بين أفرادها، وغالبا ما يمارس هؤلاء الأساليب الحضرية فى مجالات حياتهم المختلفة وذلك وفقا لمجموعة من الأنظمة الاجتماعية.

وثمة إشكالية ختامية تتمثل فى أنه على الرغم من أن الباحثين فى مجال علم الاجتماع الحضرى قد درسوا المدينة فى مختلف المجتمعات وفى مراحل مختلفة إلا أن المشكلات المفاهيمية Coceptualization ومقاييس التحضرMeasuringUrbanization الخاصة بتلك الدراسات لم تُحل حتى الآن. حيث يكتشف القارىء من خلال الاطلاع على أى مؤلف رئيسى يتناول المدن أن هناك العديد من المصطلحات الجديدة مثل: العواصم Metropolis والعواصم الضخمةMegalopolis والمنطقة الحضرية الإحصائية Metropolitan Statistical Area، والحضرية Urbanism والتحضر Urbanization والتضخم الحضرى Overurbanization، وأيضاً مفهوم المدن العالمية Global Cities. وغيرها من المفاهيم الأخرى الكثيرة التى لانجد إتفاقاً عاماً حول معانيها وتعريفاتها عند علماء الاجتماع الحضرى والمهتمين بالدراسات الحضرية على وجه العموم. ومن جانب آخر نجد أن إستخدام هذه المصطلحات فى التراث العلمى غالباً ما يُحدث خلطاً نتيجة إستخدام المؤلفين على إختلاف توجهاتهم النظرية والفكرية لنفس المصطلحات بنفس المعانى.

وقد فسر البعض ذلك فى ضوء عدم قدرتنا على التغلب على المشكلات الحضرية، والمشتقة من عدم قدرتنا على تقديم تعريف محدد وواضح لتلك المشكلات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لايوجد إتفاق عام حول مقاييس التحضر ومؤشراته، وتباين تلك المقاييس والمؤشرات من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى. الأمر الذى ينعكس على تباين المشكلات الحضرية من حيث: معدلاتها وأبعادها وعواملها وآثارها من جانب، وتباين الاتجاهات والرؤى النظرية والمنهجية التى تناولت تلك

المشكلات والظواهر الحضرية، وقدمت تفسيرات وتحليلات مختلفة لها خلال مراحل متباينة من جانب آخر.

◆◆◆

الفصل الثانى

علم الاجتماع الحضري:النشأة، والماهية، والمجالات، والاسهامات المبكرة:

تمهيد:

لاشك، ان العلوم برمتها، تتدرج من مرحلة معرفية الى أخرى ، مقدمة لنا جملة من الأفكار والتصورات المعقدة والجديدة ، وهو أمر يترافق دائما مع تطور البحث العلمي والمعرفي ، وفي مجال البحث العلمي والمعرفي ، فأن المراحل تتوالى في صورة حُزم معرفية وعلمية جديدة ، تضاف الى إبداعات سابقة، او تمحي بعضا من التصورات المعرفية السابقة ، وبين هذا وذاك، فان العلوم الاجتماعية، تتصف بأنها متراكمة علميا ومعرفيا . وهذا هو حال علم الاجتماع بعامة، وعلم الاجتماع الحضري بخاصة، إذ نلحظ الأخير بوصفه مدينا للأول، لا سيما في بعض المفاهيم والتصورات النظرية ، التي تركها لنا رواد علم الاجتماع، بدءا بـ (تونيز Toennies)، وانتهاءً بـ (دوركايم Durkheim)، وبالتالي ، فان علم الاجتماع

الحضري، يمكن وصفه بردة الفعل على التنبيه الذي أثاره رواد علم الاجتماع ، عندما أيقنوا طبيعة الظروف المثيرة التي تحيط بالمدينة The City، داخليا وخارجيا . فكان على اثر ذلك ان تبلورت اتجاهات جديدة في مجال البحث الحضري كان أهمها:

١. تزايد أهمية الدراسات المتخصصة والمتداخلة ، الأمر الذي يعكس محاولة جادة للاستفادة المتبادلة من العلوم الأخرى على المستوى المفاهيمي والمنهجي.

٢. التطور النظري، ذلك الذي استند على الأسس الرياضية، وتوظيف التكنولوجيا في مجال البحث العلمي، وانعكاس كل ذلك على مسائل وقضايا علم الاجتماع الحضري.

٣. بروز الاهتمام بالجانب السلوكي، الذي ركز على دراسات الوحدات الصغيرة، والتكدس المكاني وغير ذلك..

٤. ازدياد الاهتمام البراغماتي أو النفعي بالتطبيقات السياسية للبحث الحضري .

لقد كانت المدينة ، الى جانب الظواهر الحضرية المترافقة معها ، تشكل بؤرة الاهتمام منذ زمن قابع في أعماق البحث الاجتماعي ، منذ ما يقرب من قرن من الزمان ، وهو يؤشر على أهمية هذا التخصص أي. علم الاجتماع الحضري . فكانت المدينة هاجسا تولد منذ عام ١٨٩٠م، عندما أيقظت جفون وخيالات عقول معرفية، ما زلنا ندين لها بالكثير أمثال: (تونيز ، زيمل ، فيبر ، دوركايم)، ولكن لم يتولد في هذه اللحظة المعرفية الباكرة اهتماما مستقلا بالمسائل الحضرية ، واهتماما كهذا ، أنما تبرّزه لنا أعمال مدرسة شيكاغو فيما مضى من الزمن (١٩٢٠ -١٩٣٠م)، ثم

حصلت نهضة معرفية ومنهجية، في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، اذ شهدت تلك الفترة بزوغا واضحا في تناول ظواهر المجتمع المحلي، واقتصاديات المواقع، والاهتمام الجغرافي بأنساق المدن

ومع بداية عقد الستينات انقسمت الدراسات الحضرية، الى عدد من المجالات المتخصصة ، فمثلت الايكولوجيا مجالا للبحث الحضري . وبناءا على هذا الحال المعرفي، لم يستمر على ما هو عليه ، فسرعان ما تغير المجال التخصصي ، لتظهر توجهات على الطريقة الفيبرية في بريطانيا ، مقدمة لنا اهتمامات حول سوق الإسكان ، باعتباره احد المؤشرات الحضرية على فرص الحياة. اما في فرنسا فظهرت توجهات راديكالية / ماركسية / نقدية ، محولة الاهتمام إلى العمليات المعّول عليها في بناء إنتاج المدن . ومع هذه الآراء المتخالفة ظاهريا، الا ان هنالك تعاون معرفي بين جميع هذه المنظورات.

ويبقى سؤال البحث الحضري قائما، حول أي النشاطات والاهتمامات التي أسلفنا الحديث عنها ، تشكل محور اهتمامه. فقد اهتمت مدرسة شيكاغو بالعمليات الاجتماعية الملازمة للحياة الحضرية في المدينة ، وظل هذا المدخل مسيطرا على البحث الحضري، مع بعض التطور الذي أضافه لويس ويرث، الذي حدد طريقة للحياة الحضرية، اذ ترتبط تلك الطريقة بالخصائص المميزة للمدن.

يدور اهتمامات الفصل الراهن حول النقاط الأتية :

أولاً: نشأة وظهور وتطور علم الاجتماع الحضري :

ثانياً: ماهية وتعريف علم الاجتماع الحضري :

ثالثاً: علاقة علم الاجتماع الحضرى بعلم الاجتماع العام والدراسات الحضرية:

رابعاً: مجالات اهتمامات الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى:

خامساً: اسهامات المفكرين الاجتماعيين الأوائل في علم الاجتماع الحضري:

أولاً: نشأة وظهور وتطور علم الاجتماع الحضري :

لا شك أن نشأة وظهور علم الاجتماع Sociology قد جاء إنعكاساً لمجموعة من التطورات البنائية التى شهدها المجتمع الأوروبى مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. حيث شهد هذا المجتمع أحداثاً هامة خلال تلك الفترة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادى(الثورة الصناعية، وماترتب عليها من تطور فى نمط وقوى وعلاقات الانتاج)، ولكن أيضاً على الصعيدين السياسى والأيديولوجى(الثورة الفكرية والفلسفية، والثورة الفرنسية). تلك الأحداث جميعها أدت إلى تحول المجتمع الأوروبى من مجتمع إقطاعى زراعى تقليدى إلى مجتمع رأسمالى صناعى حديث. هذا التحول أفرز العديد من المشكلات الاجتماعية مثل: الجريمة، وعمالة النساء، والأطفال، والسرقة، والتسول، والفقر، والانحرافات .. إلخ. ،ومن ثم تطلب الأمر ضرورة وجود علم متخصص لدراسة تلك المشكلات وتشخيصها وفهمها وتحليلها وتفسيرها. ولذلك كان ظهور علم الاجتماع يمثل إستجابة لتلك الأوضاع والتحولات البنائية.

ونظراً لأن المجتمعات الحضرية كانت من أكثر المجتمعات المحلية تأثراً بتلك التحولات البنائية وما أفرزته من مشكلات اجتماعية، فان نشأة وتطور علم الاجتماع الحضرىUrban Sociology كعلم

متخصص وكأحد فروع علم الاجتماع العام قد جاء هو الآخر إستجابة لتلك التحولات من ناحية، ولدراسة وفهم وتحليل المجتمعات الحضرية بكل ما تتضمنه من بنى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وإيكولوجية، وما تعكسه تلك البنى من مشكلات حضرية متباينة من حيث: معدلاتها وظروف نشأتها وتطورها وآثارها المختلفة من ناحية أخرى.

لقد أدت دراسة ظاهرة التحضر، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشأة عِلم جديد لدراسة الاجتماع الحضري، غير أن الاتجاه نحو نشأة هذا العِلم قد بدأ في أوربا – قبل أن يبدأ في أمريكا – عندما اتجه بعض العلماء نحو تفسير ظاهرة المدينة بمختلف الوسائل بدلاً من الاقتصار على المنهج التاريخي، ومن الأمثلة على ذلك أن (**فوستيل دي كولا نج**) في كتابه: المدينة القديمة سنة ١٨٦٤م، والذي تمت ترجمته عام ١٨٧٤، واعتبر الدين بمثابة النظام الدال على تحضر المدينة. وقدم وصفا وتحليلا للعلاقة بين المؤسسات المدنية والدينية في اليونان والرومان، وفي نهايات القرن القرن التاسع عشر، اعد لنا (**تشارلز بوث**) ، بحثا بسبعة مجلدات ، تناول فيه حياة وعمل الناس في لندن ، ليكون مسحا اجتماعيا للفقر قّل مثيله.

وكانت مفاهيم التحضر والحضرية كأسلوب للحياة، باعتبارها من المفاهيم الأساسية للبحث قد بدأت تظهر في ميادين علمية تتصل بمجال الاجتماع الحضري، مثل الديموجرافيا وعِلم النفس الاجتماعي، وعِلم الاجتماع الصناعي، وما إلى ذلك، ومن هنا فإن الإخصائيين والمهتمين بالدراسات السكانية والاقتصادية والموضوعات التاريخية والتنظيمات الإدارية والفنون الهندسية والمعمارية ورجال الإصلاح

الاجتماعي، والأخصائيون في التخطيط، قد قدموا ثروةً كبيرةً من المعلومات والدراسات التي تُعتَبَر خلفية أساسية كانت ضرورية لنشأة عِلم الاجتماع الحضري.

وتشير معظم الكتابات والتحليلات إلى أن علم الاجتماع الحضري يدين في نشأته الأولى لأعمال عدد من رواد علم الاجتماع الأوائل في أوروبا بصفة خاصة ممن إستجابوا للتحول الحضري الكبير الذى عايشوه، ومن ثم وجهوا جهودهم في محاولة لايجاد فهم دقيق لأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر. ولقد كانت أعمالهم تمثل الأسس الفلسفية الأولى التي إستندت إليها نشأة هذا الفرع المتخصص، وأن تصوراتهم وتحليلاتهم - رغم أنها توصف بالكلاسيكية - ماتزال تمثل تأثيراً هاماً على الكثير من الأعمال المعاصرة في هذا المجال.

ومن هنا يصدق القول ، بأنه يؤرخ **لعلم الاجتماع الحضري** بالدراسات الكلاسيكية الأولى لأعمال بعض المصلحين الاجتماعيين الذين حاولوا تشخيص أحوال العمال الفقراء بالمدن الصناعية في المراحل الأولى من الثورة الصناعية. وكان من أوائل هؤلاء **تشارلز بوث** (١٨٤٠ -١٩١٦ م) الذى قام بدراسته الشهيرة تحت عنوان: Life And Labor Of The People In London وقد ركزت في اهتماماتها على مظاهر الفقر في القسم الشرقي من لندن. كما قام **راونترى** بدراسة أخرى في عام ١٨٩٩م عن : ظروف الطبقة العاملة درس فيها أسر العمال في مدينة يورك بإنجلترا ونشر نتائجها في سنة ١٩٠١ بعنوان: Poverty: Study of town life ثم ظهر على غرارهما في الولايات المتحدة مسح اجتماعي بشيكاغو

إن تتبع المسار التاريخي للدراسات الحضرية يشير إلى أن الاهتمام بتلك الدراسات قد بدأ في القرن السادس عشر على نحو ما ذهب" جدعون سجوبرج Gideon Sjoberg في دراسته بعنوان:" **علم الاجتماع الحضري المقارن**"، والتي أشار فيها إلى أن القرن السادس عشر يعتبر البداية الفعلية للصياغة النظرية للدراسات الحضرية. وذلك حينما نُشِرَ العالِم الإيطالي " جيوفانى بوترو Giovani Botero دراسته الشهيرة سنة ١٩٥٨م حول ": عظمة المدن The Greatness of Citie، ولو أنها لم تكن – في نظر الكثيرين – أكثر من مجرد فضول علمي لباحِث غير متخصص، بحيث لا يمكن الادعاء بأن صاحبها هذا قد أرسى من خلالها دعائم عِلم جديد عن المدينة. ثم كانت المحاولة الثانية في عام ١٨٩٩م في القرن التاسع عشر عندما كتبت" أدنا فيبر Adna F. Weber"، بحثها السوسيولوجى الذى يحمل عنوان" : نمو المدن في القرن التاسع عشر"، ثم تلى ذلك مؤلف " ماكس فيبر" الشهير عن: المدينة سنة ١٩٢١م، والذي تمت ترجمته سنة ١٩٥٨م ، متصورا لنا نموذجا مثاليا يعد من خلاله المدينة مجتمعا كاملا ، بفضل وظائفها المتعددة ، والتي تطغى عليها الحسبة العقلانية ، وفي المجمل يعتبر هذا العمل أول دراسة كلاسيكية في علم الاجتماع الحضري .

ومنذ بداية القرن السابع عشر أصبحت المدينة موضع اهتمام كثير من الباحثين في تخصصاتٍ متعددة، كالإحصاء، وعِلم السكان والإدارة والتخطيط، والإصلاح الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تراكم التراث العلمي عن المدينة، والذي جعل عِلم الاجتماع الحضري – الذي تطور فيما بعد – يدين في نظر الكثير لأعمال عدد من الرواد الأوائل مثل جرانت Granut ورافنشتين Ravenstien وماير Mayed و سيوبان

Supan وآدنا فيبر A.Weber وويلكوكس Wilcox وهورد Hurd وغيرهم، ورغم أن كتاباتها لم تكن تمثل ما يمكن أن نسميه عِلم الاجتماع الحضري.

والملاحَظ أن معظم الدراسات المبكرة قد اتخذت من المدينة موضوعاً لها، كانت تنتمي لعلوم غير علم الاجتماع كالجغرافيا والاقتصاد، بل إننا نجد ان الدراسة الأولى التي قدمها أحد علماء الاجتماع الأوائل وهو **رينيه موريه** Rene Maurirer ونشرها في كتابه: نشأة المدن ووظائفها الاقتصادية سنة ١٩١٠م كانت – كما يبدوا من عنوانها – معالجة اقتصادية للموضوع في المقام الأول، ومع ذلك نَعتبر الدراسة التي قام بها **جورج زيمل** Gorge Simmel سنة ١٩٠٣م ، ومؤلف **هنري برين** بعنوان: مدن العصور الوسطى: أصولها وانتعاش التجارة سنة ١٩٢٥م الذى حاول تفسير التحضر بمصطلحات اقتصادية، وميز على هذا الأساس بين المدينة الرئيسية City والمدينة الصغيرة Town. كما قد صاغ **الفريد فيبر** في مؤلفه: **عِلم الاجتماع الحضاري** سنة ١٩٢٧ م كلمة أو اصطلاح عِلم الاجتماع الحضاري، وواضح أن الحضارة هي الروح العميقة للمجتمع، وأن المدينة هذ الآلية الصماء باعتبارها ذات طبيعة عقلية عامة، لا تتحدد بصفةٍ محلية، أما الحضارة فهي صورتها العاطفية ذات المظهر الروحي الحر الأصيل لتجمع حيوي، ذلك أن عمليات المدينة تعتمد على استمرار العقل وتقدمه الذي لا يتوقف، على اعتبار أن المدينة تمثل الجهود الإنسانية في غزو ميادين الطبيعة عن طريق العقل في محيط العلوم والفنون الصناعية وما إلى ذلك. بينما تختلف الحضارة عن المدينة، فإنها تقوم على تأكيد الأصالة الروحية والحقيقة الفلسفية والعاطفة للإنسان. ويعد مؤلف **مورييه** حول : القرية والمدينة سنة ١٩٢٩م

حيث تعبر اعمالهم عن الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية في مجال عِلم الاجتماع الحضري.

وبينما نجد مؤلفات كل من روبرت وبارك بعنوان: المدينة كمعملٍ اجتماعي سنة ١٩١٥م، و**لويس وورث** بعنوان: الحضرية كأسلوب للحياة ١٩٣٨م، و**إسكوت إدفورد** بعنوان: قراءات في عِلم الاجتماع الحضري سنة ١٩٢٧م، ونلز أندرسون وإدوارد لاند مان بعنوان: عِلم الاجتماع الحضاري سنة ١٩٢٧م تُعد من الدراسات الرائدة في عِلم الاجتماع الحضاري، وتعُتبر محاولة الأخيرين في دراسة ظواهر المجتمع الحضري من أُولى الدراسات الأمريكية في هذا المجال.

وفي هذا السياق ، والحديث عن أمريكا أيضا، فقد ركز أساتذة عِلم الاجتماع الحضري Urban Sociology Scholars على النواحي الأخلاقية في تحديد حالة التحضر في المدينة، والمثال التوضحى اعمال هات Hatt وريس Reiss وتحديدا كتابهما بعنوان: Cities and Society المدن والمجتمع سنة ١٩٥١ ، بينما الذين درسوا ظاهرة التحضر الحديث في المدينة قد ركزا في أبحاثهم داخل الإطار الأيكولوجي، ومِن بين هؤلاء بارك وبيرجس وماكينزي في مؤلَفِهم بعنوان: طبيعة المدينة سنة ١٩٢٤م، ذلك المؤلَف الذي كانت له شهرةً كبيرةً في مدرسة شيكاغو، ففي هذا المؤَلَّف أكدت دراسة بارك أن المدينة كانت بناءً طبيعياً بقوانينها الخاصة، ومن ثَمَّ فقد كان النظام الطبيعي والنظام الأخلاقي هما الدليل على تحضر المدينة، على حين كان اهتمام بيرجس منصباً على امتداد المدن عن طريق تكوين الأحياء المتألقة ذات الأبنية الأيكولوجية المتنوعة، بينما انصرف ماكينزي إلى دراسة العمليات التي تحدث بعد ذلك.

ويكاد يُجمع المشتغلون بعلم الاجتماع الحضري على أن البداية الحقيقية لنشأة وتطور هذا العِلم كمجالٍ متميزٍ للبحث والدراسة الأكاديمية كانت في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى على يد العالِم الأمريكي روبرت بارك Robert Park بعد أن نشر مقالته سنة ١٩١٥م، بعنوان: The City Suggestions For The Investigation of Human Behavior in The City Environment وكان هذا ايذاناً ببدء عهدٍ جديدة لقيام فرع جديد ومستقل من فروع عِلم الاجتماع يوجَّه أساساً لدراسة المدينة، وفيه كانت أول فكرة تقول بأن بين كل المدن تشابهاً عائلياً يسمح بوضع تعميمات وقوانين عامة على تركيبها الداخلي ونموها. إلا أن المناخ العلمي السائد في ذلك الوقت لم يكن مهيأ لهذه الطفرة الريادية. ومن ثم لم تحظ مقالته هذه بقدرٍ كبير من الاهتمام خاصةً وأن عِلم الاجتماع نفسه كان يخلو حتى وقت نشر المقالة من التخصص والتفريع ، وكانت سنة ١٩٢٥م على حد تعبير **بيرجل** بمثابة نقطة انطلاق وتحول في دراسات علم الاجتماع الحضري ، حيث أعاد بارك نشر مقالته هذه في كتيبٍ صغير بنفس العنوان "The City **المدنية**" ضمنه عدد من الأعمال الرائدة لزميليه **إيرنست بيرجس**، ورودريك ماكنزي ثم أعقبا ذلك بسنةٍ واحدةٍ ظهور كتاب **لبارك وبيرجس** بعنوان: "Urban community **المجتمع المحلى الحضري**" وفيه وضع "**برجس**" النظرية الحلْقِيَّة في نمو المدنية وتوزيع الظواهر الاجتماعية فيها. وكان أثر هذا التوجه مدوياً وتحولت شيكاغو مركز هذه الحركة إلى خلية نشطة في نوع جديد من دراسة أيكولوجية المدينة Urban Ecology، أي دراسة مجتمع المدينة في إطار بيئتها الطبيعية. وسرعان ما تأكدت أهميته البالغة في هذه الفترة، خاصةً وأن صاحبيه قد

حددا فيه ولأول مرة الملامح الأساسية لمدخل دراسة المجتمع الحضري، ووَجَّهَا من خلاله ومن خلال ما أشرفا عليه من بحوثٍ ودراساتٍ إمبريقية عن المدينة الأمريكية العديد من الأعمال التي ساعدت على بلورة الاهتمام السوسيولوجي بدراسة الحياة الحضرية.

وقد برز من بين أقطاب مدرسة شيكاغو كل من دنكان Duncan وشنور Schnore وخرجا بمفهوم جديد في دراسة الأيكولوجية البشرية أطلقا عليه معاً مصطلح المُرَكَّب الأيكولوجي Ecology Complex ويتشكل هذا المركب من أربعة مكوناتٍ رئيسية هي: البيئة، والسكان، والتنظيم الاجتماعي، والمستوى التكنولوجي. ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات، وهي في علاقات تبادلية بحيث يؤدي التغير في إحداها إلى التعديل في الأخريات. ومن خلال هذا المُرَكَّب يمكن تصور علاقة أفراد المجتمع الحضري داخل بيئتهم، ويتحدد بناءً على ذلك درجة تفاعلهم معاً واستغلالهم معاً.

وثمة إجماعٍ بين المهتمين بالتأريخ لعِلم الاجتماع الحضري على أن هذا الفرع من عِلم الاجتماع كان في البداية عِلماً أمريكياً، وهو الأمر الذي يذهب إليه علماء الاجتماع في الولايات المتحدة، على أن هذا العِلم جاء نتيجة طبيعية للدراسات والبحوث الأمبيريقية في المدن الأمريكية. وبالتالي يصبح علماً أمريكياً من حيث مجاله ومحتواه، وأنه ظل كذلك لفتراتٍ طويلة خاصة وأن إمكانيات البحث في هذا المجال لم تكن متوفرة في أماكن أخرى، فلقد كان للتصنيع السريع لأمريكا في أواخر القرن التاسع عشر، (وللمشكلات التي ارتبطت بالتكنولوجيا الحديثة والهجرية إلى المدن الأمريكية) أثره البالغ في تطوير هذا المجال من البحث، فقد دفع عالِم الاجتماع الأمريكي وباستمرار إلى تحويل كل جهوده نحو الملاحظة

الإمبريقية للحقيقة الاجتماعية، وغدت المدينة بالنسبة لعالِم الاجتماع مثل بارك بمثابة المعمل الاجتماعي الذي يتيح إمكانية دراسة كل مظاهر وموجهات السلوك الإنساني، وبالتالي أصبح عِلم الاجتماع الحضري بهذا المعنى أو الأساس لعِلمٍ عام يوجه لدراسة المجتمع الإنساني برمته.

ومع هذا فقد ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات جديدة تخرج من إطار الاتجاه المحلى الأمريكي إلى الإطار العالمي، وقد ساعد على هذا الاتجاه عاملين أساسيين، أولهما: زيادة الركام الهائل من البيانات عن مدن العالم التي شارك فيها علماء الاجتماع الأمريكيين وغيرهم من الدول الأخرى، ثانيهما: التطور الذي صاحب النظرية السوسيولوجية التي تهتم بدراسة المدن الأمريكية وعدم صلاحية هذه النظرية في الدراسات السوسيولوجية على المدن الأمريكية وغير الأمريكية.

وباختصار فقد بلغ عِلم الاجتماع الحضري الذروة من الأهمية والشمولية في عِلم الاجتماع في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات تحت تأثير البرنامج الدراسي الذي وضعه بارك وبيرجس وزملائهما في جامعة شيكاغو. وفي نفس الوقت لعبت ظروف العصر حينئذٍ دوراً هاماً في تحديد الموجهات النظرية والتصورية الاساسية لهذه المدرسة الفكرية.

ثانياً: ماهية وتعريف علم الاجتماع الحضري :

ثمة مجموعة من التساؤلات تُثار فى الذهن وقد تبنتها العديد من المدارس الفكرية خلال العقدين الأخيرين منها: ماهو مفهوم علم الاجتماع الحضرى؟ وهل يتضمن علم الاجتماع الحضرى إتجاهاً نظرياً وفكرياً متميزاً ؟ أم أنه يستعير تلك الاتجاهات النظرية بشكل إنتقائى من المجالات الأخرى لعلم الاجتماع ؟ ولقد لخصت هذه المدارس تلك التساؤلات فى إشكالية أساسية مؤداها: ماهو علم الاجتماع الحضرى ؟

وفيما يتعلق بمفهوم **علم الاجتماع الحضرى** Urban Sociology الذى يشيع استخدامه فى العديد من المواقف فيمكن القول بأنه مفهوم حديث أدى عدم التقاء رجال الاجتماع أنفسهم حول إطاره إلى ضرورة وضع تعريف محدد له منذ البداية يحاول الربط بين دراسة البناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية.

وإذا كان علم الاجتماع العام Sociology يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية الموجودة فى المجتمع دراسة علمية منظمة بهدف التوصل إلى القوانين التى تحكمها حتى يمكن وضع الحلول للمشكلات القائمة وفقاً لأسس علمية ومنهجية سليمة، فضلا عن اهتمامه بدراسة الظواهر والعلاقات الاجتماعية التى تنتج من تجمع الأفراد فى جماعات بغض النظر عن طبيعة توطن هذه الجماعات فى قطاع معين من قطاعات المجتمع. ولما كان الأفراد الذين يكونون مجتمعا من المجتمعات لا يجتمعون جميعا فى قطاع واحد يضم المجتمع بأسره بل يتجمعون فى قطاعات مختلفة يتكون من مجموعها المجتمع العام فى الدولة كالقطاع الريفى والقطاع الحضرى والقطاع الصحراوى وما إلى ذلك، الأمر الذى يترتب عليه تميز كل مجتمع من هذه المجتمعات بطابع من العلاقات والظواهر الاجتماعية يختلف إلى حد كبير أو صغير عن طابع غيره من التجمعات.

لذا كان من الطبيعى أن تتفرع دراسة علم الاجتماع العام إلى فروع يهتم كل منها بدراسة قطاع معين من القطاعات التى يتكون منها المجتمع ومن أهم هذه الفروع علم الاجتماع الحضرى

وبالرغم من أن هذا العلم يتشابك مع اهتمامات علوم الجغرافيا والسياسة والاقتصاد والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية وتخطيط

المدن، إلا أنه في الواقع لا يتجاوز الموضوعات الأكاديمية لهذه العلوم بتركيزه على دراسة أحوال المدن بظواهرها الاجتماعية. ويعرف هذا العلم بأنه : علم اجتماع حياة المدينة، ينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية في ذاتها إلى جانب دراسة المشكلات الخاصة بها.

يهتم علم الاجتماع الحضري بفهم سوسيولوجية الحياة والتفاعل الإنساني في المناطق الحضرية. كما يسعى لدراسة الهياكل، والعمليات، والتغيرات والمشاكل في المنطقة الحضرية وبذلك يوفر مدخلات للتخطيط ورسم السياسات. وبعبارة أخرى، هو دراسة سوسيولوجية للمدن ودورها في تنمية المجتمع. ومثل معظم مجالات علم الاجتماع، وعلماء الاجتماع الحضرية يستخدمون التحليل الإحصائي، والمراقبة، النظرية الاجتماعية، والمقابلات، وغيرها من الأساليب لدراسة مجموعة من المواضيع ، بما في ذلك الهجرة والاتجاهات الديموغرافية، والاقتصاد، والفقر، والعلاقات العرقية والاتجاهات الاقتصادية.

ويعنى **علم الاجتماع الحضرى** برصد وتحليل وتفسير الحياة الحضرية Urban Life، أو بمعنى أدق المعيشة الحضرية Urban Living للأفراد الذين يكونون الجماعات المختلفة داخل المحلات الحضرية، كما يعنى فى نفس الوقت بتناول العلاقات الاجتماعية التى تتكون فى ظل الأوضاع والمواقف الاجتماعية المختلفة التى تواجهها الطبيعة الدينامية للمدينة وتفرض على ساكنيها أنماط بعينها من السلوك والتفاعلات.

ولكى نتجنب الخلاف حول نصوص التعريفات الخاصة **بعلم الاجتماع الحضرى** فلعله من الأفضل أن نوجز ماهية هذا العلم فيما يلى:

علم الاجتماع الحضرى هو أحد الفروع التطبيقية لعلم الاجتماع العام ويهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية الحضرية فى مجتمع المدينة فهو يتناول الجماعات والمنظمات والمؤسسات والتجمعات والوحدات البيئية، وكافة أشكال الظواهر الاجتماعية الحضرية الأخرى، كالعلاقات الاجتماعية وثقافة المجتمع الحضرى والأمانى والآمال المشتركة للسكان الحضريين وذلك من حيث نشأتها وكيفية تكوينها وتطورها وعلاقتها بعضها البعض إلى غير ذلك.

ويستهدف **علم الاجتماع الحضرى** أساسا جمع المعارف المتعلقة بالظواهر الحضرية، أى اكتشاف الحقائق ومحاولة الربط بينها بحيث يمكن فهم طبيعة هذه الظواهر والتنبؤ بسلوكها تحت الظروف المعينة وذلك حتى يمكن السيطرة عليها وتوجهها لصالح هذا المجتمع الحضرى وحل مشكلاته.

ويعتبر **علم الاجتماع الحضرى** من العلوم الحديثة نسبياً، ويهتم هذا العلم بدراسة المدينة من حيث اتساع حجم ونطاق المدن وتزايد أعداد سكانها وما صاحب ذلك من حدوث تغير اجتماعى سريع فى جميع الظواهر الاجتماعية الحضرية، وقد صاحب التحضر وجود الأحياء المزدحمة بالسكان والمتخلفة من الناحية العمرانية.

يعرفُ علمُ الاجتماع الحضري Urban Sociology بأنّه دراسةٌ لطبيعة الحياة السائدة في المجتمعات الحضرية، من خلال التعرف على طبيعةِ تفاعل السكان معاً من خلال الاعتماد على دراسة هيكل المجتمع الحضري بكافّةِ العناصر المُؤثرة فيه من قضايا عامة، والمشكلات التي ترتبطُ بطبيعة السكن، والتغيّرات الديموغرافيّة، والسياسات الداخليّة المؤثرة على بناء هذا المجتمع، ويُساهمُ ذلك في وضعِ دراساتٍ تستخدمُ في

التحليلِ الإحصائي، ومراقبة النمط الاجتماعي السائد بين السكان في المدينة، ومقارنته مع السكان الذين يعيشون في الريف.

عرَّف علم اجتماع الحضري هو علم اجتماع الحياة الحضرية، أي دراسة الجماعات والعلاقات الاجتماعية في ظروف وأوضاع اجتماعية حضرية، وهناك من يعطي تعريفاً أكثر تحديداً لعلم الاجتماع الحضري فيراه فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية في محيط المجتمع الحضري، والذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات التنقل الاجتماعي، إضافة إلى كبر حجمه، وكثافة سكانه.

ويعرف" **رالف توملیستون** Ralph Thomilison" علم الاجتماع الحضرى بأنه: العلم الذى أصبح مرادفاً تقريباً لعلم الاجتماع العام، وذلك لأنه يختص بموضوع خاص فى إطار علم الاجتماع العام. وعندما يتحدث عن علم الاجتماع الحضرى، يشير إلى أنه علم البيئة الحضرية Urban Environoment، وذلك لأن التوزيع المكانى فى المدن وما حولها وما ينشأ فيها من أشكال وأنماط متباينة للعلاقات الاجتماعية يُعد الظاهرة الحضرية الأساسية التى يستند إليها فى تأكيد مشروعية قيام واستمرارية علم الاجتماع الحضرى كمجال متميز، وهو بذلك يؤكد على طبيعة الموضوع الذى يُشغل به علم الاجتماع الحضرى والذى ينحصر فى **الأيكولوجيا الحضرية** Urban Ecology. ومن وجهة نظره، فإن هذا الإهتمام يجعل من العلم مجالاً متميزاًعن المجالات الأخرى.

وثمة تعريفات أخرى قدمها العلماء والمتخصصون لعلم الاجتماع الحضرى منها على سبيل المثال: التعريف الذى قدمه كل من"

«**جوزيف روسيك وروالاند وارن** » بأنه : الفرع الذى يهتم بدراسة الحضرية وسمات سكان المدينة وتنظيماتهم وأنشطتهم المؤسسية وعمليات التفاعل الأساسية كما تحدثا أيضاً عن الحياة الحضرية وتأثير التغير الاجتماعى على المدينة والمشكلات المختلفة التى تواجه المجتمع الحضرى.

بينما يرى **بلامناتز** J.P.Plamenatz أن علم الاجتماع الحضرى هو الدراسة السوسيولوجية للمدن وحياة المدينة أو الحضرية أو موضوعات مختارة فى هذا الحقل.

فى حين ذهب **نول جست** Noel Gist إلى أن علم الاجتماع الحضرى يعتبر من أكثر مجالات علم الاجتماع حاجة إلى التعريف، وذلك لعدم وضوح تعريفه، نظراً لعدم وجود إتفاق عام على إستقلاليته أو طابعه النظرى. إذ أن الفروع الأخرى مثلاً: علم الاجتماع الريفى يشير إلى معظم الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالريف والقرية، فى حين أن علم الاجتماع الحضرى يؤكد على حقائق معينة للمدينة ويحاول التحقق منها. والواقع أن مثل هذا التعريف لايقبله معظم السوسيولوجيين المهتمين بالظاهرة الحضرية.

وتشير تحليلات أخرى إلى أن علم الاجتماع الحضرى قد أُعتبر نوعاً من علم الاجتماع يختص بالحياة الحضرية أو المدينة، وأنه من أجل ذلك، فإن المباديء العامة وإطار المفاهيم الأساسية والأفكار الرئيسية التى يتحرك خلالها علم الاجتماع يمكن أن تطبق على الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى، إلا من تعديلات طفيفة جداً تتناول طابع الدراسة فى المدينة.

وصفوة القول، يهتم **علم الاجتماع الحضري** اهتماما كبيرا بدراسة نشأة المدن وامتدادها العمرانى والديمجرافى ويهتم بصفة خاصة

بربط هذا الامتداد الحضري بما يترتب عليه من آثار داخل المدينة نفسها أو فى المجتمعات الريفية المحيطة والتي تعمل بمثابة ظهير للمدينة تمدها بسكانها وبالموارد والسلع اللازمة لاستمرارها في الوجود.

وفقا لما سبق يتضح أنَّ علم الاجتماع الحضري أحد فروع علم الاجتماع العام يهتم بدراسة المدينة بوصفها مركز الحضر يدرسها في نشأتها وتطورها ووظائفها وأجزائها الفنية وتقسيمها الطبقي والمهني وكذلك مستويات التكنولوجيا والمشكلات التي تعاني منها المدينة مثل: السكان، الإسكان، الأسرة، التموين، المواصلات، الخدمات العامة، والتعليم وغير ذلك.

وفى بريطانيا إنتقد" **جلاس**" R.Glass العديد من الإتجاهات الحديثة بما فى ذلك وجهة النظر القائلة بأن علم الاجتماع الحضرى ينبغى أن يهتم أو أنه يهتم بالتناقض الحادث بين علم الإجتماع الحضرى والمجتمع الريفى. وحاول أن يناقش الإتجاه الإيجابى والذى يهتم فيه علم الاجتماع الحضرى بتعيين أنماط المدن الكبرى فى الماضى والحاضر. وأكد" جلاس مع ممفورد" على أهمية الدراسة التحليلية، بمعنى أن جلاس يرفض أن يكون علم الاجتماع الحضرى هو العلم الذى يدرس المجتمع الحضرى باعتباره مقابلاً للمجتمع الريفى، ولكنه فى ضوء الدراسة التاريخية التحليلية لنشأة المدن ونموها تقررت الركائز الأساسية لهذا العلم الحديث.

بينما يُعرف" **مصطفى الخشاب** " علم الاجتماع الحضرى أو أيكولوجيا المدينة بأنه: العلم الذى يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضر. وهو بذلك يدرسها فى نشأتها وتطورها ووظائفها والأبنية الادارية والفنية القائمة فى تلك المدن. كما أنه العلم الذى يتناول

التصنيفات الطبقية والمهنية ومستوياتها التكنولوجية والمشكلات التى تعانى منها. حيث تظهر نتيجة لذلك أهمية التخطيط للمدن وتنسيقها وإعادة تنظيمها عمرانياً. ثم يؤكد على أهمية أن يقوم الباحثين فى هذا العلم بدراسة المسائل المرتبطة بالغزو الإيكولوجى والعزلة الاجتماعية والتتابع وحروب الإبادة كمحاولة منه لقياس درجة هذه الظواهر والعوامل الدافعة إليها. هذا بالاضافة إلى تركيز إهتمامهم أيضاً على دراسة التركز السكانى وأثره على الظاهرة الإنحرافية بصورها المتعددة كمحاولة منه أيضاً للوصول إلى مقاييس محددة لدرجات الإنحراف.

فى حين يرى " **محمد الجوهرى**" أن علم الاجتماع الحضرى هو علم إجتماع للحياة الحضرية، أى دراسة الجماعات والعلاقات الاجتماعية فى ظروف وأوضاع إجتماعية حضرية.

وفى ضوء ماتقدم ، نجد أن الاهتمام بتعريف علم الاجتماع الحضرى قد أخذ إتجاهين أساسيين: الأول ويتمثل فى تعريف علم الاجتماع الحضرى إستناداً إلى طبيعة الموضوع الذى يتناوله. والثانى يعرف علم الاجتماع الحضرى بأنه مجال متميز فى إطار علم الاجتماع العام، حيث يهتم بدراسة الحقائق المتعلقة بالمدن.

والواقع أن تباين تلك التعريفات يُعد إنعكاساً واضحاً لاختلاف التوجهات الفكرية والنظرية للعلماء والباحثين المهتمين بالظواهر الحضرية، كما أنه يُعد إنعكاساً أيضاً لاختلاف المقاييس والمؤشرات المستخدمة فى تلك التعريفات. الأمر الذى يدفعنا إلى صياغة تعريف لعلم الاجتماع الحضرى بأنه: " أحد الفروع الهامة والمتميزة لعلم الاجتماع العام، والذى يهتم بدراسة البنى الحضرية على إختلاف أحجامها ومستوياتها وتركيبها البنائى والثقافى والإيكولوجى، وذلك

من حيث: عوامل نشأتها وظروف تطورها ونموها، ونظمها الاجتماعية المختلفة، والعلاقة المتبادلة والمتداخلة بين تلك النظم. فضلاً عن إهتمامه بدراسة وفهم وتحليل وتفسير المشكلات الحضرية الناتجة عن النمو الحضرى المتزايد من حيث أسبابها وأبعادها وآثارها المختلفة ليس فقط على الصعيد المحلى الحضرى، ولكن أيضاً على الصعيد القومى. إلى جانب إهتمامه كذلك بدراسة التغيرات التى تتعرض لها البنى الحضرية وماتفرزه من مشكلات بهدف فهمها والمساهمة فى مواجهتها من خلال التوصيات والمقترحات التى تُترجم إلى خطط وبرامج فى مجال التخطيط والتنمية الحضرية".

ثالثاً: علاقة علم الاجتماع الحضرى بعلم الاجتماع العام والدراسات الحضرية:

(١) :علاقة علم الاجتماع الحضرى بعلم الاجتماع العام:

فى الواقع هناك مجموعة من الحقائق ينبغى الإشارة إليها بإيجاز قبل الدخول فى توضيح طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع العام، وذلك لأهميتها فى هذا المجال، ويمكننا حصرها فيما يلى: -

١ - لاشك أن المعرفة العلمية تتركز فى مجالات ثلاثة هى: العلوم الإجتماعية، والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية. وأن كل مجال من هذه المجالات الأساسية يتضمن عدداً من العلوم المتخصصة التى تهدف إلى إنجاز العديد من الدراسات والبحوث من أجل الكشف عن الحقائق بطريقة علمية وموضوعية.

٢ - تعتبر العلوم الإنسانية أكثر العلوم إرتباطاً بالإنسان، كما أنها ترتبط بالعلوم الاجتماعية لأن هدفها المشترك هو دراسة الإنسان ذاته ومعرفة ثقافته، ومدى تأثير العناصر الثقافية فى توجيه سلوكه وأنشطته المختلفة.

٣ -أنه على الرغم من وجود تخصصات فرعية كثيرة داخل العلوم الانسانية والاجتماعية، وأن لكل منها موضوعاته وقضاياه ونظرياته وأساليب وطرق البحث التى تتناسب وطبيعة هذه القضايا والمشكلات وطبيعة التخصص، إلا أن الخاصية المشتركة التى تجمع هذه التخصصات جميعها تتمثل فى دراسة قضايا ومشكلات المجتمع الإنسانى من ناحية، وإعتمادها على المنهج العلمى والذى يشير إلى مجموعة الإجراءات و الخطوات العلمية المنظمة والتى يعتمد عليها الباحث بدءاً من إختياره لمشكلة بحثه، مروراً بالأساليب والأدوات والطرق المنهجية التى يستخدمها، وصولاً إلى تفسيره للمشكلة، وتقديم التوصيات والإقتراحات لمواجهتها.

٤ -أن ثمة علاقة تفاعلية إذن بين العلوم الاجتماعية والانسانية وبين بعضها البعض، ويرجع ذلك إلى أن المشكلات والقضايا الاجتماعية تتميز بالتعقيد والتداخل وتشابك أبعادها وعواملها وآثارها. ومن ثم فإن الأمر يتطلب النظر لهذه القضايا والمشكلات من زوايا مختلفة. وثمة أدلة كثيرة تؤكد على علاقات التداخل بين العلوم الاجتماعية والانسانية منها ظهور علوم متخصصة تجمع بين تخصصين مختلفين مثال: "علم الاجتماع السياسى" والذى يجمع بين علم الاجتماع وعلم السياسة، و"علم النفس السياسى" والذى يجمع بين علم النفس وعلم السياسة، وكذلك " علم الاقتصاد السياسى" والذى يجمع بين علم الاقتصاد وعلم السياسة،

و"علم الاجتماع التربوى" ، و" علم الاجتماع القانونى"، وعلم الاجتماع الدينى، وعلم النفس الاجنماعى....وغيرها من الفروع المتخصصة الأخرى التى تؤكد على طبيعة التداخل بين هذه العلوم وبين بعضها على الصعيدين: النظرى والمنهجى من جانب، والصعيد الأمبريقى من جانب آخر. وهذا ما تؤكده الإتجاهات الحديثة فى مجال البحث فى العلوم الانسانية والاجتماعية والتى تشجع على إجراء البحوث البينية Interdisciplinary Researches.

٥ -إذا كان كل علم من العلوم الانسانية والاجتماعية يتضمن مجموعة من الفروع و التخصصات التى ترتبط فيما بينها بعلاقات تداخل من ناحية وبينها وبين العلم العام الذى يحتويها جميعاً من ناحية أخرى، فإن الأمر لايختلف كثيراً بالنسبة لعلم الاجتماع Sociology، وفروعه المختلفة (علم الاجتماع الريفى، علم الاجتماع الأسرى، علم الاجتماع الصناعى، علم الاجتماع الجنائى، علم الاجتماع التربوى، علم إجتماع التنمية، علم الاجتماع الحضرى، علم إجتماع المعرفة ....وغيرها من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع).

وإنطلاقاً من ذلك، تتجسد العلاقة بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع العام على مستويات ثلاثة هى:

١ - الموضوع Subject

٢ - النظرية Theory

٣ - المنهج Method

فعلى الصعيد الأول: موضوع الدراسة، فقد أشار" سيجوبرج" إلى أن علم الاجتماع الحضرى فى سياقه العام بمثابة الدراسة

السوسيولوجية للمدينة ولحياة المدينة الحضرية، وبذلك فهو إمتداد للدراسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع والذى يهتم بشؤن المجتمع البشرى بوجه عام سواء(الحضر أو الريف أو البادية)، وسواء فى نماذج المجتمعات المتقدمة منها أو المتخلفة. ومن ثم يصبح علم الاجتماع الحضرى على صلة وثيقة بعلم الاجتماع من حيث: طبيعة دراسته، ومن حيث موضوعية هذه الدراسة. فهى إجتماعية وتتناول الظواهر والمشكلات الاجتماعية فى المجتمع الحضرى. وهذا يعنى أن الموضوعات التى يتناولها الباحثون فى علم الاجتماع الحضرى هى موضوعات مستمدة من الموضوعات العامة التى تمثل مجالاً أساسياً للدراسة فى ميدان علم الاجتماع العام.

وإذا كانت العلاقة بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع قوية من حيث موضوعات الدراسة، فمما لاشك فيه أن الذى يصبغ دراسته بالطابع السوسيولوجى هو إتساقه من حيث الأطر النظرية، والأسس المنهجية مع النظريات السوسيولوجية لعلم الاجتماع، وكذلك مع المناهج وطرق وأساليب البحث التى يقوم عليها هذا العلم.

وعلى الصعيدين النظرى والمنهجى، فنظراً لأن علم الاجتماع الحضرى يمثل مجالاً متميزاً من مجالات علم الاجتماع العام، ويهتم بدراسة مجال فرعى خاص من مجالات هذا العلم، فإنه يستند على نظريات ومناهج وأساليب البحث المستخدمة فى مجال علم الاجتماع فى تحليله للظواهر والمشكلات الحضرية. ومن ثم يمكن القول أن نشأة وتطور علم الاجتماع الحضرى كعلم متخصص فى دراسة المجنمعات الحضرية على إختلاف أنماطها وأشكالها بكل ما تتضمنه تلك المجتمعات من بنى إجتماعية وإقتصادية وثقافية وسياسية وإيكولوجية، وما تعكسه تلك

البنى من مشكلات حضرية متباينة من حيث: معدلاتها وظروف تطورها و إنعكاساتها المختلفة، تلك الأمور جميعها لا يمكن فهمها بمعزل عن التطورات التى شهدها - وما يزال - يشهدها علم الاجتماع نظرياً ومنهجياً من ناحية، والتغيرات البنائية التى تعرضت لها - وما تزال - المجتمعات بشكل عام، والمجتمعات الحضرية من ناحية أخرى.

وفى ضوء ذلك، يمكن القول أنه إذا كان الباحث فى مجال علم الاجتماع الحضرى يستمد إطاره النظرى والمنهجى من الأطر والاتجاهات النظرية السوسيولوجية والمنهجية العامة لعلم الاجتماع، والتى يتمكن من خلالها من إختيار موضوعات ومشكلات بحثه ودراسة تلك المشكلات بطريقة وبأسلوب علمى منظم، فلا شك أن النتائج التى يتوصل إليها الباحث يمكن أن تُثرى المجال المعرفى لهذا العلم المتخصص، كما أنها تُسهم أيضاً فى مجال تطوير النظريات السوسيولوجية العامة، وأساليب وطرق البحث المستخدمة فى مجال علم الاجتماع. وهذا يعنى أن العلاقة بين العلمين علاقة تفاعلية، فالمتخصص فى مجال الدراسات الحضرية لا يعمل بشكل مستقل عن تخصصه العام. ولهذا فإن العلاقة بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع العام تمتد لتشتمل على: الموضوع والنظرية والمنهج.

ونظراً لأهمية علم الاجتماع الحضرى كمجال متميز من حيث الموضوعات والقضايا التى يهتم بدراستها والتى تتمثل فى دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المحيطة بها، فإن الأمر لا يتوقف على علاقته فقط بعلم الاجتماع العام، وإنما تمتد تلك العلاقة لتشتمل على علوم وتخصصات أخرى. فدراسة المدن والمراكز الحضرية تتطلب إسهام عدد من العلوم الأخرى المتخصصة، وبخاصة فى مجالات: الجغرافيا

الحضرية(جغرافية المدن)، ومجال الديموجرافيا(السكان)، وكذلك مجال التخطيط العمرانى والإسكان.

فالباحث فى مجال الجغرافيا الحضرية أو جغرافية المدن يهتم بمورفولوجية المدينة من حيث تكوينها الطبيعى، وشكلها العام، وأنماطها المختلفة. وقد يهتم بدراسة النمو الجغرافى للوحدات الحضرية، ومدى تأثر ذلك أو إرتباطه بعوامل معينة كالبحار أو الأنهار أو الغابات أو التلال أو الظروف البيئية والمناخية. وهو يضع الخطوط العريضة لإستخدام الأرضLand Use لمختلف الأغراض مثل: الإسكان والخدمات العامة والصناعة والطرق...وغيرها من الخدمات الأخرى. فضلاً عن الوقوف على علاقة تلك العوامل بالإسكان فى المدينة.

ولا شك أن تلك الإهتمامات يمكن الإستفادة منها فى مجال علم الاجتماع الحضرى، فالباحث المتخصص فى علم الاجتماع الحضرى يمكنه الإستفادة من هذه الأمور فى فهم طبيعة البنية الاجتماعية والطبقية فى المجتمع الحضرى، وعلاقتها بالأوضاع الإيكولوجية للمدينة، وكذلك طبيعة العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع السكان على الأنماط السكنية المختلفة، كما يمكنه الإستفادة أيضاً من تلك البيانات فى فهم المشكلات الحضرية بشكل عام، والمشكلات البيئية بصفة خاصة. كما أن المتخصص فى مجال الجغرافيا الحضرية يمكنه كذلك الإستفادة من الدراسات السوسيولوجية المتخصصة والتى تتناول القضايا والمشكلات الحضرية. الأمر الذى يؤكد على أهمية وضرورة تطوير حقل الدراسات البينية بين التخصصين.

وعلى صعيد آخر فإن الباحث فى مجال الديموجرافيا (الدراسات السكانية)، يهتم أساساً بالإحصاءات السكانية الخاصة بالمنطقة

الحضرية وتوزيع السكان وفقاً لفئات العمر والنوع، ومعدلات المواليد والوفيات وكذلك معدلات الزواج ، والخصوبة والهجرة بأشكالها المختلفة...إلى غير ذلك من البيانات الإحصائية الهامة. فلاشك أن هذه الإهتمامات تُفيد كثيراً المتخصص فى مجال الدراسات الحضرية حيث تُمكنه من تحليل الأوضاع السكانية والاجتماعية فى المدينة والتى تُمثل موضوع دراسته الأساسى. ومن ثم تُمكنه من فهم الكثير من الجوانب والأبعاد التى يصعب عليه فهمها دون الإستعانة بالدراسات السكانية. ونتيجة لذلك هناك فرع متخصص من فروع علم الاجتماع يجمع بين التخصصين هو" علم إجتماع السكان"، إلى جانب فروع أخرى لها إهتمامات مشتركة مثل: السكان والبيئة، و التنمية البشرية.

ويتضح من العرض السابق، أن علم الاجتماع الحضرى بإعتباره فرعاً من فروع علم الاجتماع العام، لاتقتصر علاقته فقط بعلم الاجتماع ، ولكن هذه العلاقة تمتد لتشتمل على فروع علمية متخصصة أخرى ليس فقط على مستوى العلوم الانسانية والاجتماعية، ولكن أيضاً على مستوى العلوم الطبيعية كالهندسة (وبخاصة التخطيط العمرانى أو تخطيط المدن). الأمر الذى يؤكد على خصوصية هذا الفرع وتميزه بين فروع وتخصصات علم الاجتماع الأخرى. ومن جانب آخر، فثمة علاقة وطيدة تفاعلية بين علم الاجتماع الحضرى وفروع علم الاجتماع الأخرى (الريفى، والأسرى، والسياسى، والجنائى، والصناعى، والتربوى، وعلم إجتماع التنمية، والدينى....إلخ)ن وخاصة أن المدينة باعتبارها الموضوع الأساسى لهذا العلم تُمثل تكويناً إجتماعياً يضم بداخله كافة النظم الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية وكذلك المؤسسات الاجتماعية المختلفة والتى يضمها المجتمع بشكل عام.

(٢) :علاقة علم الاجتماع الحضرى بالدراسات الحضرية:

ولعل أبرز مجالات الدراسات الحضرية ذات العلاقة بعِلم الاجتماع الحضري هي على النحو الآتي:

(أ) :مجال الجغرافيا الحضرية:

وفيه يهتم الباحث بمورفولوجية المدينة، فيتناول المدينة من حيث تكوينها الفيزيقي ومظهرها العام، والعناصر الأكثر تأثيراً في تكوين إطارها الفيزيقي، ويمتد اهتمام الباحث في هذا المجال إلى الوقوف على المراحل التي مرت بها المناطق المختلفة في المدينة من حيث نموها، والعوامل التي تأثرت بها في هذا النمو، وبخاصةً العوامل الفيزيقية والطبيعية، بل وحددت لها طابع أو شكل استخدام الأرض وتوزيع الأنشطة فيها، ويهتم فضلاً عما تقدم بمعرفة مدى وجود علاقة بين المتغيرات الفيزيقية الأساسية للمكان (المدينة) (موقع، مساحة، تضاريس، مناخ، ثروات... إلخ)، والعنصر البشري الساكن بالمكان.

(ب): مجال الديموجرافية الحضرية:

ويهتم هذا المجال بإحصاء السكان داخل المدينة من حيث أعمارهم وفئاتهم النوعية، ومعدلات توالدهم وزواجهم ووفياتهم، وغيرها من الإحصاءات الحيوية الأخرى، ويسعى الباحث من هذا الرصد الإحصائي لسكان المدن إلى مقارنة معدلات النمو ومؤشراتها التي تسجلها تلك البيانات، والتعرف أيضاً على أنماط وصور توزيع السكان داخل المحلات والمناطق العمرانية المختلفة في المدينة.

ورغم أهمية البيان الديموجرافي الحضري بالنسبة لعالِم الاجتماع الحضري، إلا أنه كثيراً ما يعاني -في حالة توفره - من صورٍ عديدة من صور القصور وعدم الدقة وصعوبة الوصول إليه، ويختلف هذا الأمر

بطبيعة الحال باختلاف مستوى التقدم العلمي والرقي الاجتماعي للمجتمعات التي يجعل بعضها يتعامل مع البيان الديموجرافي الحضري تعاملاً ناضجاً وواعياً وأميناً، ويجعل البعض الآخر يتعامل معه على نحوٍ من السلبية وعدم النضج والشكلية واللاإكتراث.

(ج): مجال الاقتصاد:

يفيد علم الاجتماع الحضري مما يوفره الباحث في شئون الاقتصاد من بياناتٍ تتعلق بالوضع التجاري والصناعي في المدينة، بل وبما يوفره من بياناتٍ تتعلق بوضع الأسواق على الصعيد العالمي باعتبارها تؤثرُ بشكلٍ مباشرٍ في العديد من الأحيان على ما يقع داخل مجتمع المدينة من أحداثٍ، وما تشهده من ظواهرٍ وبروزٍ وميولٍ واتجاهاتٍ وعاداتٍ مستجدةٍ.

ويُضاف إلى البيان الاقتصادي جهود خبراء الإسكان وما يوفرونه من بياناتٍ ذات مغزى بالنسبة لعالمِ الاجتماع الحضري، وبخاصةً من حيث معرفة أحوال المباني بالمدينة، وأنماط الإسكان وتوزيعاتها وتكلفتها بالنسبة للسكان والشكل الهندسي للمدينة، وحالة الطُرق وتخطيط الميادين، وجهود التنمية الحضرية، وصيانة الوضع المعماري للمدينة والمحافظة عليه، وما يقدمه المسئولون عن أنشطة التنمية الاجتماعية في المدينة من خدماتٍ تشمل الفئات المختلفة للسكان، وتوزيع الأعباء الضريبية، ومدى لياقتها أو مناسبتها للشرائح الاجتماعية المتباينة بالمدينة...إلخ.

ويشير هذا الفيض الغزير من إسهامات العديد من مجالات ميادين البحث المرتبطة بالمناطق الحضرية إلى صعوبة تصور وجود عِلم الاجتماع الحضري منعزلاً عن إسهامات هذه المباحث، كما يتعذر تصور وجود هذه المباحث منعزلةً عن إسهامات عِلم الاجتماع الحضري، فالعلاقة

بـين عِلـم الاجتمـاع الحضـري، ومجـالات البحـث والعلـوم المتقدمـة علاقـة عضوية، وهـي ليست علاقـة تعـدي أو اسـتيلاب، إنمـا علاقـة تكامـل وتسـاند تاريخي بين مباحث علمية مستقرة تعمل مجتمعةً من أجل تحقيق المزيد من العيش والحياة الحضرية اللائقة للإنسان إينما كان إقليمه أو طابع منطقته.

وقد ظهر في إطار البحث عن دورٍ لعِلم الاجتماع الحضري يتميز به بـالنظر لمجـالات البحـث الحضـرية المختلفـة،دعوةًإلى أن عِلـم الاجتمـاع الحضري عليه أن يؤلِّفَ بين ما تُسهِمُ بها العلوم الأخرى من اهتماماتٍ وأفكارٍ، يُكَوِّنُ بها مظلةً تضفي على البحث في هذا العِلم الرؤية الشمولية، وقد انتُقِدَ هذا التصور نظراً لأنه يُبعِدُ العِلم عن ممارسة واجبة الأول المتمثل في البحث عن المبادئ الأساسية للنظرية السوسيولوجية الحضرية.

(د):مجال التخطيط العمرانى أو تخطيط المدن :

وثمة إهتمامات أخرى مشتركة بين علم الاجتماع الحضرى ومجال التخطيط العمرانى أو تخطيط المدن على وجه الخصوص. فخبراء التخطيط العمرانى فى مجال الإسكان الحضرى يمكنهم الإستفادة من البحوث والدراسات السوسيولوجية المتخصصة فى دراسة المدن والمراكز الحضرية فى وضع الخطط والبرامج الخاصة بالإسكان الحضرى و المرافق والخدمات وشبكات الطرق...وغيرها. كما أن الباحث فى مجال علم الاجتماع الحضرى يُمكنه الإستفادة من تلك الإهتمامات فى فهم الأوضاع الاجتماعية والثقافية والإيكولوجية فى المجتمع الحضرى والذى يُمثل مجال دراسته الأساسى.هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن علم التشييد أوتخطيط المدن والبناء والعمارة لايمكن – بحال من الأحوال - أن يتجاهل البنية الاجتماعية والوضع الاقتصادى والمهنى

والطبقى وكذلك المستوى الثقافى...وغير ذلك من محكات ومعايير سوسيولوجية عند القيام بإنشاء المشروعات الهندسية مثل: إقامة مشروعات سكنية لمحدودى الدخل، أو الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى فى المدن بصفة عامة.

رابعاً: مجالات اهتمامات الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى:

من الثابت أن معظم الدارسين لعِلم الاجتماع الحضري يلتقون حول أن تعيين موضوعوه ومجالات اهتمامته المتعددة يُمثِّل مشكلة تنبسق من طبيعة مصطلحاته الأساسية التي ترتبط بها قضاياه ارتباطاً عضوياً. وقد بلغت هذه المشكلة حد انقسام الباحثين فيما بينهم حول ما إذا كان هذا العِلم يمكنه أن يؤدي دوره في محيط عِلم الاجتماع بوجهٍ عام.؟

وقد توزعت اهتمامات الباحثين في هذا الصدد إلى ثلاث مواقف بارزة:

الأول: أكد فيه البعض ضرورة أن يتوزع ميدان عِلم الاجتماع الحضري إلى مباحثٍ عديدة.

الثاني: الاهتمام البالغ بموضوع هذا العِلم بما يُسهم به في فهم طبيعة المدن ومشكلاته.

الثالث: البحث عن إجابة شافية للمقصوجد بعِلم الاجتماع الحضري.

وقد ذهب باحثون آخرون إلى جانب المواقف المتقدمة إلى القول بأنه ليس هناك ما يمكن تسميته بعِلم الاجتماع الحضري، واستشهدوا بأمرين حالا –في تصورهم – دون أن يكون هذا العِلم إطاراً للبحث والاستقصاء السوسيولوجي هما:

الأمر الأول: تماثل دراسة المدينة دراسة المجتمع الكبير من حيث الصعوبة التي يلقاها الباحث في رصد قضاياها، ومن ثَمَّ فمن العسير دراسة هذا الفرع من التخصص كعِلمٍ مستقل عن غيره من العلوم.

الأمر الثاني: لما كانت المدينة تهتم ببيان ما يميزها عن المجتمعات المحلية القروية، ولما كانت ظاهرة التحضر أصبحت الظاهرة المسيطرة على سائر المجتمعات المعاصرة، أصبحت الدراسات التحليلية والمقارنة من الصعوبة بمكان في هذه المجتمعات، فضلاً عن أنها قد تغدو – في بعض الأحيان – غير ذات قيمة.

ومهما يكن من أمر هذه المواقف، فإن الواقع يشير إلى عدم وجود إتفاق عام بين علماء الاجتماع حول تحديد الموضوعات التى يتناولها هذا العلم بالدراسة، ومن ثم تضمن هذا الجانب رؤى وإتجاهات متعددة ومتنوعة، فإن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة لتحديد موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع الحضرى كفرع متخصص من فروع علم الاجتماع العام. ولذلك نجد وجهات نظر متباينة سواء بين الرواد الأوائل الذين أسهموا فى نشأة علم الاجتماع الحضرى، أو بين المهتمين بالدراسات الحضرية فى مراحل لاحقة. ولاشك أن هذه الإختلافات يُمكن تفسيرها فى ضوء مجموعة من الإعتبارات من أهمها: تباين الرؤى الفكرية والنظرية من جانب، وتنوع تراث علم الاجتماع الحضرى على الصعيدين النظرى والتطبيقى من جانب آخر، وتداخل الموضوعات والقضايا المتعلقة بالمدن والمجتمعات الحضرية ضمن تخصصات علوم أخرى من جانب ثالث.

فإذا كان" **سيجوبرج**" قد إعتبر أن السياق العام لعلم الاجتماع الحضرى يتمثل فى الدراسة السوسيولوجية للمدن وحياة المدينة أو الحضرية، وأنه بذلك قد ربط بين دراسات علم الاجتماع الحضرى وعلم

الاجتماع من حيث أنها دراسات إجتماعية للمدن، فإن" ويرث" قد حدد مجال علم الاجتماع الحضرى

بدراسة خصائص المجتمع الحضرى الذى يتسم بروابط ثانوية وتنوع الأدوار وإرتفاع معدلات الحراك وكبر الحجم والكثافة السكانية وعدم التجانس. ولذلك فإنه يتخذ من المدينة بظواهرها المختلفة الوحدة الأساسية التى يتحدد بها مجال علم الاجتماع الحضرى. فى حين يتخذ" فيرى" من القيم الثقافية الموضوع الأساسى الذى يستند إليه علم الاجتماع الحضرى فى تفسير جميع مظاهر الحياة فى المدينة بما تشتمل عليه من تنظيمات وأبنية إجتماعية وإيكولوجية. بينما يتخذ كل من"جلاس و ممفورد" من نشأة المدن ونموها وتحليلاتها التاريخية ركيزة أساسية لعلم الاجتماع الحضرى الجديد.

وأخيراً، ونظراً لموقف بعض علماء الاجتماع المهتمين بظاهرة التحضر، فقد إتسع مجال إهتمام علم الاجتماع الحضرى ليشمل الجوانب الاجتماعية للمدن، أو أصبح علم الدراسة السوسيولوجية للمدن.

ويرى" عبد الهادى الجوهرى" أن علم الاجتماع الحضرى يتناول الحياة الحضرية أو المدينة وما يتخللها من بناءات ودعائم وتيارات إجتماعية بالدراسة والتحليل، كما يقوم بتفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعى فى مناطق الإقامة الحضرية، وتأثير الحياة الحضرية على الأفعال الاجتماعية. فضلاً عن أنه يتناول الحياة الحضرية أو المدينة فى نشأتها وتطورها ووظائفها وأجهزتها الإدارية والفنية وتقسيمها الطبقى والمهنى ومستوياتها التكنولوجية ومشكلاتها. كما يهتم كذلك بالمصالح والحقائق التى تواجه إنسان المدينة مدفوعاً بعوامل إجتماعية

وإقتصادية وسياسية وإدارية وتكنولوجية، ويربط التنمية والوظائف الحضرية بالإطار الفيزيقى.

وثمة اتفاق نسبى حول الموضوع الأولى لعلم الاجتماع الحضرى والذى حدده **ارنست برجل** في دراسة ماتمارسة الحياة بالمدينة من تأثير على الأفعال والعلاقات والنظم الاجتماعية وغيرها من الأنماط الحضرية الأخرى المنبثقة عن أسلوب الحياة الحضرية، والذى لولاه لظلت البشرية تعيش حتى اليوم حالة من التخلف.

وانطلاقاً من ذلك، فإن علم الاجتماع الحضرى يتخذ من المدينة موضوعاً أساسياً لدراسته النظرية والتطبيقية باعتبارها وحدة اجتماعية مميزة فى ذاتها من حيث: نشأتها وتطورها، فضلاً عن أنه يهتم كذلك بدراسة وتحليل ظاهرة التحضر وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية متعددة ومتداخلة الجوانب والأبعاد. ولذلك كان الاهتمام بانشاء فرع من فروع علم الاجتماع يُطلق عليه " علم الاجتماع الحضرى"، يقوم على أسس نظرية ومنهجية معينة تتسق والأساس النظرى والمنهجى لعلم الاجتماع العام، وذلك بهدف فهم ظاهرة المدن والتحضر والمشكلات المرتبطة بهما، وأيضاً التنبؤ بمستقبل تلك المشكلات والظواهر الحضرية التى صاحبت النمو السريع والمتزايد للمدن الحديثة.

ومن الواضح ان تراث علم الاجتماع الحضرى يطرح قضايا ثلاثة أساسية متصلة هى : المدينة City ، وعملية التحضر Urbanization ، والحضرية Urbanism أى نمط الحياة الحضرية Urban style of life . وقد تواجد الى جانب تلك القضايا قضايا اخرى ترتبط بمجالات الاهتمام في هذا العلم هما : المجتمع المحلى Local Community والبيئة بمعنى العمران Ecology

وعلى الرغم من تباين وتنوع وجهات النظر حول تحديد موضوعات الدراسة فى مجال علم الاجتماع الحضرى، إلا أن ثمة إتفاقاً عاماً حول المجال الأساسى لهذا العلم المتميز والذى يتمثل فى الدراسة السوسيولوجية للمدينة أو المجتمع الحضرى على إختلاف أنماطه وأشكاله، وبكل ما يتضمنه من بنى إجتماعية وإقتصادية و ثقافية وإيكولوجية. وأنه نظراً لتطور المجتمعات الحضرية وما أفرزته تلك التطورات من مشكلات وقضايا من جانب، والتطورات النظرية والمنهجية التى شهدها علم الاجتماع العام ، ومن ثم علم الاجتماع الحضرى من جانب آخر، فقد إتسع مجال علم الاجتماع الحضرى ليشتمل على دراسة العديد من الموضوعات منها: النظم الاجتماعية الحضرية، والتحولات الاجتماعية والطبقية الحضرية، والتغيرات التى تعرضت لها الثقافة الحضرية، و التنظيمات الاجتماعية الحضرية، والإمتدادات العمرانية الحضرية وإنعكاساتها المختلفة، فضلاً عن دراسة الكثير من المشكلات الحضرية مثل: البطالة، والفقر الحضرى، و الجريمة بأنواعها المختلفة، والنمو المتزايد للمستوطنات العشوائية، والمناطق الحضرية الفقيرة....وغيرها من المشكلات الأخرى.

وفضلاً عن تلك الإهتمامات، فإن الأمر لا يتوقف عند مستوى وصف تلك الظواهر والقضايا والمشكلات وتفسيرها، بل يتخطى ذلك ليشمل محاولة التوصل إلى مقاييس تُحدد درجات التحضر وتختبر قضاياه، وتساعد على التنبؤ بمستقبل المجتمع الحضرى وظواهره فى ضوء تحليل عوامله ومصادره وإتجاهات تغيره في ظل التغيرت البنائية والثقافية التي يشهدها العالم المعاصر.

خامساً: الأسس الفلسفية واسهامات المفكرين الاجتماعيين الأوائل في علم الاجتماع الحضري:

الأسس الفلسفية لعلم الاجتماع الحضري الحديث تنبع من عمل علماء الاجتماع مثل كارل ماركس، فرديناند تونيز، إميل دوركهايم، وماكس فيبر وجورج سيمل الذين درسوا نظرية العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من التحضر وآثاره على الاغتراب الاجتماعي، وتشكيل الطبقة ، وإنتاج أو تدمير الهويات الجماعية والفردية. تم توسيع هذه الأسس النظرية وتحليلها من قبل مجموعة من علماء الاجتماع والباحثين الذين عملوا في جامعة شيكاغو في أوائل القرن العشرين. في ما أصبح يعرف باسم مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع وقد عمل روبرت بارك، لويس ويرث وارنست بورغيس في المدينة الداخلية شيكاغو وقد أحدثت ثورة في أغراض البحث في علم الاجتماع الحضري ولكن أيضا تطوير الجغرافيا البشرية من خلال استخدامها للبحوث الكمية و الأساليب الإثنوغرافية. أهمية النظريات التي وضعتها مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع الحضري قد يستمر انتقدها ولكن لا تزال واحدة من التطورات التاريخية الأكثر أهمية في فهم التحضر، وللإحاطة أكثر فأنه سيتم استعراض رؤى المفكرين الاجتماعيين الاوائل ومعالجاتهم للظواهر الحضرية ولإسهاماتهم المبكرة في علم الاجتماع الحضري.

(١):ابن خلدون:(١٣٣٢ـ١٤٠٦م)

المفكر العربي **ابن خلدون** (١٣٣٢ -١٤٠٦م) من أوائل المفكرين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة النموّ الحضري، فاهتمّ في مقدمته المشهورة بمعالم نشاة المدن والظواهر المرتبطة بها، وكتب في هذا الموضوع بشيء

من التفصيل في الباب الرابع الذي كان عنوانه (في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق).

في مقدمته قارن بين البدو والحضر، وبيَّن تأثير الموقع الجغرافي على نشاط السكان الاقتصادي، وعلاقاتهم الاجتماعية، وصنائعهم. واعتبر ابن خلدون البدو هم أصل العمران، وأسبق في الظهور من الحضر. فهم يهتمون أولًا بإشباع حاجتهم الضرورية من الطعام، والشراب، والسكن، واللباس. وحدد صفات البدوي: الشجاعة، والأخلاق الحسنة، والكرم. أما سكان المدن يهتمون بالترف والكماليات. وحدد صفات الحضري: الجبن، والخداع، والمراوغة. وبيَّن ابن خلدون حينما يبدأ المجتمع الانتفاع من مظاهر التحضر فذلك إيذان ببداية دخول المجتمع مرحلة الشيخوخة.

اعتبر **ابن خلدون** المدينة بنية اجتماعية في تطور دائم. فهو يرى أن الإنسان حضري بطبعه، وأن المدينة هي نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقات اجتماعية. كما أنه يعتبر المدينة أو العمران الحضري، هي أعلى درجات التحضر التي يمكن بلوغها، إذ يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد. خلافا لمستوى مدينة، ذات حجم سكاني أقل، التي تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة. ونفس الملاحظة يبديها بالنسبة لسكان الارياف، فإبن خلدون يشدد على الحجم والقوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو والتنمية. فعلاقة البنية الحضرية بالبنية الإجتماعية، علاقة وثيقة، وبالتالي فإن التنمية الحضرية، تنعكس حتما على التنمية الإجتماعية، كما أنها (أعني البنية الحضرية)، ترتبط أيضا بالوضعية الإقتصادية، والتقدم المعرفي والتكنولوجي. و أن هذه العلاقة التي جاء بها ابن خلدون، منذ القرن الرابع عشر ، و من جهة أخرى، يرى ، أن المدينة هي فعل سياسي بالأساس، لأنها من إنتاج الطبقة

الحاكمة. يرجع الفضل لإبن خلدون، في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية، على اعتبار أنه تحدث عن المدينة في إطارها الإقليمي، ولم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من ٧ قرون، ضرورة التكامل بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري. كما يعود إليه الفضل أيضا، في تحليله للظاهرة العمرانية من خلال بعدها التاريخي، وتطورها العمراني. وأخيرا، يربط المدينة بالبادية من خلال الابعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا فالتنمية الحضرية، عند ابن خلدون، مرتبطة دائما بمركبات ايكولوجية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهي تشكل القاعدة الأساسية لها.

ويشير علماء الاجتماع إلى أنّ ظاهرة النموّ الحضري يرتبط بها كثير من الظواهر والمشكلات، لعل من أهمها سيادة العلاقات الاجتماعيّة الثانويّة التي تتصف بالسطحيّة والعموميّة والنفعيّة، وانتشار الضبط الرسمي، وكثرة الحراك الجغرافي والمهني والطبقي، وزيادة معدل الفردية، وطغيان القيم الفردية على القيم الجمعيّة، وضعف الاتجاهات والقيم الدينيّة في نفوس الأفراد والجماعات. كما أنّ المدينة تعد مركز جذب لمختلف الشرائح الاجتماعيّة التي تغزوها، بحثاً عن فرص العمل والحصول على الخدمات المتوافرة فيها، فضلاً عن أنّ المدينة هي المكان الخصب لتطوير ونموّ النواحي المعنويّة والماديّة للإنسان.

إنّ هذه المغريات بلاشكّ، تدفع الناس صوب المدن، وتزداد لذلك الحاجة الماسة للمساحات المخصصة لسكنى هؤلاءالنازحين من الأرياف أو المناطق القريبة منها، إلاّ أنه من ملاحظ، ومن خلال استقرار التجارب التخطيطيّة أنّ لكلّ مدينة حضريّة حداً معقولاً ومجالاً محدوداً في استيعاب السكان والنشاط الاقتصاديّة مع محدوديّة الخدمات أيضاً ومتى

ازداد هذا النشاط بازدياد حجم السكان والخدمات فيها، أصبحت الظاهرة حالة غير سليمة في بنية المدينة وهيكلها وفق المنظور التخطيطي المعاصر. فالنموّ الحضري وفقاً لذلك، يعد احد ابرز ظواهر العلل الحضريّة. ذلك أنّ ازدياد حجم السكان عن حدّه الطبيعي، وعدم كفاءة توزيع النشاط الاقتصادي بكفاءة وبموازنة دقيقة، مع التوزيع العشوائي للخدمات وندرتها، يؤدي إلى بروز هذه الظاهرة التي تخلق وراءها مشكلات اقتصاديّة واجتماعيّة وعمرانيّة وبيئيّة.

وانطلاقاً من ذلك فان رؤية (ابن خلدون) لهذه الظاهرة بلغ شاناً بعيداً، عندما استخدم مفهوم (العمران المفرط) بقوله"إن الحمامات بلغ عددها في بغداد في عهد المامون (٦٥ الف) حمام وكانت مشتملة على مدن وأمصار متلاصقة ومتقاربة تجاوز الأربعين ولم تكن مدينة وحدها يجمعها سور واحد لإفراط العمران، أي التضخم الحضري والعمراني وكذا حال القيران وقرطبة والمهدية في الملة الإسلامية وحال مصر والقاهرة بعدها."

أمّا العلاقة الهجرة الريفيّة (Rural Mirgration)بظاهرة النموّ الحضري فمن المعروف أنّ الفرد الريفي حين يلج المدينة يكاد يعيش بصعوبة بالغة، وذلك لأن الحياة الريفيّة تختلف جملة وتفصيلاً عن الحياة الحضريّة، وأن الهجرة تخلق مشكلة الزحام السكاني الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنيّة والمزاحمة على الخدمات العامة، مما يزيد من نفقاته على السكن وتلبية الخدمات بشكل عام، لذا يشير (ابن خلدون) إلى قصور أهل البادية عن سكنى الحضر الكثير العمران والسبب في ذلك ان الحضر الكثير العمران بكثير ترفه وتكثر حاجات ساكنيه من أجل الترف، وتصير الأعمال كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها، ويعظم الغلاء في المرافق والأوقات

والأعمال فتكثر لذلك نفقات ساكنيه كثرة بالغة على نسبة عمرانه، فيحتاج حينئذ إلى المال الكثير للنفقة على نفسه وأسرته في ضرورات عيشهم وسائر مؤنهم، والبدوي لم يكن دخله كثيراً ساكناً بمكان كاسد الأسواق في الأعمال التي هي سبب الكسب فلم يتأثل كسباً ولا مالاً فيتعذر عليه من أجل ذلك سكنى الحضر الكبير لغلاء مرافقه وعزة حاجاته، وكل من يتشوق إلى الحضر وسكناه من البادية فسريعاً ما يظهر عجزه ويفتضح استيطانه. أي أن الفرد الريفي لايستطيع التكيف سواء اقتصادياً أو اجتماعياً مع البيئة الحضريّة للعوامل المذكورة في أعلاه.

ولتدعيم راي (ابن خلدون) عن المشكلات الناجمة عن ظاهرة النموّ الحضري بسبب الهجرة الريفية التي تخلق الزحام السكاني، والتزاحم أو التنافس على الخدمات العامة، والتجاوزات القانونية على الأراضي الحضرية يستشهد براعة على ذلك بقوله"ان الناس في المدن لكثرة الزحام والعمران يتحاشون حتى في الفضاء (Space) والهواء للأعلى والأسفل ومن الانتفاع بظاهر البناء مما يتوقع معه حصول الضرر في الحيطان، فيمنع جاره من ذلك إلاما كان له فيه حق، ويختلفون أيضاً في استحقاق الطرق والمنافذ والمياه الجارية والفضلات المسربة في القنوات وربما يدعي بعضهم حقّ بعض في حائطه أو علوه أوقناته لتضايق الجدار أو يدعي بعضهم على جاره اختلال حائطه خشية سقوطه ويحتاج إلى الحكم عليه بهدمه ورفع ضرره عن جاره عند من يراه، أو يحتاج إلى قسمة دار أو عرصة بين شريكين، بحيث لايقع معها فساد في الدار ولا إهمال لمنفعاتها وأمثال ذلك."

وأشار ايضاً برؤية تخطيطية معاصرة إلى ظاهرة التلوث الناتج عن النموّ الحضري، حيث أوضح إلى أنه فساد الأهوية بسبب زحام المدينة

بالبيوت والسكان وما ينشأ من هذا الإزدحام من الابخرة والفضلات،التي تسبب تدهوراً في البيئة الحضرية في جانبها الطبيعي والجمالي، أو جانبها الصحي الذي يؤثر في سكان المدن.

أما العلاقة بين ظاهرة النموّ الحضري والعجز والخراب الذي يصيب المدينة جراء تراجع العمران فيها، فقد ربطه (ابن خلدون) ببراعة فائقة، عندما أشار إلى أنّ المدن تصاب بالخراب والعجز إذا لم تكن لها رعاية من جميع السكان فإنّها سرعان ماتهجر وتخرب وتعد عن القومة لقاء فائدتهم ومعاشهم منها.

(٢):**كارل ماركس**: (١٨١٨ـ١٨٨٤) :

لا شك أن كارل ماركس Karl Marx، بما تركه من نصوص مهمة حول العلاقات التاريخية بين المدينة والقرية، مثل بداية التفكير السوسيولوجي في ظاهرة التحضر، حتى وإن لم تشكل المدينة موضوع بحث قائم الذات في أعماله. وكما أكد هنري لوفيفر، فماركس ليس عالم اجتماع حضري، وإن نشأت سوسيولوجيا حضرية رائدة من صلب الماركسية،لقد أنطلق كارل ماركس من التحليل المادي التاريخي للظاهرة الحضرية. وأقر بأن الخصومة بين الريف والحضر بدأت منذ تحول المجتمع من مرحلة البربرية إلى الحضارة، ومن القبيلة إلى الدولة. حيث صار يصنف الناس على أساس الملكية، فقسموا إلى طبقات تتعارض في مصالحها.

يعد كارل ماركس» أكثر علماء الاجتماع وضوحا في مسألة التمايز والتمييز، بين مختلف فئات الناس؛ إذ قسم المجتمعات إلى طبقات ، و قال، إن التاريخ عبارة عن صراع بين هذه الطبقات ، بحيث تتبدل المواقع فيعتلي المضطهدون القمة ، و يغور السادة أو المستغلون إلى القاع ؛ فالتاريخ

حسب «كارل ماركس» دائما عبارة عن صراع بين مستغِل ومستغل ، أي بين من يملك و من لا يملك ، بين طبقة قوية حاكمة ، و طبقة أخرى كبيرة تعاني الفاقة و الإهمال فتاريخ الحضارة يحكمه التناقض و التنافس المستمر بين نمطين من العيش ، العمل الصناعي المتمدن ، و العمل الفلاحي في البوادي ، فالأول ، صراع البروليتاري مع البرجوازي، و الثاني ، صراع القن مع النبيل ؛ وبذلك يعد هذا التقسيم ، الشكل الأول لتقسيم العمل بين البادية و المدينة فتقسيم العمل بين أمة ، يفترض أولا التمييز بين المدينة و البادية، و تعارض مصالحهما ، كما أن القوانين المادية الموضوعة هي التي تسير المدينة، و ليست القيم الثقافية ، فالبناء التحتي الذي تشكله القوانين الاقتصادية، هي التي تؤثر على البناء الفوقي الذي تشكله المعايير و القيم الثقافية و السياسية، و بالتالي يخضع تطور المجتمع و الحياة الحضرية داخل المدن إلى العلاقة الجدلية أو الديالكتيكية، ما بين البناء الفوقي الذي تشكله الأفكار و الإيديولوجيات التي تحملها الطبقة الحاكمة و السياسيين، و البناء التحتي الذي يشكله الاقتصاد و علاقات الإنتاج ؛ و لهذا ركز «كارل ماركس» على التناقضات التي تحكم سير المجتمع الحضري ، عبر مراحل تطوره التاريخية ؛ و قسم بناء المجتمع الحضري إلى طبقتين رئيسيتين، الطبقة المالكة (ملاك، إقطاع، رأسماليين) تبعا لمرحلة التطور، و نمط أسلوب الإنتاج ، هذه الطبقة تعيش حياة حضرية يسودها البذخ و الترف ، و تقيم في الأحياء الحضرية الراقية ، التي تتوفر على الإسكان المتطور في مراكز المدن الحضرية ، أو في الأبراج و القصور الفخمة ، التي توجد على ضواحي و مخارج المدن ، و الطبقة العمالية الكادحة ، التي تتبع قوة عملها على الرأسمالي و صاحب وسائل الإنتاج ، من أجل الحصول على قوتها

اليومي للاستمرار في الحياة، فرغم أن الطبقة العمالية هي التي تنتج الثروة و هي التي تنتج الإسكان ، إلا أنها لا تستفيد من إنتاجها هذا ، حيث يتحول ربحه إلى جيوب أصحاب رؤوس الأموال ، و تبقى الطبقة العمالية تقطن الأحياء الحضرية المتخلفة على هوامش المدن ، أو بالقرب من المصانع التي تشتغل فيها، في سكنات على شكل أكواخ و بيوت قصديرية ؛ و يرى» كارل ماركس «إن هذه العلاقة الاستغلالية التي تحكم الحياة الحضرية ، داخل المدن و عبر المصانع و مراكز الإنتاج ، هي التي تدفع بالطبقة العمالية إلى أن تعيش في صراع دائم مع طبقة أصحاب رؤوس الأموال ، من أجل إفتكاك حقوقها و تحسين ظروف حياتها الاجتماعية و الاقتصادية ، و حصولها على الإسكان الملائم ، الذي يتوفر على خصائص الإسكان الحضري؛ فالطرح الماركسي فى تحليله للمدينة ، ركز على وضعية الطبقة العاملة ، و ذلك من خلال عرض حالة البؤس و الفقر، و كذلك حدة الاستغلال الذي تتعرض له ذات الطبقة ، كما تطرق إلى مسألة النمو الحضري العشوائي ، الناجم عن الطريقة التي تخفي بها البلدان المتقدمة و المصنعة الوجه الأخر لتقدمها الصناعي ... و تطرق فيه كذلك، إلى أزمة السكن و انتشار الأحياء الهامشية المجاورة للأحياء الراقية، و وجه انتقادا لاذعا للتطور الرأسمالي في بعض المدن الكبرى (لندن)، وأعتبر أن أزمة السكن و الاستغلال الذي تتعرض له الفئات المقصية اجتماعيا القاطنة بالأحياء الهامشية ، هو مؤشر أساسي للاحتكار الاستغلال الرأسمالي ... و بذلك فإن أحسن وسيلة للقضاء على هذه الأزمة ، هي القضاء بشكل نهائي على الاحتكار و الاستغلال ، الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية، على الطبقة العاملة؛ كما ركز «كارل ماركس» و زميله «أنجلز» على سألة تقسيم العمل ، التي فرقت

بين البادية و المدينة ، إذ أن أكبر تقسيم مادي و فكري للعمل هو الفصل بين المدينة و الريف فالعلاقات بين الريف و المدينة ، تتميز بالتصادم و الصراع ، و يمكننا ملاحظة هذا التصادم في الكثير من المستويات ؛ أولها ، أن المدينة هى مكان تركز السكان ، و إنتاج رأس المال ، و وسائل الإنتاج ، بينما يمثل الريف عكس ذلك ، بمعنى أنه يساعد على التفرق و العزلة ؛ ثانيها ، أن الأساس المادي للمدينة ، يبنى على العمل و التبادل و ليس على الأرض، و هنا أيضا يمثل العمل أهم شيء إذ له السلطة على الأفراد الذين يخدعون للنشاط فيصبحون بذلك مستلبون ، و يزيد إستلابهم مع إنتاج حاجات جديدة ؛ ثالثها ، في كون المدينة، هى مكان تطور العلاقات الاجتماعية التي تتميز بنوع من الترابط المادي ، فالناس يحتاجون لبعضهم البعض ، كل حسب نشاطه لخاص يلجأ إلى المركز بتقديم مصالحه الخاصة، و هذا ما يؤدي إلى المنافسة و العزلة ، لأن هؤلاء الناس، لا يمثلون في النهاية إلا قوى منتجة ؛ هذه القوى ليست ملك لأفراد إنما ملك للخواص ، و من هنا فهى ملك لهم فقط عندما يكون هم أنفسهم ملاك خواص فمن أجل الحياة المادية يحرم الناس حتى من محتوى حياتهم الحقيقية ؛ رابعها ، تساعد المدينة على نشأة الطبقية فمن جهة البرجوازية ، و من جهة جهة أخرى ، البروليتاريا بما يحملانه من تعارض. و حتى يتم القضاء على هذا التعارض بين البادية و المدينة، و يتم إختفاء التبعية و إنهائها ، تبقى المهمة رهينة بالطبقة العاملة؛ إذ إن إزالة هذا التعارض بين الريف و المدينة، هو أحد الشروط الأولى للتجمع .

لذا فقد نادى «كارل ماركس»بضرورة المحو التدريجي للفوارق ، بين النظام البدوي و النظام الحضاري ، فالفوارق بين هذين النمطين من العيش ، أخذ يلوح في سماء الحضارة الإنسانية، مع الإنتقال من التوحش

إلى الحضارة، و من التنظيم القبلي إلى الدولة، و من الجهوية إلى الأمة ؛ فوجود الدولة، رهين بوجود الإدارة و الشرطة ، و الضرائب [زهير القاسمي] إن المدينة إذا وفق المنظور الماركسي، هي تلك الأشكال المبنية حيث يتحقق مبدأ تقسيم العمل إنطلاقا من الحراك ، و أيضا ، من الإستخراج و التمركز الجغرافي لأعداد مهمة من المنتوجات الناتجة عن فائض القيمة ، و بذلك يصبح من السهل على طبقة معينة السيطرة على و سائل الإنتاج، و بالتالي فإن نشأة المدينة و ظهورها ، هو تعبير عن تحول نوع من الإندماج الإقتصادي المبني على التبادل ، إلى نوع أخر ، مبني على إعادة التوزيع Jean-Bernard Racine، فبالنسبة «لكارل ماركس » إذن ، تدخل دراسة المدينة ضمن تحليل تقسيم العمل ، و وسائل الإنتاج ؛ الأمر ، الذي يعكس أشكال الملكية، والإنتماء الطبقي، و كذلك الصراعات بين الطبقات المالكة وغير المالكة لوسائل الإنتاج؛ زيادة على الإحساس بالإغتراب ، و أيضا التناقضات التي ترتبت عن عملية نشوء المدن، و بروز التحضر.

(٣): فرديناند تونيز (١٨٥٥ـ ١٩٣٦):

فرديناند تونيز Ferdinand-Tonnies عالم اجتماع ألماني، كان أحد المساهمين الرئيسيين في إرساء النظرية الاجتماعية والدراسات الميدانية. اشتهر تونيز بتمييز بين نوعين من الفئات الاجتماعية وهي المجتمعات العامة والجماعات المحلية. كما شارك في تأسيس الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع، وتولى رئاستها بين عامي ١٩٠٩ -١٩٣٣.

ذاع صيت تونيز من خلال مؤلفه الشهير " المجتمع المحلي والرابطة Community And Society"، الذي نشر ١٨٨٧م . وقد قدم في هذا الكتاب وصفا نموذجيا لنوعين من الروابط الاجتماعية، يمثلان وجهي

الحياة الاجتماعية، أطلق على النموذج الأول:المجتمع المحلي Gemeimschaft، ويتضمن هذا المعنى، جميع العلاقات التي تتمخض عن العادات والمعتقدات ، او بمعنى اعم " الحس المشترك " ، الذي يتميز هو الآخر بالألفة والعاطفة والثبات والتحديد الواضح للأدوار، وغياب للصراع ، الى جانب بروز الوعي الجمعي او (النحن)، ومن أمثلة هذا النوع:التنظيمات القرابية، مناطق الجوار، القرى،والتنظيمات الدينية .أما النوع الثاني: فقد أطلق عليه اسم الرابطة او المجتمع Gesellschaft، وهذا نمط يختلف تماما عن المجتمع المحلي، اذ يتضمن أشكالا متنوعة من العلاقات الاجتماعية ، التي تتميز بالصفة التعاقدية ، والروابط اللا شخصية ، ووجود العقلانية ، وظهور الفردية، وهي خصائص أوضحها دوركايم وفيبر كما سنرى لاحقا . ويجمل تونيز الفروق الاساسية بين النمطين المذكورين من خلال الامور الاتية:المجتمع المحلي وحدة محدودة النطاق . أما المجتمع فحقيقة عامة.

١. يخضع المجتمع المحلي لسلطة الدين والعادات والتقاليد ، بينما يخضع المجتمع العام لقوة القانون وقيام الروابط التعاقدية والطبقية.
٢. يسود المجتمع المحلي جملة من العواطف والمشاركات الجمعية ، في حين ان المجتمع العام يسيطر عليه التفكير التقديري القائم على المصلحة الخاصة.
٣. ان وحدة المجتمع المحلي هي الاسرة، في حين ان المجتمع العام تسود فيه وحدة الجماعة.
٤. تكون الملكية في المجتمع المحلي جمعية ، بينما هي فردية في المجتمع

٥. ولاشك لدينا بعد هذا العرض الموجز لآراء تونيز ، يتضح جليا، ان " الرابطة " وهي النمط الآخر من ثنائيته الشهيرة ، يتجسد في مجتمع عرف التحضر بمعناه العددي والمكاني والقيمي ، وهو أمر لا يتوافر الا في بنية مكانية اسمها " المدينة. "

(٤):اميل دوركايم:(١٨٥٨ – ١٩١٧):

في المتن الإبستمولوجي « لإميل دوركايم » Emile Durkheim يستحيل بالمرة إيجاد تعريف سوسيولوجي محدد وواضح للمدينة، بكامل خصائصها و مميزاتها ؛ إلا أن إنشغاله بها ، كان مضمرا في أطروحته «في تقسيم العمل الإجتماعي» حيث سعى لتفسير عملية الإنتقال ، من ذاك التضامن الآلي ، الذي تتأسس عليه المجتمعات التقليدية . البدوية . إلى ذاك التضامن العضوي، الذي يميز المدينة و المجتمع الصناعي ؛ هذا الإنتقال حسب «إميل دوركايم» يدفع بالإرتفاع التدريجي للكثافة المادية . الديموغرافية . في المجتمع ؛ الأمر ، الذي ينتج تلك الكثافة الروحية فيه؛ أي، أن إنتقال الإنسان من المجتمعات الأقل تطورا، إلى مجتمعات متحضرة، و ذلك بفضل إرتفاع المستوى المادي للكثافة السكانية، التي تولد بدورها كثافة روحية؛ يتخللها نوع من التضامن الوظيفي ، بين أفراد المجتمع ، و هو الذي يخلق الحضارة

لقد قدم دوركايم ، نموذجا ثنائيا، لفهم الحياة الاجتماعية ، واضاف مصطلحي المجتمع المحلي والرابطة. فتصورات دوركايم ، تختزل في نموذجيين شهيرين هما النموذج الأول : **التضامن الآلي** ، الذي يقوم على التشابه والمماثلة في المعتقدات والعادات والطقوس، او بمعنى أعم "

التمثلات الجمعية"، وسمي هذا النوع **بالآلي**، لان المشاركين فيه يتطابقون في امور كثيرة، بطريقة الية دون إعمال للفكر او العقل. في حين تضمن النموذج الثاني : **التضامن العضوي** ، بناءا اجتماعيا يقوم على التمايزات الفردية ، التي نتجت عن تقسيم العمل بينهم ، ووصف هذا التضامن **بالعضوي**، لأن المشاركين فيه يتخصصون وظيفيا بطريقة عمل اعضاء الكائن الحي، واعتمادهم على بعضهم البعض لمواجهة احتياجاتهم

لاشك، إن من أعظم اسهامات دوركايم ، هو ذلك الأسهام الذي تضمن تفريقه العلمي والمنهجي للظاهرة الاجتماعية. اذ اعتبر ان الاخيرة نتيجة مصاحبة لتقسيم العمل في المجتمع ، وعند ملاحظته لخصائص المجتمعين (البدائي والحضري)، استطاع أن يقدم لنا نموذجين من الروابط أو التنظيمات الاجتماعية ، اصطلح على الاول منهما بالتضامن الالي Mechanical، واصطلح على الثاني بالتضامن العضوي Organic

فالتنظيم الأول: يتضمن وصفا دقيقا لطبيعة الحياة التي يسودها التشابه في التفكير والعمل او الممارسة، وهي تقوم على مبدأ (التمثلات الجمعية) ، وللاصطلاح هنا معانٍ كثيرة، لعل اهمها تلك الحالة العفوية والتلقائية والحماسية التي تسود مجمل افراد الجماعة ، وهنا لا يستطيع الفرد ادراك فرديته والشعور بها خارج نطاق الجماعة ، وانما يكتسبها ويتأكد شعوره بها كلما تمسك بجلبابها . أي الجماعة . وهذا النوع من التضامن هو . بلا شك . ذو مستويين من العلاقة.

- **<u>فالمستوى الأول</u>** ، يتضمن تألف الجماعة ذاتها وتأكيد تألفها عبر ميكانزمات طقوسية، ليتمخض عن هذه الحالة شعور بقوة

الانتماء للجماعة، وشعورا بالتمايز عن الجماعات الاخرى . وفي هذه الحالة تحديدا، يلعب الميكانيزم الطقوسي او الطوطمي دورا كبيرا في تأكيد بنية الجماعة وتأكيد تماثل اعضاءها ، ويزداد الشعور هنا بهذه القيم ومأسستها ، كلما وضعت الجماعة لنفسها اطارا مكانيا أو ايكولوجيا منعزلا، وهذا ما يشكل بالنسبة لها تأكيدا لوحدتها الداخلية وابتعادا في الوقت نفسه عن الجماعات الاخرى، التي تتمايز هي الاخرى عن الجماعة الاولى في طقوسيتها الخاصة.

- اما **المستوى الثاني**، فهو يتضمن تأكيدا لمسافة العلاقة مع الجماعات الاخرى،التي تشكل بالنسبة لها هاجسا يؤرقها باستمرار؛ كونها تتربص الى جانبها خيرات الطبيعة . ومن خلال هذين المستويين تنبني جملة من القيم جلّها يؤكد على وحدة الجماعة وقوة سلطتها ، وعند هذا الحد ، فان الفرد يعمل دائما وعينه على الجماعة ، خشية ان يفلت من سلطانها. فيصبح عنده ضميران هما بمثابة ضوابط كابحة لأي مغامرة قد تسمح له بمشاطرة القيم والافكار مع الجماعات الاخرى.

الضمير الأول ، هو الذي تشارك فيه الجماعة ، وهو الذي تعبر عنه فكرة (المجتمع يعيش بداخلنا) ، وهذه الفكرة تتقارب مع ما يسود اليوم من فكرة استدماج الثقافة Internalization Of Culture اما **الثاني، فهو** خاص بالفرد ذاته . وحينما يسود التضامن الالي في المجتمع ، تتجلى فعالية القوى الجمعية واضحة فيما يثيره انتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قوية. وهنا نجد تعبيرا قويا للقهر الاجتماعي ، يتمثل في سيادة القانون الجنائي القائم على العقاب الرادع من أجل تدعيم التضامن

الآلي . وهكذا ، نفهم ، ان لمقتضيات التضامن الالي (الجماعة المحلية) دور أساسي في تعريز القيم والمعايير التي تكون البوصلة الراشدة للعضو تجاه تحديد ادواره نحو الاخرين ، ويتعمق الاحساس هنا ، كلما أصبحت تلك المنظومة الثقافية عازلة ومنحصرة في الوقت نفسه. فهي تعزل الفرد عن الجماعات الاخرى ، وتجعله لا يخرج عن نطاقها المحدود في رؤية الاخرين اواستيعابهم. ومن ثم ، يكون استدماج ثقافات الجماعات الأخرى،أمر غير وارد، وتصبح مسألة (تقبل) هذه الجماعات لبعضها البعض حالة مخاض عسير. ولكن مسألة اعادة برمجة هذه الاخلاقيات الجمعية لتكون بديلا موفقا نحو وضع قيم جديدة هو احد الهواجس ، التي دفعت بدوركايم لان يجد لها قاعدة وامكانية نحو الارتقاء من حالة اجتماعية الى اخرى ذات خصائص متمايزة وظيفيا، وهذه القاعدة تمثلت بإمكانية ظهور (مجتمع قائم على تضامن عضوي)، ولعل أحد الاسباب الاساسية في ظهور ما نمكن ان نسميه بـ (الزحام السكاني)، او كما ورد عند دوركايم بـ (الكثافة السكانية)، وهي ـ بلا شك ـ هنا محفزا لظهور تناقضات على مستويات عدة، لعل من ضمنها استظهار تنوعات ثقافية متباينة ، يُستّلزم ان تكون ثمة تنظيمات جديدة ، تستوعب تلك الحاجات المتجددة ، وتصبح الادوار التي كانت مناطة بـ (الجماعة المحلية) حصرا من اختصاص هذه التنظيمات، التي ستكون صمام امان لدرء الخصومات واحتواء سلبيات التباين الثقافي ، مع اتاحة الفرصة بشكل واسع لإعادة برمجة الافكار نحو الأخرين. فتتكون رؤية استيعابية للجماعات التي تختلف معه بنيويا، لكنها تتوافق معه وظيفيا في ادارة الحياة على مستوياتها الاقتصادية والجغرافية والسياسية، وتصبح من ثم، قيم أخرى تتعالى فوق القيم المحلية ، وتكون ذات قانون أخلاقي ـ انساني ، لا يمكن المساس به ، ومسألة

الوصول الى هذا القانون العام هي ـ بلا شك ـ ثمرة اقرار الافراد والجماعات لقاعدة (التعاقد)، التي تلزم الجميع باحترام قيم العدالة والحرية في جميع الاعتقادات، وهنا نستطيع، أن نتحدث عن مجتمع حضري بامتياز .

إذاً، (الزحام السكاني) ، أو الزحام بحالة التنوع الثقافي (اديان . طوائف ..) يؤسس حالة استيعاب ذهني وعقلي للفرد والجماعة أيضا، نحو الجماعات الاخرى ، ويتيح امكانية التعرف على المشتركات التي تصبح فيما بعد (تماسات ثقافية)للالتقاء والتواصل ما بين الجماعات، بل ان هذه الثقافات العضوية ـ الوظيفية، هي الشرط الاول قبل أي شرط لإدارة مجتمع متطور، والحديث عن فكرة (التطور) ذاتها يستلزم طرح الفكرة أعلاه . وعند هذا الحد ، يمكن بقوة ان يكون للزحام الثقافي دور حيوي في انتاج واعادة انتاج قيم اصيلة نابعة من هذا التعاقد ، الذي اشار اليه دوركايم، والاصالة هنا، تعبر عن لحظة الاتفاق وقبول العيش ضمن مساحة واحدة ، وليست الاصالة التي قد يشير اليها البعض بانها مرتبطة في انعزال الجماعات وتفرد كل منها بقوتها ، وانما ظهور التمايز الاجتماعي بفضل(الزحام السكاني) بدأت الاصالة المجتمعية كحالة تأسيس لمجتمع جديد بنيويا ووظيفيا.

ومن بين منجزات التطور الاجتماعي ، أو مبدأ تقسيم العمل ، هو ظهور تنظيم سياسي، إلى جانب التنظيمات الأخرى لإدارة الجماعات بطريقة أخلاقية ، وهنا تصبح الدولة في المجتمعات الحديثة والحضرية ، هي المسؤولة بالمقام الاول عن توفير وحماية جملة الحقوق الفردية (..) .

وباقتضاب، فان دوركايم ، وجد في تقسيم العمل امكانية توفير مساحة واسعة للحرية الفردية ، وتحديد الاختيارات المناسبة ، نتيجة

وجود بدائل كثيرة ، وهو امر لايتوافر في بنية اخرى ، خلا المدينة ، لذلك يؤكد دوركايم دور المدينة في بناء الانسان ، وهو بهذا المعنى يختلف عن الذين وصفوا الحياة الحضرية وصفا سلبيا ، واحالوا لها كل مساؤى وشرور البشر.

(٥): **جورج زيمل** (١٨٥٨ـ ١٩١٨):

ماتزال المدرسة السوسيولوجية الألمانية في علم الإجتماع ، تمثل مكانة مرموقة بين المهتمين عموما بالنظرية السوسيولجية ، سواء أكانت تقليدية أم حديثة معاصرة ، و هذا ما نلاحظه من خلال تحليلنا للتراث السوسيولوجي لنظرية علم الإجتماع الكلاسيكية ، و التي ظهرت معالمها الأولى في أوربا الغربية؛ و إن كانت الجذور التاريخية للمدرسة السوسيولوجية التقليدية الألمانية ، لم تأت من فراغ بقدر ما ترجع أصولها النظرية الأولى ، إلى علماء و فلاسفة و مفكري عصر النهضة و الإصلاح الأوربي الذين أثروا في الفكر الإجتماعي بالعديد من الأفكار و التصورات الهامة، التي غيرت الكثير من ملامح الحياة الثقافية و السياسية الإجتماعية خلال العصر الحديث. و من ثم ، لا يمكن للباحث المبتدئ أو المتخصص في علم الإجتماع عامة و نظرياته خاصة ، أن يتجاهل طبيعة إسهام المدرسة الألمانية السوسيولوجية ، التي أمدت هذا العلم و نظرياته بالكثير من القواعد المنهجية، و القضايا التصورية المتنوعة حتى الوقت الراهن .

ولعل إهتمامنا الحالي بالسوسيولوجي «جورج زيمل » Georg Simmel يعد دليلا على تمتع المدرسة الألمانية بمكانة متميزة ، فـ « جورج

زيمل» كان أولا و قبل كل شيء ، متأثر بالقرن الذي نشأ فيه، و بالأوساط الثقافية الألمانية الزاخرة آنذاك ، و الضاجة بأسماء فكرية وازنة؛ إذ درس الفلسفة. دافع عن أطروحة حول كانط. تكفل في الجامعات بحلقات دراسية قيمة. لكن رغم الحيوية و الذكاء الحاد اللذين قدم البرهان عليهما، فإنه لم يحصل على منصب رسمي نهائي ؛ كانت كتاباته تنتقص من المعيار الجامعي ، و بإنتقائية قليلة الأكاديمة ؛ أبدى إهتماما بتاريخ الفلسفة ، و بالحيثيات الإجتماعية الأكثر حضورا (النقود ، الدين ، الثقافة ، النزعة الفردية ...)؛ كما بالظواهر التي هي بشكل مسبق أقل أهمية (جمالية الوجه ، الأطلال ، المغامرة ، سيكولوجيا النساء ...)؛ فطبيعة الحياة الإجتماعية و المهنية و التقافية التي عاشها «جورج زيمل» عكست نوعية إهتماماته السوسيولوجية التي إهتم بتحليلها و دراستها بصورة عامة ، فلقد عاش في الفترة ما بين ١٨٥٨ - ١٩١٨، و حرصت أسرته اليهودية التي سكنت مدينة برلين بألمانيا . إلى أن تؤهله لدراسة الفلسفة والإجتماع، و التاريخ و الدين ، و غير ذلك من العلوم الإنسانية الأخرى ، و لاسيما علم النفس و الإقتصاد (...)؛ كان «جورج زيمل » أحد تلامذة « ماكس فيبر»، إذ كان له تأثيرا واسعا و ملحوظا على الدراسات الحضرية ، حيث أكدت تحليلاته السوسيولوجية على فهم و تحليل العلاقات الإجتماعية بين الأفراد، خاصة في مجالات التفاعلات الإنتقالية، و لعل أهم ما قدمه من أعمال ترتبط بالدراسة الحضرية، مقاله الشهير The Metropolis and Mental life؛ حيث كانت الفكرة الأساسية لهذا المقال، أن الشخصية تتعلم أو تؤقلم

نفسها مع المدينة، مع هذا المنطق فسر «جورج زيمل»خصائص الحياة الحضرية على إنها إستجابة إيجابية من سكان المدينة، ليديروا ما يواجههم من تعقيدات؛ من هنا كان تطوير العلاقات غير الشخصية و إنقسام الحياة الإجتماعية ، إلى عوالم و مجالات منفصلة مثل عام الأسرة و عالم العمل ، و عالم الأصدقاء ، و القدرة على الإندماج في علاقات نفعية زائلة، و كدفاع ضد تعقيد الحياة الحضرية، يحاول الناس أن يعيشوا في علاقة غير عاطفية، و عقلية ، و وظيفية ، مع الآخرين، و هذا الدفاع يجعل الحياة منفصلة، و يطبق الضبط على كل واحد على حدة ، و إذا حاول الناس في المدينة أن يعيشوا حياتهم في الأسرة و في العمل و في الصداقة ، فإنهم يتحطمون عن طرق التعقيدات الكامنة في كل من هذه الوقائع التي يعيشونها في الوسط الحضري ، يعد كل ذلك في نظره. جورج زيمل. بمثابة طرق أو وسائل وظيفية للتكيف مع أحوال المدينة، و يرى في تحليل هذه الأنماط السلوكية مزيدا من الأمل و الوعي الذاتي الفردي ، أكبر بكثير من ما يمكن أن يوجد في أشكال غير الحضرية للمجتمع ؛ لذا فلقد تمحورت نظرية «جورج زيمل»حول فكرتين أساسيتين : تدور الأولى حول مميزات المدينة، بينما ترتبط الثانية بإستجابة ساكنيها ، كما أنه يرى أن الصور الحضرية التي توجد في العصر الحديث ، تشير إلى إمكانية ظهور حياة حضرية جديدة و معقدة؛ بالإضافة لكونه يعتقد أيضا، أنه يمكن وصف المدن بالإعتماد على النماذج المثالية ، لكن عناصر الوصف يجب أن تكون سيكولوجية أكثر منها بنائية، كما وصفها «ماكس فيبر» بالنسبة للسرقة و الأسرة و القانون الحضري ، ذلك أن الإنسان في المدينة

يشعر بأنه يعيش في حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها ؛ في هذه الحالة النفسية ، هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الإستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية، الأمر التي تصبح معه العلاقات بين الإنسان و أقرانه ، و بينه و بين البيئة عموما ، علاقات جزئية و إنفصالية، و تعتبر البيروقراطية و الإدارة و إقتصاد السوق، الميكانيزمات التي تلجأ إليها الحياة الحضرية لكي تواجه حالة التفكك النفسي؛ كما يعتقد «جورج زيمل»أيضا أن الحياة في الحضر تعلم ساكنيها التخطيط و التنظيم العقلاني للوقت، و النشاط الذي يعبر عن تقسيم العمل الإقتصادي المتطور، والذي يعتبر من أهم سمات تنظيم الحياة الإجتماعية في المدينة، كما أن إقتصاد النقود يعد مظهرا من مظاهر العقلانية الحضرية؛ و في هذا الصدد يؤكد « جورج زيمل » أن ساكن المدينة يتعلم بمرور الوقت ، أن يتكيف مع حياتها بتطوير إتجاهات اللامبالاة و الإنعزال و التحفظ الإجتماعي ؛ أي يصبح أكثر عقلانية و واقعية و بعيدا عن العاطفة ، هكذا يمكن القول أن « جورج زيمل » رغم أنه يعارض «ماكس فيبر» في تصوره لنشأة المدن ، إلا أنه إنتهى إلى صورة للحياة الحضرية ، تشبه إلى حد كبير تلك الصورة التي قدمها «ماكس فيبر» لخصائص المدينة الحديثة، و يكون بذلك قد حدد نقطة بداية لمرحلة لاحقة من مراحل تحليل الحضرية كطريقة في الحياة.

(٦):ماكس فيبر:(١٨٦٤ – ١٩٢٠):

يُعد فيبر Weber، أحد أعمق رجال السوسيولوجية تحليلا وتفسيرا وتأويلا للظواهر الاجتماعية، فهو مبتكر النماذج **المثالية** التى

بمثابة تصورات عقلية يهتم بها الباحثين لإختبار الواقع الإجتماعي المتغير، الذي يعيشون فيه. ولعل موضوعا مثل المدينة، لم يفلت من هذا الوصف، فهو أي . فيبر. ينظر بعمقه التحليلي المعتاد إليها في ضوء نموذجه المثالي، الذي قدمه، مبتدئا أولا، كما جاء في مقاله الشهير (The City 1921):الذى نظر من خلاله إلى المدينة في ضوء العناصر التي يراها ملائمة للوصول الى التطور الكامل للمجتمع الحضري، كالقدرات الفردية ، والتحديث الاجتماعي.

بنى « فيبر» تصوره السوسيولوجي للمدينة، إنطلاقا من منظور تاريخي مقارن أولا ، و من نموذج مثال كمقياس ثانيا ، إذ بدأ ، من خلال تصوره التاريخي ، من مدن مصر و ما قبل الميلاد ، إلى المدينة الرومانية ، و الإسلامية و الآسيوية ، و الأوربية ؛ أما من خلال تصوره للنموذج المثالي للمدينة ، فهو يعتبر، بأن لا وجود له على الإطلاق في التاريخ ، إلا في المركز الرأسمالي ، أي أوربا الغربية. لأن المدينة الأوربية، هي قمة ما بلغته البشرية،من ترشيد وعقلنة؛ و أرقى ما وصلت إليه العقلنة الحضرية ، من سلطة و بيروقراطية و ديمقراطية و مجالس سلطوية ، و قضائية و مالية و قوانين و دساتير ....

ويحاول «ماكس فيبر» تفسير ظاهرة التحضر الإنساني، إنطلاقا من النموذج المثالي للمدينة الغربية، خصوصا العاصمة الألمانية برلينBerlin، ذلك في إطار نظرته الاجتماعية، التي تجمع بين العقلنة و الشرعنة ؛ باعتبارهما يشكلان خلاصة الحضارة والعلم ، التي و صل إليها تطور الجنس البشري، خصوصا في بلدان أوروبا؛ فالعقلنة ، تتجسد في مختلف التنظيمات و التدابير، التي تجمع العلاقات بين الناس ؛ والتي تسمى سلطة ، والتى لا بد لها أن تتوفر على مشروعية فما يميز البادية

عن المدينة حسب « ماكس فيبر »، هو أن هذه الأخيرة ، بالإضافة لكونها مجالا لتجمع مختلف المكونات و الخصائص العقلانية ؛ فإن المدينة تعرف أيضا ، إنتشار كثافة سكانية مرتفعة في مجال ترابي ضيق ، كما أن سكان المدينة لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية متبادلة، غير أن حجم السكان وحده لا يعطي صورة دقيقة لمفهوم المدينة حسب «ماكس فيبر»، لذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار كذلك دينامية العلاقات الاجتماعية، و الشروط و الأوضاع الثقافية.

والخلاصة الهامة، ان ما يميز النموذج المثالى ، أنه تخطى الحدود المعتادة، حول حصر الاهتمامات بالمدينة ، في اطار مكاني محدد، كالمدينة الأوربية (مثلا)، وإنما عمد فيبر إلى توسيع خياراته المعرفية والنموذجية من مدن تاريخية، وضمن اطر مكانية متعددة ، كالهند والصين ، فضلا عن أوربا والشرق الأوسط، وبناءا على هذه الاختيارات ، أطلق فيبر مصطلحه"المجتمع الحضري الكامل"، ولقد تضمن هذا المصطلح أو التعريف للمدينة عناصرا عدة نذكرها هنا بشيء من التفصيل :

١ - ينبغى، ان يقوم المجتمع الحضري الكامل على علاقات تجارية، فالمدينة رغم انها بيئة فيزيقية ، الا انها مكانا للتبادل الاقتصادي (وهو امر سنكتشف لاحقا انه من خصائص نشأة المدينة في حضارة وادي الرافدين)، فلا يمكن ان يكتفي سكان المدينة اقتصاديا وذاتيا ، وإنما لابد من اعتماد متبادل بين الافراد ، وهذا التبادل لابد أيضا أن يكون في مجال تتم فيه عمليات التبادل ، وهذا المجال هو "السوق"

٢ -من المهم ان تكون في المدينة ملامح واضحة للاستقلال الذاتي ، تلك الملامح أشار اليها فيبر في اشكال حديثة ، كالمحكمة ، والقانون التعاقدي ، فضلا عن وجود التنظيمات العسكرية والسياسية، ومن ثم ، فأن صفة

الاستقلال التي نادى بها فيبر هي المعّلم الأساسي للمكان الحضري، والذي على الافراد ان يدركونه جيدا ، بل ويستدمجونه في ذواتهم .

٣ -لابد ، أن تكون هناك روابط اجتماعية بين سكان المجتمع الحضري، وهو شرط من شروط وجوده ، اما امر تعليل وجود هذه الروابط، فهو يرجع إلى ظروف المعيشة المعقدة، التي تتطلب تطوير علاقات وتنظيمات اجتماعية ، تزيد من قيم ومشاعر المشاركة الهادفة.

إن هذه العناصر، جعلت فيبر يحصر نموذجه المثالي في مدن العصور الوسطى، وهذه حالة قد لا يتفق عليها الكثيرون ؛ رغم أن ما في الرأي من صواب كبير ، وصوابه متجسد في المدن القديمة، التي كانت محصنة بالاسوار ومستقلة بموقعها عن الامكنة الاخرى، لا سيما الريفية او الزراعية. اما مكمن الخلل النظري ، الذي شخصه المحللون، انما يكمن في قطع سلسلة تواصل الزمن والتقدم التاريخي، بالنسبة لتطور المدن ووصولها إلى حالها الآن.

صفوة القول، درس فيبر تاريخ المدن الإغريقية، وأكد أنها كانت مراكز حضرية شبه ريفية، وأن سبب تغيرها من الريف إلى الحضر تحولها من الاقتصاد المشترك إلى الاقتصاد الفردي، وكان ذلك في القرن الثامن عشر. وقد حذر فيبر من النمو العمراني العشوائي غير المخطط له؛ لأنه يترتب عليه مشكلات إدارية، واجتماعية، وسياسية.

(٧):روبرت بارك :(١٨٦٤ – ١٩٤٤):

عندما تتحدث عن مدرسة شيكاغو ، لابد لك ان تقف وقفة تأمل ، عند ابرز ممثليها وهو بارك Park صاحب الاراء الجديدة ، التي تمحورت في اقحامه للايكولوجيا البشرية . وبداية فان افكاره جاءت منشورة في مقالته الشهيرة " المدينة " سنة ١٩١٦م، فوضع في هذا المقال أسسا منهجية

ونظرية للاجتماع الحضري. وقد نادى بضرورة ان يقوم البحث الحضري على اساس الملاحظة المنظمة للظواهر الحضرية ، كعادة المتخصصين في الانتروبولوجيا . الى جانب تأكيده على القوى التي تتحكم في توزيع الافراد والمؤسسات في البيئة الحضرية ، تلك القوى هي عبارة عن عوامل تمارس تأثيرها على الانسان بشكل مختلف عما يجري من تأثير الطبيعة على النبات.

وبناءا على ذلك ، تبلورت لدى بارك، فكرتين أساسيتين تتضمن:الأولى : التأثير الذي تمارسه ظروف العيش في المدن على سلوك الافراد. والثانية : الوسائل التي من خلالها يؤدي التكيف البشري للبيئة الطبيعية إلى انقسام في بناء المدينة وتمايزها في مناطق طبيعية تتلاءم مع الأنماط البشرية.

وقد حاول بارك أن يفهم المدينة بوصفها مكانا، اضافة الى اعتبارها نظاما اخلاقيا Moral Order فالمدينة بوصفها نظاما هندسيا ومكانا تظهر فيه التقسيمات الاجتماعية، بناءا على طبيعة المكان ذاته ومدى ملاءمته للافراد، ليس كذلك فقط ، وانما هنالك فضلا عن هذا النظام الطبيعي او المكاني ، يبرز دور للتنظيم الاخلاقي، الذي بلا شك يسير جنبا الى جنب مع التنظيم الاول . فاذا كان شخص ما انبهر بضخامة المدينة وتركيبها المعقد، فأن هذه الخصائص ذاتها لها جذور واساس في الطبيعة البشرية، التي قد نفهمها ونستنتجها من طبيعة المدينة التركيبي .

ومع هذا التداخل بين عنصري المدخل الايكولوجي، وهما الطبيعة او المكان والنظام الاخلاقي، فعلى الرغم من اختلافهما فانهما يشكلان حسب تصور بارك، مركبا ثقافيا واحدا، نستفيد منه بالمحصلة في فهم

المدينة وتمييزها عن القرية او الريف. وبالتالي فان ما قصده بارك بـ Ecology Of The City أي ايكولوجية المدينة، لم يكن ليقتصر فقط على تتبع التقسيم الداخلي للمدينة، او اكتشاف طرق لمعرفة الاشياء والظواهر الموجودة في المدينة فحسب، وانما اكتشاف اهمية وتأثير هذه الظواهر في بناء الشخصية الحضرية .

إن فهم العلاقة بين عنصري الايكولوجيا (بناء + تقليد) يعطينا تصورا اخر في مدى تأثير الظروف النفسية والاخلاقية للافراد في استغلال مساحات الارض ، والتحرك والانتقال، او ما يسمى بلغة بارك العمليات الايكولوجية من تحرك وتعاقب وغزو. ويرى بارك ، ان المدن حال قيامها ، تكون بمنزلة الالية التي تنتقي من مجموع السكان الافراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة ، وان ثمة عمليات ايكولوجية تعمل على اتساع المدن وتناميها تلك التي تتعلق . كما قلنا . بالمنافسة ، والغزو، والتتابع ،ويتم ذلك وفق قوانين هي أشبه ما تكون بالقوانين البيولوجية، وعلى نحو ما تقوم به الاسماك والحشرات (..) وتسلك الجماعات البشرية سلوكا مماثلا، حيث تنشأ الاحياء السكنية ويبدأ سكانها بالتكيف بعضهم مع بعض لتدبير المعيشية، ومن ثم تصبح المراكز البشرية نقطة استقطاب وتجمع للمصالح الاقتصادية المعيشية والترفيهية ، التي تمتلكها وتستخدمها الشرائح المرفهة ، ومع اتساع احجام المراكز يبدأ القاطنون الأوائل بالتحرك خارج المركز والانتشار في الضواحي مستخدمين طرق المواصلات لتسيير تنقلهم . ولعل العنصر الثاني وهو الثقافة لم يكن بمستوى تحليلي كبير كشأن الجانب الايكولوجي/المكاني في نظرية بارك ، الا انه سيحظى بتحليل اوسع عندما

نقف امام مقاربات لاحقة في هذا الاطار . ويتوصل بارك الى جملة خصائص للمدينة بوصفها بنية مكانية وثقافية:

١ - للمدينة بناءا تجاريا، يرجع فيه الفضل إلى السوق ، كموقع نشأت فيه التجارة، وهو بهذا المعنى يقترب كثيرا من تصور علماء الاجتماع الاوائل أمثال: (فيبر).

٢ - للمدينة بناءا رسميا، تتجلى فيه البيروقراطيات المعقدة بشكل واضح ، فضلا عن وجود المؤسسات القضائية والتنفيذية.

٣ - للمدينة تأثيرا نفسيا، تمارسه على الافراد ، وهو البعد الذي اشار اليه استاذ بارك (جورج زيمل).

لقد فرضت المراجعة النظرية عند بارك، ان يحدد لنا من جديد تصنيفا نظريا يساعدنا على فهم المجتمعات المحلية الحضرية، مقدما لنا مظهرين أساسيين يُعتمدان هنا لتحليل الجماعات الحضرية. المظهر الثقافي ، والمظهر الحيوي ، وقد قصد بالاخير العمليات الطبيعية ، او شبه الطبيعية للتنافس بين الجماعات المختلفة في المجتمع الحضري ، وكان هذا المعنى بؤرة اهتمام بارك ، والذي يجب حسب تأكيده ان يكون بؤرة اهتمام الدراسات الحضرية

(٨):ارنست بيرجس: (١٨٨٦ – ١٩٦٦م):

يشاطر بيرجس زميله بارك فيما قدمه من تصورات ومفاهيم ايكولوجية ، وقد وجد المدخل الايكولوجي طريقه في التطبيق على يده . ففي الكتاب الذي اشترك فيه بيرجس مع بارك سنة ١٩٢١: "مقدمة في علم الاجتماع Park.R & E.Burgess"استطاع أن يقدم تمييزا لا نقول أنه مبتكر نظري ، كونه ظهر في أعمال سابقة لا سيما عند تونيز، ذلك التمييز تضمن مصطلحا المجتمع المحلي Community

والمجتمع Society، ولان المجتمع المحلي بوصفه المظهر المكاني للجماعات الإنسانية ، فهو يمثل بؤرة الاهتمام الرئيسية في كل دراسة ايكولوجية.

لم يكن بيرجس ينظر إلى البناء الايكولوجي للمدينة بوصفه جانبا استاتيكيا ، وانما اعتبره عملية ديناميكية، تتجسد بشكل واضح في النمو الفيزيقي للمدينة ، ويتمثل هذا النمو بالتوسع المكاني داخل المدينة، وهذا هو المحور الرئيسي في اهتمام بيرجس، اذ انه يبحث هذا الجانب بمزيد من الإحاطة، وهذا ما نجده عند تعميم اهتمامه من التوسع المكاني الى بحث اثر هذا التوسع على التنظيم الاجتماعي والشخصية. لكن يبقى السؤال هنا ، كيف نعمل على قياس هذا النمو السريع للتوسع المكاني في المدينة ؟ وللإجابة على ذلك حدد بيرجس مؤشرا لفهم هذه العملية الايكولوجية، وهو مؤشر الحراك او التنقل، في حين يتخذ من قيمة الارض مؤشرا ومقياسا لهذا الحراك . فكلما كانت عملية التنقل سهلة ، كانت بالمقابل عملية التوسع المكاني متوازنة ، دون احداث تفكك تسفر عنه ظواهر حضرية منحرفة.

إذا نفهم من العرض السابق أن ثمة تغيرا يحصل في البناء الايكولوجي للمدينة ، ولمعرفة هذا التغير بشكل تطبيقي ، وما ينتج فيه من انماط مكانية متمايزة، اعطى لنا بيرجس تصورا لمدينة شيكاغو بوصفها انموذجا مثاليا، احتوى على مجموعة من الدوائر أو الحلقات الدائرية Zones إذ تمثل كل حلقة نمطا ذو خصائص محددة ومختلفة عن الاخرى، تمتد من المركز Centerإلى الاطراف في خمس دوائر متتابعة بمركز واحد ، ومع هذا الاختلاف المظهري، إلا أن جميع هذه المناطق تمثل التمايز الوظيفي داخل المدينة ، اضافة الى ذلك فان بيرجس تخيل لنا ان استخدام الارض في كل منطقة من هذه المناطق انما

يتم عبر عملية معقدة للتنافس، يتم من خلالها هذا التوزيع المكاني أو المناطقي . بل انه اضافة الى عملية التنافس هناك عمليات اخرى تتحكم في هذا التوزيع ، تلك هي عمليات (الغزو) التي تدفع بالمناطق الداخلية الى غزو المناطق التي تحيط بها ، ثم تحصل عملية (التوزيع)، ويأتي بعدها (التعاقب) بين هذه الدوائر، وبناءا على هذه العمليات الايكولوجية، فانه تحصل بالضرورة عملية لاعادة توزيع الافراد أو الجماعات والأنشطة والمواقع السكنية . وبالتالي ، فان شرح وتفسير هذه العمليات الايكولوجية ، يكون بعوامل شبه اجتماعية ، ويقصد بها: النمو السكاني ، التغير التكنولوجي ، الميول الفطرية البشرية، كالاتجاه الطبيعي المزعوم للتنافس على المكان داخل المدينة.

(٩):والتر كريستالر:(**١٨٩٣ – ١٩٦٩م**):

ابتكر الجغرافي الألماني والتر كريستالرWalter Christaller أول نظرية للتحضر ظهرت في ألمانيا وذلك في كتابه عام ١٩٣٣م عن: المناطق المركزية في جنوب ألمانيا Central places in southern Germany، تعرف بنظرية "المكان المركزي"، حيث اهتمت بتحديد عدد المدن، وحجمها، وتوزيعها، والتركيز على قضايا التجارة والمؤسسات الرئيسية.وقد طورت هذه النظرية سنة ١٩٦٠م، حيث رتبت تسلسل مراكز العمران في ثلاث محطات، هي: (القرية، والبلدة، والمدينة). هذا التسلسل نابع من أدوارها، وتطور عمرانها، والسوق، وشبكة المواصلات.

وبنيت النظرية على وجود نظام لأنماط ووظائف مراكز العمران، وكما تبين أيضاً من خلال منهجه العلمي استخدامه لقياسات مثل هذه المفاهيم كالمركزية لتتمثل نظريته في العالم الواقعي، وقد أقترح أنه يوجد نظام أو تنظيم فوقي لنظم مراكز العمران وظهرانيها.

ملاحظات ختامية إستخلاصات عامة:

كشف التحليل المعمق لأفكار المدرسة الكلاسيكية ، على أنها نتاجات للظروف التي أحاطت بالزمن و المكان الذي عاشوا فيه، لذلك فإنه مع التغيرات الإجتماعية الواسعة النطاق ، و مع تزايد نمو المدينة و إرتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية ، و ما ترتب عنها من التوترات و المشاكل الإجتماعية العديدة و المتنوعة ، نجد أن ما يميز أفكارهم هو الطابع التشاؤمي الذي سيطر على التفكير هؤلاء الرواد، بالنظر للمدينة على أنها تهديد للقيم الإنسانية التي إمتدت لفترات زمنية طويلة. و يعتبر إختلاف التفسيرات التي قدمها الرواد، جليا خاصة بين كل من «كارل ماركس » و « ماكس فيبر» ففي الوقت الذي ذهب فيه الأول ، إلى أن المدينة هي نتاج لتركز السكان و الأدوات و رأس المال و المتع و الحاجات ، فإن « ماكس فيبر» قد بنى تصوره للمدينة انطلاقا من منظور تاريخي مقارن ، بدأ فيه من مدن مصر و ما قبل الميلاد، إلى المدينة الرومانية و الإسلامية و الآسيوية و الأوربية القرسطوية و الروسية ... ؛ و هكذا ، فرغم أهمية المنظور التاريخ عند « ماكس فيبر » في تناول الظاهرة الحضرية من منظور متعدد الأبعاد، فإنه بتعريفه النموذجي المثالي للمدينة يسقط في النزعة تمركزية تعطي للمدينة الأوروبية الأفضلية باقي مدن المعمور و خاصة الشرق منها . بينما « إميل دوركايم » يعتبر بأن المدينة و التمدن هو صورة نموذجية للتقدم الإنساني و للحداثة، حيث يتحقق التضامن العضوي، المفضي إلى مزيد من التقدم و الحرية و الرخاء .. وعموما، يمكن القول أن ما يميز التراث السوسيولوجي الكلاسيكي، هو محاولته الجادة لإكتشاف الخصائص المميزة للمدينة و للحياة الحضرية ، بإعتبارها خصائص تصدق على المدينة ككل ، فضلا

عن تعريف ثقافة المدينة كظاهرة حضرية، لكن على الرغم من إهتمام رواد علم الإجتماع في أوروبا بعدد كبير من الموضوعات الحضرية، إلا أن ما قدموه من أعمال يفتقر إلى الوحدة النظرية، على غرار كل الثنائيات التي قدمها «إميل دوركايم » و التي أستخدمت بشكل واسع في تحليل الفروق القروية الحضرية، ثم جاء «ماكس فيبر» ليقدم خطوة أبعد من ذلك، بأن قدم نظريات تدور حول كيفية عمل المدينة؛ هذا من جهة أما من أخرى؛ فإن المتصل الريفي - المديني و أنماطه المثالية ينطوي على عدد نقاط الضعف، بوصفه نموذج إعلام المدن؛ و المشكلة الأولى ، هي أنه كان في الحقيقة مجرد تفرغ ثنائي، فقد تم على نحو واضح ومعقول، تمييز النمطيين القطبيين ريفي و مديني ، و لكن المراحل بينهما لم تكن كذلك . فما الذي يحتاجه تغيير مكان لكي يصبح مدينيا في خصائصه الإجتماعية؟ أو ما عدد عناصر الإختلاف التي يجب تغييرها؟ إن أسئلة كهذه لم تحظ بإهتمام كبير. و كانت النتيجة أن كان النموذج أساسا عرضا سكونيا ، يمسك في حينه بنقطتين و يوضح قاعدتهما الإجتماعية والثقافية. و لهذا كان عاجزا عن التعامل مع التغير الإجتماعي. تنشأ هذه الصعوبة جزئيا من التعويل على الأنمطة المثالية، و هذه تجريدات من العالم الواقعي، و غالبا تبسيطات له و تستخدم لدراسة الحالات الواقعية لمعرفة مدى مطابقتها للنموذج، و تفتقر هذه النماذج إلى عمق تاريخي ، و كثيرا ما تحول دون تحليل التغير؛ و نقطة الضعف الثانية الرئيسة، هي الإندماج في تحليل لإنحراف ضمني محاباة للريف. و كان هذا إلى حد بعيد مضادا للمدينة، و إعتبر المدينة موضعا أصبح فيه المجتمع المحلي مفقودا، و حيث تتطلب إعادة البناء تدخلا و تنمية مجتمع محلي واعية من قبل المخططين و الآخرين ، أيد هذا الموقف ،

المفهوم الخاص للمجتمع المحلي على إعتباره علاقات إجتماعية متكاملة، تترابط بقيم و تقاليد مشتركة؛ و رفض إستقصاء أو إختار عدم إستقصاء حقيقة أن البلدات الصغيرة و القرى الريفية، كانت أيضا مكانا لإجراءات طغيان بسيطة ، و إختلالات في توازن القوة و علاقات غير عادلة؛ و في أغلب الأحيان لم يكن الإمتثال و الإستقرار نتيجة للإختيار و الإجماع ، بل نتيجة للقوة و القمع . و النقص الثالث، هو أن النموذج تكون في لحظة خاصة من تطوره، خارج تجربة مجتمع أوربي في المقام الأول؛ و لهذا يطرح سؤال حول مدى إمكانية تحويل هذا التحليل ، إلى حالات كانت فيها التجربة التاريخية مختلفة، إن الإنتقال من مجتمع ريفي ضيق النطاق من الفلاحين ، إلى مجتمع مديني صناعي، كان بعيدا عن تجربة عامة. فعلاوة على ما سبق، يمكن الخروج بإستنتاج مفاده، أن الإهتمام السوسيولوجي الكلاسيكي بالظاهرة الحضرية، لم يكن إلا عرضا، ضمن سياقات تحليلية عامة و شاملة، أي أن المدينة كظاهرة إجتماعية، و كتيمة سوسيولوجية، لم تنفرد بمتن تفسيري مدقق بل و حتى مجزئ ، يرنوا نحو صياغة أوعية تحليلية لها، بمختلف أبعادها، بل كانت المدينة متضمنة ضمنيا في تلك التحاليل الشمولية، إنطلاقا من مبدأ مقارن، ناتج عن تحولات إجتماعية كبرى عرفتها القارة الأوروبية؛ و بالتالي فالسوسيولوجيا الكلاسيكية بروادها الأوائل، لم تفلح في تسييج المدينة بمتن سوسيولوجي إبيستيمي، بقدر ما عكست طابعا تفسيريا ذاتيا شموليا ، ينظر للمدينة على أنها تهديد للقيم الإنسانية التي إمتدت لفترات زمنية طويلة.

◆◆◆

الفصل الثالث

النظريـة، والمـداخل، والمـنهج في علـم الاجتماع الحضري:

تمهيد:

لم يـزل علـم الاجتمـاع الحضـري في حاجـة إلى إطـار نظـري واضـح المعالم لكي يتمكن الباحثون فيه من البدء في الدراسة على أساس فروض قابلـة للفحـص تكـون لهـا ثمـرة في نهايـة الأمـر حتـى لا يضـيع الجهـد في إجـراء دراسـات عمقيـة تنتهـي منهـا إلى مجموعـة مـن القصاصـات عديمـة المعنى تضاف إلى القصاصات المتراكمة الأخرى التي تحمل نفس الطابع والـتي لا تسـهم حتـى الآن في تقـدم المعرفـة في إطـار النظريـة أو إصـلاح المجتمع.

فقـد اتسـمت الدراسـات الحضـرية الـتي أجريـت حتـى الآن يغلبـه الوصـف أو باتبـاع الطريقـة الوصـفية كمـا هـو سـائد في كـثير مـن

موضوعات العلم الاجتماعي، مما ترتب عليه أن أصبح تسجيل ما هو قائم في المدينة الأمريكية هو الهدف الأساسي من قيام علم الاجتماع الحضري. كما اتسمت الدراسات الحضرية بغلبة الاتجاه النقدي والتسليم بمجموعة من الدعاوى تقوم الدراسة على أسسها، مثل التسليم بالنظام الطبقي كأساس لتشريح المجتمع وبالمناطق المتخلفة وضرورة وجودها. وكذلك التسليم بالتفرقة العنصرية بين مختلف فئات السكان والتسليم بطبيعة المشكلات الاجتماعية وضرورة علاجها رأسياً.

أخيرا التسليم بالسلوك الانحرافى باعتباره أمراً لا مفر منه في الحياة الاجتماعية ومن أجل هذا كانت الدراسات التي ترد في علم الاجتماع الحضرى تكاد أن تكون نسخة واحدة دراسة للأيكولوجية وعملياتها ودراسة التوزيع السكاني ودراسة للأمراض الخاصة بالمدينة ..دراسة للنظام الطبقي دراسة لسيكولوجية ساكن المدينة. ولا تكاد نجد غير ذلك اللهم إلا في بعض المسائل الصغير، مثل تعريف المدينة كوحدة للدراسة، والفرق بينها وبين التجمعات الإنسانية الأخرى. والإمعان في وصف الحضرية باعتبارها خاصية أساسية تنبثق تلقائيا عن الوجود الحقيقى للحياة الحضرية.

ويرى **لونارد ريسمان** من خلال دراساتها أن هناك عقبات تقف في سبيل تكوين اتجاه أو نظرية محددة في البحث الحضرى وقد حصرها في الاعتبارين التاليين: الأول: تعقد المدينة مما يستلزم تضافر جهود كثير من علماء السكان والاجتماع والاقتصاد والسياسة وعلم النفس والجغرافيا والهندسة ورجال الفنون وذلك أمر من العسير تحقيقه في كثير من الأحيان. الثاني: كثيرا ما يصاب الدارس للمدينة برد فعل عنيف إزاء ما تتألف منه من خليط متضارب يجعل بعضهم يتصورها

وكأنها بيئة شيطانية صناعية وإطار غير طبيعى يعج بسائر ألوان المشكلات.

إن فهم وتحليل الإتجاهات النظرية والمنهجية الكلاسيكية التى تناولت ظاهرة التحضر والمدينة يتطلب منا التسليم ببعض الحقائق، يمكننا إيجازها فيما يلى:

١ - أن علم الإجتماع كعلم متخصص شأنه شأن العلوم الإجتماعية والإنسانية الأخرى قد تضمن منذ ظهوره رؤى وإتجاهات نظرية وفكرية متباينة، إنطلق كل منها فى رؤيته وتحليله للواقع الإجتماعى من مسلمات وأفكار قد عبرت فى بعض الأحيان عن أوجه الإتفاق بين تلك اللإتجاهات، وفى أحيان أخرى عن أوجه التباين والإختلاف.

٢ - إذا كان علم الإجتماع العام لايتضمن رؤية نظرية وإتجاهاً نظرياً واحداً وعاماً، فإنه يتضمن كذلك مداخل وأساليب منهجية متعددة ومتباينة.ومن ثم فإن تحليلنا للإتجاهات النظرية والمنهجية فى علم الإجتماع الحضرى يكشف أولاً عن مدى التباين بين تلك الإتجاهات، وثانياً عن مدى التطور الذى شهدته تلك الإتجاهات، وثالثاً عن علاقة تلك التطورات بالتغيرات المجتمعية.

٣ - إن فهم التطورات التى تعرضت لها الإتجاهات النظرية والمنهجية فى مجال علم الإجتماع الحضرى لاينبغى أن يتم بمعزل عن التطورات التى شهدها – ومايزال - علم الإجتماع العام على المستويين: النظرى والمنهجى من جانب، والتغيرات البنائية التى تعرضت لها – وماتزال – المجتمعات بعامة، والمجتمعات الحضرية بخاصة من جانب آخر.

٤ - وعلى صعيد آخر،ضرورة التسليم بأن فهم وتحليل الإتجاهات النظرية والمنهجية فى علم الإجتماع الحضرى والتى تناولت ظاهرة التحضر والمدينة فى فترات ومراحل مختلفة، تُعدإمتداداً للإتجاهات النظرية والمنهجية العامة السائدة فى علم الإجتماع العام. وأن التطور الذى مرت به تلك الإتجاهات يُعد إنعكاساً وإستجابة للتغيرات والتحولات التى تتعرض لها المجتمعات الحضرية، مع ضرورة الوضع فى الإعتبار أن هذه التغيرات نسبية وليست مطلقة. حيث تختلف معدلاتها وعواملها وآثارها من مجتمع حضرى لآخر، ومن مرحلة لأخرى. ومن ثم فإن التركيز على العموميات الحضرية Universalism لا يعني – بحال من الأحوال - إغفال الخصوصيات الحضرية UrbanParticularism.

أولا: الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الحضرى:

- **الاتجاه الأول : المدينة كمتغير أساسى:**

يرجع تأكيد مفهوم المدينة وبلورته كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري إلى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو. وعلى الأخص روبرت بارك ثم لويس ويرث، وروبرت ريدفيلد وآخرون من بعدهم. ولقد انطوت محاولاتهم في تفسير الحياة الحضرية على عدد من الصعوبات فتفسيراتهم التي تعتمد على المفاهيم الأيكولوجية لم تكن مرتبطة تماما بمجهوداتهم في تفسير النشاط الاجتماعي. ذلك أن معظم الكتاب الذين تأثروا بروبرت بارك قد درسوا الأيكولوجيا البشرية داخل ما يمكن أن يطلق عليه بأنه "إطار حيوى وعلى الرغم من أن أصحاب هذه المدرسة قد قدموا تفسيرات مختلفة. إلا أن النظرية ذاتها قد استبعدت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الإنسانية

المتبادلة باعتبارها ميكانزما لتفسير الأنماط الأيكولوجية، في الوقت الذي أكدت قوى معينة مثل "المنافسة غير الشخصية" و"البيئة الطبيعية".

أن نظرية لويس ويرث التي يذهب فيها إلى أن المجتمع الحضرى الذي يتميز بالحجم. والكثافة، واللاتجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعي والسلوك. ويلاحظ أن **ردفيلد** ذهب إلى أن اللاتجانس والاتصال هي الأساس المميز للمدينة.

ولقد خلص ويرث إلى أن الحضرية كأسلوب في الحياة تتميز بالعلمانية Secularization وظهور الجماعات الثانوية والميل نحو تفتت الأدوار، وعدم وضوح المعايير.

ومن الواضح أن كتابات ويرث تعكس روح عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن وهي الفترة التي كان كثير من المثقفين الأمريكيين –بما في ذلك علماء الاجتماع - يحاولون أن يتكيفوا مع الضغوط الاجتماعية التي نشأت، ومنها الصراع الثقافي الناتج عن الهجرات التي وفدت على الولايات المتحدة، ثم الكساد العظيم Great Depression لذلك فإنه يجب أخذ جانب الحيطة والحذر إذا ما حاولنا تطبيق نظرية ويرث على ثقافات أخرى.

يعرف **لويس ويرث** في مقالة الكلاسيكى عن **التحضر كأسلوب لحياة المدينة** بأنها محل سكن دائم، كثيف نسبيا لأناس متقاربين اجتماعيا، ويترتب على هذه الخصائص الأساسية ملامح هامة، يترتب عليها مثلا اختفاء روابط القرابة والجوار والمشاعر التي تنشأ عن المعيشة فيها لأجيال عدة التي تميز بها الحياة في الريف، أو على الأقل تضاؤل أهميتها. وينتج عن هذا. في رأيه، أن تحل لمنافسة محل التعاون، وتختفي الضوابط التقليدية ويظهر بدلا منها وسائل الضبط الرسمية وأيا كان

نمط التعامل الذي يشيع في المدينة فليس هو العلاقات الوثيقة التي تسمح للفرد أن يتعامل مع الآخرين كشخص كامل، وإنما في أدوار محدودة غير مرتبطة بالضرورة ومن ثم فإن الحياة في المدينة تؤدى إلى شيوع الفصام.

ويهمنا من دراسة **ويرث** أربع نتائج هامة:

الأول: أن التحضر، ظهور المدن أو نموها يجتذب مهاجرين من مختلف بقاع المجتمع أو الأرض، مختلفين ولكن متكاملين، جنبا وحضاريا واقتصاديا وليس متشابهين أو متجانسين.

الثاني: أن المهاجرين من الريف يواجهون في المدينة حضارة متقدمة طاغية، تضطرهم إلى التخلي عن حضارتهم وقيمتهم وأساليب سلوكهم الموروثة وتمثل الحضارة الجديدة أو العودة من حيث أتوا أو الضياع أنهم لا يجدون في المدينة من يحميهم من سطوتها وبطشها وفي هذا يقول لويس ويرث أن التحضر لم يعد يعنى مجرد عملية يجتذب فيها أناس إلى مكان يسمى مدينة ويدمجون في نظام الحياة فيها ولكنه (أي التحضر) يشير أيضاً إلى التأكيد المطرد للخصائص المميزة للون الحياة الذي يرتبط بنمو المدن.. ولهذا فإن من أهم ما يسترعى اهتمامه في المدينة قدرتها على تشكيل الحياة والأحياء فيها في الصورة الحضرية وهو يرى فيها (المدينة) بوتقة تنصهر فيها الأجناس والشعوب والحضارات ومكان تظهر فيه أصناف بيولوجية وحضارية جديدة.

الثالثة: أن الحضري، أو بعبارة أدق ساكن المدينة، يحقق ذاته، وينمى شخصيته ويكسب مركزا ويمارس مختلف الأنشطة التي تكون في مجموعها حياته كلها، من خلال المنظمات الاختيارية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو تعليمية أو دينية أو ترويجية أو ثقافية أو غيرها.

الرابعة: أن المدينة تفتح العالم على المهاجرين من الريف وتزيد من عملهم به وتغير نظرتهم إليه، وبذلك تخلصهم من الاتجاهات التي ورثوها: المحافظ والقدرية والتواكل وغيرها.

ولا تستقيم أولى هذه النتائج مع ما لوحظ –في حالة قاهرة –من تباين حضارة المهاجرين بل وتعارضها مع الأفراد من سكان المدينة وهم يزاولون مختلف أنماط نشاطهم وبخاصة في قطاع الصناعة، وقد شغل أذهان علماء الاجتماع الحضري من الأمريكيين وحدهم موضع دراسة المدينة كما اهتمت المؤتمرات الدراسية التي عقدت في أمريكا بحث إمكانيات علم الاجتماع الحضري وموضوعات "من الواضح أن أسلوب الحياة في المدن الحديثة على حد قول الأستاذ فيرث يتميز بأنه لا شخصي بالضرورة، كما تغلب عليه صفة التعاقدية أي أن العلاقات بين أفراده تقوم على مبدأ المصلحة أو المنفعة وليس على أساس رابطة الدم أو الجوار فهي من ثم علاقات متميعة سريعة الانقضاء من ناحية أخرى وبديهي أن هذه العلاقات وإن ظل جوهر خصائصها واحدا، إلا أنه في خصائصها الثانوية باختلاف المكان الزمان.

- **الاتجاه الثاني:القيم الثقافية:**

أما الاتجاه النظرى الثاني فيتصادم مع الاتجاه النظرى السابق، من حيث أنة يسعى إلى تفسير التنظيمات الأيكولوجية والاجتماعية الحضرية في ضوء القيم الثقافية ولقد أسهم عدد من علماء الاجتماع في تطور هذا الاتجاه مثال ذلك العمل الذي قدمه كولب Kolb وكذلك بحث والتر فيرى Firey عن "استغلال الأرض في بوسطن" الذي يمثل جهدا أساسيا في تحليل دور القيم في التنظيم الأيكولوجى للمدينة والواقع أن هذا التحليل قد منح هذا التوجيه النظرى قوة دافعة هائلة

ذلك أنه قد أشار كثير من الجدل بالرغم من أن العلماء الاجتماعيين قد جمعوا قدرا "هائلا من البيانات يتناول نقطة" التوجيهات القيمية كمتغير حيوى Value Orientation في تحديد أنماط استغلال الأرض في المجتمع المحلى. وهناك عملان أساسيان دعما قضية فيرى Firey وهي: دراسة روبرت ديكنسون عن "المدينة الأوربية الغربية" The West European City والمقال الشهير الذي كتبه فون **جرونباوم** عن **المدن الإسلامية** فقد أوضح هذا المقال أن المدن الإسلامية التقليدية تتميز على وجه الخصوص بطريقة فريدة في الحياة حيث تؤثر فيها القيم الدينية على نشاطات الحياة الحضرية ففي فترات منتظمة خلال اليوم يؤذن المؤذن لدعوة المؤمنين على الصلاة، وهذا إجراء يشغل إلى حد ما مكانا في النشاطات اليومية، وخلال شهر رمضان يعدل الناس من نشاطاتهم لكى تتفق مع القيود الدينية التي يفرضها الصوم من مشرق الشمس حتى غروبها وفي هذا الشهر أيضا يتحول إنجاز بعض الأعمال من النهار إلى الليل كما قد تتوقف بعض المشروعات الاقتصادية.

لقد كتب **وليم وايت** مقالاً حديثا ذهب فيه إلى أن القيم الثقافية مسئولة عن الحقيقة التي مؤداها أن بعض الناس يفضلون الإقامة في المناطق الحضرية الأمريكية بعد أن يعيشوا فترة من الزمن في الضواحى، وهذا بدوره يؤثر على حجم المدن وكثافتها.

- **الاتجاه الثالث: الاتجاهات الحتمية:**

هناك اتجاهات نظرية أخرى، اتفقت هي الأخرى في اهتمامها المشترك بتفسير التنظيم الاجتماعي والأيكولوجى الحضرى. إلا أنها قد اختلفت في تأكيد كل منها على متغير واحد بعينه، مما جعلها تأخذ

طابعا حتميا. وسنحاول هنا أن نتعرض –بإيجاز – لأهم هذه الاتجاهات النظرية، وأن نناقش بشكل عام الأطر التصورية التي شكلتها.

(١): **الاتجاه الاقتصادي:**

يستمد هذا الاتجاه مقوماته من التوجه النظرة للحتمية الاقتصادية التي تذهب إلى أن العامل الاقتصادية هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره. وقد حقق هذا الاتجاه شهرة واسعة استنادا إلى أعمال كارل ماركس، وعلماء التاريخ الاجتماعي في الاتحاد السوفياتى، حيث يصنفون المدن في حدود المقولات الماركسية على: مدينة الملاك الأرقاء، والمدينة الإقطاعية، والمدينة الرأسمالية، ثم المدينة الاشتراكية أما العلماء المحدثون المناصرون لهذا الاتجاه في مجال الدراسات الحضرية، أمثال شيفكى وبل ولاكوست، فلقد اعتمدوا على ميزان المجتمع الذي يمتد من خط الإنتاج البدائى، إلى النمط الصناعى. ويرتبط ذلك بالمؤشرات التالية: (أ) التغيرات في توزيع المهارات، (ب) التغيرات في العملية الإنتاجية، (جـ) التغيرات في أنماط الاستهلاك. وبوجه عام، لابد من النظر على المدينة من خلال الإطار الاقتصادي العام للمجتمع ككل. كما يساعد الميزان المقترح على المقارنة بين المدن الصناعية في المجتمع الواحد، أو بين عدد من المجتمعات.

ويأخذ شيفكى وبل بتصنيف كلارك للنشاط الاقتصادي إلى أنماط أولية وثانوية وثلاثية. ويفترضا أن كل نمط من الأنماط الاقتصادية يرتبط بشكل ما، بالبناء الاجتماعي الأيكولوجى الحضرى. ومن ثم لم تكن المدينة، كما لم تكن عوامل الحجم والكثافة والتغير هي العامل الأساسى لما شهده المجتمع الغربى من تحول، بل إن التفسير الأكثر معقولية –وانطباقا مع الواقع – لهذا التحول، يكمن في نظرهما

في التوسع الاقتصادي. ان انتقال المجتمع من النمط (القطاع) الأولى للإنتاج الاقتصادي على النمط الثالث، يؤدى في التحليل الأخير، إلى اتساع نطاق المجتمع في مجال التفاعل، وبطبيعة الحال فسوف يصاحب ذلك عدد من المتغيرات البنائية الهامة في توزيع المهارات وبناء النشاط الإنتاجى، وفي التركيب السكاني للمجتمع ككل.

ومع ما ينطوى عليه هذا الاتجاه من مزايا عديدة سواء في توضيح علاقة المدينة بالمجتمع الأكبر، أو في التمييز بين الأنماط المختلفة للمدن والمراكز الحضرية، إلا أن تطبيق نتائجه على واقع العالم الثالث أمر يفضى إلى صعوبات عدة ذلك أن النشاط الخدمى (وهو النمط الاقتصادي الثالث) ليس نشاطا فرديا تتميز به المن الصناعية في المجتمعات المتقدمة، ما تصور شيفكى وبل ومن قبلها كلارك. فقد كشفت الشواهد الأمبيريقية أن أعمال الخدمات هي في المراكز الصناعية وأن الاختلاف هو في النوع والدرجة التي بلغتها في هذين النمطين الحضريين المختلفين.

(٢): **الاتجاه التكنولوجى**:

انفرد أنصار هذا الاتجاه بتأكيد الأهمية المطلقة للتغير التكنولوجى في تشكيل البناء الاجتماعي والأيكولوجى الحضري، سواء منهم من نظر إلى التكنولوجيا على أنها مجرد أدوات أو طاقة، أو من أضاف عنصر المعرفة والقدرة والابتكار، كجانب أساسى في تطور ونمو المدن. ومن خلال هذا الإطار يمكن مقارنة المدن الصناعية بغيرها من المدن، ودراسة تأثير التصنيع على تطور المدن، والتغيرات الحضارية في المجتمع.

ويعتبر **أوجبرن وهاولى** من بين أولئك العلماء، الذين دعموا هذا المخل فقد اجريا عددا من الدراسات الهامة، تناولا فيها تأثير التكنولوجيا على المجتمع الحديث.

ومع أن **مفهوم التكنولوجيا** –كما حدده أصحاب هذا الاتجاه – يتسع ليستوعب عملية التصنيع، باعتبارها نظاما خاصا لاستخدام نوع معين من الطاقة إلى جانب "العلم" و"الاكتشافات التكنولوجية" باعتبارها تمثل حدود معرفة الإنسان، بصناعة واستخدام الأدوات، إلا أنه في مجال البحث الحضرى حرص كل من **أوجبرن وهاولى** ومن تابع منظورهما، على تأكيد دور "وسائل النقل" في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية. أن طبيعة سكان المدينة وموقع إقامتهم وأعمالهم، تعد في نظر **أوجبرن** نتاجا مباشرا، لوظائف النقل المحلى، بل إن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى. كما أن تشتت سكان المراكز الحضرية. وإعادة التوزيع السكاني الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات أيكولوجية، هي في نظر **هاولى** استجابة مباشرة لما شهده مجال النقل الداخلى والخارجى من اتساع ملحوظ في إمكانيات الحركة وتسهيلاتها.

وتتأكد أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا بصفة عامة، وتكنولوجيا النقل بصفة خاصة، في تشكيل البناء الأيكولوجى والاجتماعي الحضرى في نظر **جوبرج** من خلال معالجة أو تفسير الأنماط المكانية والزمانية الحضرية في ثلاثة نماذج مختلفة من المجتمعات البشرية تتمثل في : المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة، المجتمعات الانتقالية أو النامية، المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا. أي أن هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة الشكل التكنولوجى الذي يعتمد

عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة، فالمتغير الأول والأساسى في التمييز بين هذه النماذج هو المستوى التكنولوجى السائد والمستخدم. والمقصود بالتكنولوجيا هنا ما يوضح **جوبرج** أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخداماتها.

ومع أهمية التكنولوجيا كعامل رئيسى في التفكير، فإن جوبرج يقرر أنها وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة، وإنما يتعين وجود عامل أساسى آخر يتمثل في نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة. ولعله يجعل التكنولوجيا هنا مرادفا للتصنيع فقد ذكر في أكثر من موضع أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين التحضر –من حيث حجمه ودرجته - وبين التصنيع.

أن القضية المحورية في هذا الاتجاه هي الكشف عن البناءات الاجتماعية الشائعة في المجتمعات الحضرية الصناعية. وفي هذا الصدد حاول بعض الباحثين ممن يأخذون بوجهة النظر البنائية والوظيفية، تحديد ما أسموه بالملزمات أو المتطلبات الوظيفية للحضرية الصناعية. وكانت الحاجة إلى وجود تنظيم اقتصادي رشيد وواسع النطاق، وغلى توافر نسق طبقي أكثر مرونة، وإلى التأكيد على الإنجاز والفردية، وإلى نظام أسرى نووى، وتعليم جموعى جماهيرى يؤكد العلم والتكنولوجيا، وإلى ضرورة انتشار وسيطرة وسائل الاتصال الجماهيرية، وتمثل كلها في نظرهم متطلبات أو ملزمات وظيفية للحضرية الصناعية.

غير أن عدم توافر الدراسات المتخصصة التي تهتم بمعالجة هذه المتطلبات الوظيفية في مجتمعات صناعية حضرية أخرى –وحتى يمكن المقارنة وتقدير التأثير النسبى والمتفاوت للنمو الصناعى الحضرى، سواء على نطاق المجتمع ككل أو على مستوى الأنساق البنائية الأساسية أو

حتى ما بين هذه الوحدات والأنساق من تكامل –لقد مثل غياب هذه الشواهد الدراسية نقطة ضعف جوهرية تعرضت لها هذه المحاولات كما وجه إلى الاتجاه التكنولوجى بعض الاعتراضات الأخرى لعل أهمها أن معظم تعميماته لا تصدق إلا على المجتمع الأمريكى الذي يرتبط بتوجيه قيمي لا يوجد بالضرورة في مجتمعات صناعية أخرى. ومن ثم افتقدت هذه التفسيرات والتعميمات إلى الشواهد الأمبيريقية ولم تخرج عن كونها مجرد تعميمات نظرية بحتة.

أضف إلى ذلك أن التركيز على الأهمية المطلقة للتكنولوجيا، سواء من خلال التصنيع أو من خلال تقدم وسائل النقل، في تشكيل الأنماط الاجتماعية الأيكولوجية الحضرية، يوحى بتجاهل كبير للقيم الثقافية وما يمكن أن تؤديه من أدوار نحو تعديل هذه الأنماط التي يتصور أنها تحدث نتيجة للتغيرات التكنولوجية. وخصوصا وقد أبرزت دراسات أخرى وبنفس الدرجة من الوضوح، ما لهذه العوامل غير التكنولوجية ن قوة تأثير على الأنماط الأيكولوجية والاجتماعية الحضرية، ما يفوق دور المتغير التكنولوجى.

(٣): **الاتجاه القيمي**:

أما الاتجاه النظرى الثالث، فيسعى إلى تفسير التنظيمات الايكولوجية والاجتماعية الحضرية، في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية وتحديد أنماط استخدام الأرض والبناء الاجتماعي، بالاستناد إلى التوجيهات القيمية كمتغير حيوى.

وتندرج أعمال "**ماكس فيبر**" تحت هذا الاتجاه، خصوصا أنه قد اتخذ من القيم المسيطرة على الأنساق الاجتماعية والثقافية، متغيرات

مستقلة، ومن البناء الاجتماعي للمدينة متغيرا تابعا. كما أظهر "فيبر" كذلك اهتماما بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.

وتستطيع **"القيم"** أن تؤثر في حجم المدينة وتباينها وكثافتها – باعتبارها خصائص أساسية في أغلب تعريفات المدينة وخصوصاً لدى ويرث، فيذهب وايت إلى أن القيم الثقافية تعتبر مسئولة عن الحقيقة التي مؤداها أن بعض الناس يفضلون سكنى المناطق الحضرية الأمريكية، بعد أن يعيشوا فترة من الزمن في الضواحى، مما يؤثر بدوره على حجم المدن وكثافتها.

أما "فون جرنباوم" فقد كتب مقالا يؤيد فيه هذا الاتجاه (القيمى)، ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية، حيث تهيمن القيم الدينية فيها على مختلف النشاطات الحضرية وهناك عملا آخرا قدمه "والتر فيرى" عن "استغلال الأرض في بوسطن" كان ل فضل السبق في التدعيم الأمبيريقى لقضايا هذا الاتجاه. إذ استطاع من خلال ما أتيح له من بيانات ومعلومات عن مدينة بوسط أن يقارن ما بين العواطف أو المشاعر. (والتي تشير عنده إلى القيم) وبين العوامل الاقتصادية من حيث قوة التأثير على البناء الأيكولوجى والاجتماعي للمدينة.

(٤): اتجاه القوة الاجتماعية:

أما الاتجاه النظرى الرابع والأخير فيمثل المصلحة الخاصة، الذي تعتبر القوة الاجتماعية فيه متغيرا مستقلا ولقد أدخل وليام فورم Form هذا الاتجاه حديثا في نطاق الأيكولوجيا الحضرية، لكى يفسر على أساسه أنماط استغلال الأرض الحضرية والواقع أن هذا الاتجاه لا يزال بحاجة إلى بلورة وتوضيح ذلك أن فورم قد اهتم فقط بما هو سائد في المجتمعات

المحلية الصغيرة، ولم يستطع أن يوضح مدى فائدة هذا الإطار في تحليل نمو المدن والتنظيم الاجتماعي الحضرى بوجه عام.

ويمكن الاستعانة بالقوة أو المصلحة الخاصة على مستويات مختلف من التحليل: المحلى، والقومى، والعالمى فقرارات القوة المحلية لها تأثير واضح على أيكولوجيا المدينة وبنائها الاجتماعي. أن الأفراد يستطيعون تحقيق أهدافهم إذا كانوا يمتلكون القوة السياسية الضرورية فإذا أرادت جماعة ما أن تحول منطقة المقابر إلى حى تجارى مثلا، أو أن تحول منطقة سكنية إلى منطقة تجارية فلابد وأن تمتلك بادئ ذى بدء القوة الكافية التي تستطيع التغلب على أية مقاومة.

ثانيا: مداخل دراسة المجتمع الحضرى:

هناك **مداخل أساسية** تتبع عند محاولة دراسة الظواهر الحضرية كما تستخدم في الوصف السوسيولوجى والتحليل العلمي لهذه الظواهر وهذه المداخل الخمسة هي:

- **المدخل الذي يصور المدينة على أنها مجتمع محلى نموذجى.**
- **المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها مجتمع محلى يتميز بمجموعة مركبة من السمات.**
- **المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها امتداد للقرية.**
- **المدخل التاريخى.**
- **المدخل الأيكولوجى.**

(١): مدخل التحليل النموذجى:

ينظر إلى التحليل النموذجى باعتباره نهجا قائما بذاته ويتوصل إليه الباحث عن طريق تحديد الخصائص الملازمة لموضوع أو ظاهرة

معينة، والوصول بها إلى نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن إمكان تتبعها في الواقع أو وجودها بصورتها المنطقية هذه في مكان ما ولهذا فمن الصعب أن نلتمس واقعا تجريبا لهذه الخصائص.

أراد ماكس فيبر في مؤلفه "المدينة" أن يكشف نموذجا من التاريخ وأن يقف على الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية الحضرية. ولقد قبل الفكرة الشائعة في وقته والتي مؤداها أن المدينة هي منطقة مزدحمة بالسكان حيث لا يعرف الناس كلا منهم الآخر على خلاف ما يحدث في الأماكن الأصغر، ولكنه تفوق على غيره من السوسيولوجيين بنظريته عن المجتمع المحلى الحضرى "ولم يكن" المجتمع المحلى الحضرى عند فيبر مجرد جمع أو تجمعات للنشاطات الإنسانية، ولكنه عبارة عن نمط واضح محدد المعالم من أنماط الحياة الإنسانية. ولكن أن تظهر المدينة بهذا المعنى فقط تحت شروط خاصة. وفي مرحلة معينة من مراحل التاريخ، ولقد توفرت هذه الشروط في أوربا في مدينة ما قبل الصناعة، وأن فيبر قد أثبت أن هذه الشروط لم تكن موجودة في كل أنحاء أوربا، وينبغى تحديد الوقت الحقيقى لظهور المدن على نحو دقيق.

(٢): مدخل مركب السمات:

وهو متصل بالمدخل الأول أي المدخل النموذجى. وكل الخلاف يقع في أن مدخل مركب السمات يستخدم صفات ملموسة أو متغيرات يمكن إدراكها في الواقع كما أن إيراد هذه الصفات المتغيرات يكون بصورة يفهم منها أنها مرتبطة أحدهما بالآخر علميا.

رغم الفروق الفردية الكبيرة التي توجد بين أهل المدينة الواحدة، ورغم اختلاف المدن كذلك بعضها عن بعض من حيث مساحتها وكثافة السكان فيها ودرجة تحضرها وعدد المصانع بها. رغم هذه الفروق فإنه

يمكن القول بصفة عامة أن المدينة الحديثة مجتمع حضرى صناعى. وقد يضم هذا المجتمع آلاف من الناس، كما قد يضم أحيانا ملايين منهم وسمة هذا المجتمع البارزة هي أنه مجتمع لا يمكن أن يعيش منعزلا لأن (وجوده) يفترض بداهة توافر مواصلات ووسائل نقل سهلة تمده بالمواد الأولية وبضائع التجارة، ومعنى ذلك أنه لا يمكن أن يقوم مثل هذا المجتمع دون الاعتماد على منطقة ريفية تزوده بهذه الحاجيات الأساسية، وإذا كان ذلك شان هذا المجتمع فكذلك شان أفراده إذ لا يستطيع الفرد أن يعيش مكتفياً بذاته، فإن تقسيم العمل يؤدى إلى اعتماد كل فرد على الآخر لتحقيق حاجاته، ومعنى ذلك أن التخصصات المختلفة تسند وتشد بعضها بعضا.

والمدينة زاخرة بالثقافات الفرعية وذلك لأن سكان المدينة مختلفون من حيث العنصر Race والثقافة والدين أحيانا. ويترتب على ذلك كله تنوع عديد للقيم أما نواحي النشاط فكلها وسائل لغاية لا غايات في حد ذاتها، ولابد للسلوك أن يكون مبرر معقولا ولا علاقة للدين بحياة الإنسان اليومية العادية والعلم يحدد التقاليد وقوة الطرائق الشعبية والأعراف تصارع بعضها بعضا لوجود جماعة تختلف في عاداتها عن جماعة أخرى، ولهذا ولكونهم في كان محدود كان لابد أن يسود بينهم التشريع وذلك لأن الجزاءات الرسمية والضرورية لضبط السلوك أما النظم الاجتماعية فهي التي تحدد الأدوار والمكانة هذا بالإضافة إلى أن الشعور بالانتماء إلى الجماعة أضعف في المجتمع الحضرى منه في المجتمع الريفي.

ويترتب على هذه السمات تشخيص المدينة بأنها:

(أ): تتصف بوجود الجماعات الاختيارية كالهيئات والنقابات.

(ب): كما تتصف ببروز سمة الفردية.

(ج): هذا بالإضافة إلى أن عناصر الضبط الاجتماعي في المدينة تتخذ الصورة الرسمية التي تتمثل في القانون واللوائح والهيئات المنفذة.

(د): وتتصف المدينة كما يلخص ذلك فرانسيس ميريل في كتابه، المجتمع والثقافة بدرجة كبيرة من التسامح الاجتماعي الذي يظهر في الحرية في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ثم التحرر من القلق عند عدم وجود التطابق بين سلوك الجماعة وأفكار الفرد أو سلوكه.

(٣): مدخل الامتداد/ المتصل الريفي الحضري:

يدور اهتمامات هذا المدخل حول اعتبار الريف والحضر امتدادا ومتصلا واحدا حيث يمكن أن نلحظ تدرجا مستمرا بين ما هو ريفي وبين ما هو حضرى. الأمر الذي يمكن معه أن نضع كل مقومات الإنسان ونتائج نضاله مهما اختلفت خصائصها في أحد حلقات تلك السلسة المتصلة والمترابطة. ولهذا نعتبر أن هذا المدخل ينظر على الريف والحضر على أنهما علامتين على طريق واحد مدخلا مختلفا على حد كبير من المدخلين السابقين.

وقد قام كجزلى دافيز وجولدم بتوضيح من خلال العرض الاحصائى كيف ان الدول التي يعمل بها أكثر من ٥٠٪ من الذكور في العمل الزراعي وهي الدول المتخلفة والنامية بها ٤٦٣ مدينة كبرى، بينما يبلغ عدد المدن في الدول التي يعمل بها اقل من ٥٠٪ من الذكور في العمل الزراعي يوجد بها ٤٣٥ مدينة كبرى. ويذهب الباحثون على أننا إذا ما أخذنا درجة التحضر Degree of Urbanization بدلا من درجة الانتشار الزراعي Degree of Agriculturalism فإننا سوف نصل إلى

نفس النتيجة وهي أن أكثر البلاد قروية، يوجد بها عدد من المدن الكبرى يتقارب مع مدن وسكان أكثر البلاد حضرية. ويخرج الباحث من هذه البيانات بنتيجة مؤداها أنه على عالم المدن أن يهتم بالمناطق المختلفة تماما كما يهتم بالمناطق المتقدمة، ذلك لأن أغلب ما صدر من نظريات وتعميمات لا تنطبق إلى على أقل من نصف عدد المدن الكبرى الموجودة في العالم فقط.

وقد كشفت دراسات التحضر عن عدم وجود علاقة ثابتة بين التحضر ومتوسط الكثافة السكانية، حيث توجد بعض المدن ذات الكثافة السكانية العالية، وبعضا الآخر ذات كثافة سكانية منخفضة في دول العالم المتقدم أو النامى ولكن هناك علاقة واضحة بين التحضر وبين الكثافة الزراعية Agriculture Density وهي عدد الذكور الذين يعملون بالزراعة أو الصحي لكل ميل مربع من الأرض المزروعة وهذه العلاقة سلبية فكلما سارت التنمية الاقتصادية خطوات إلى الأمام كلما ازداد نطاق الحضرية ولت الأجهزة العلمية والأدوات الرأسمالية من خلال المهارة التنظيمية محل القوة البشرية. وهنا لا تكون هناك حاجة إلا إلى أعداد قليلة عن قوة العمل لممارسة العملية الإنتاجية بالنسبة للوحدة الزراعية. وفي نفس الوقت ترتفع إنتاجية وحدة العمل البشرى ارتفاعا ملموسا. يضاف إلى هذا أن وجود انتشار المناطق الحضرية يمد أسواق الريف بالسلع والخدمات التي ترفع متوسط إنتاجية الإنسان والأرض إلى جانب أن هذه المدن تمثل مراكز جذب لامتصاص فائض العمل الزراعي نفسه. بوجه عام قام أنصار هذا المدخل يتخذون من درجة التحضر والكثافة الراعية معيارا للتخلف والتقدم فيذهبون إلى أنه مع تراكم برامج التنمية واتساع نطاق الحضر سوف تتناقص أعداد السكان الريفيين

ليس فقط كنسبة إلى العدد الكلى للسكان، بل أنهم سوف يتناقصون تناقصا مطلقا كما حدث بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية والمدن الصناعية الأخرى وعلى هذا فإن نقص عدد السكان في المناطق الريفية يعد أحد وظائف التحديث الاقتصادية من ناحية ونمو المدن من ناحية أخرى. وتصدق هذه المعايير على الدول ذات الكثافة المرتفعة في دول جنوب شرقى آسيا كما تصدق على الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل دول وسط وشرق أفريقيا، وهذه الدول الأخيرة على الرغم من قلة كثافتها السكانية إلا أن نسبة كبيرة من السكان تقع في المناطق الريفية، ولعل ميزة مثل هذه الدول هي توافر قدر كبير من الأراضى القابلة للاستزراع، وهنا لا يكون على المدن وحدها امتصاص تيارات الهجرة الناجمة عن الميكنة وتحديث الزراعة.

وتكشف مختلف المواقف التاريخية والمعاصرة عن وجود ترابط إيجابى بين التنمية الصناعية وبين التحضر وعن وجود ترابط سلبى بين التحضر وعن وجود ترابط سلبى بين التحضر والكثافة الزراعية ويمكن القول أن التركيز الحالى للتحضر "كشئ متميز عن المدن" في الدول المتقدمة هو نتاج المائة والخمسين سنة الماضية مع نشأة وانتشار الصناعة، اتسع نطاق التحضر ويؤكد ديفيز أن الفجوة بين المتخلفة والمتقدمة ليست إلا ظاهرة مؤقتة حيث أن ما تعانى منه الدول الأولى هو تخلف يتطلب فترة منية حتى يتحقق الانتشار الثقافي من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة. ذلك الانتشار الذي يحمل إليها أنماط جديدة من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن نلمح هنا توجيها أيديولوجيا واضحا وسوف نعرض له عند التعرض للمدخل التكاملى المتعدد النظم ولما كانت مرحلة الانتقال نحو التحضر قد تمت كلية في معظم الدول

المتقدمة واستطاعت هذه الدول تحقيق درجة عليا من التحضر، فإن معدل نمو المدن في هذه الدول قد أخذ في التناقص. ويمكن ملاحظة انطباق هذه الظاهرة على العديد من الدول الغربية في القرن العشرين مثل إنجلترا وسويسرا والولايات المتحدة.

ويمكن القول أنه كلما تزايدت نسبة سكان المن قلت فرصة الإبقاء على معدل النمو. ويلاحظ الباحثان أن معدل التحضر أخذ في التناقص في أكثر الدول تقدما، في حين أنه أخذ في التزايد في الدول الآخذة في النمو –ويتحقق التوازن العالمى في مجال التحضر من خلال هذه العملية. ويمكن تفسير تناقص معدلات التحضر في العالم المتقدم، بأن هذا المتغير قد وصل إلى غايته على جانب أن سيل الهجرة الريفية الحضرية قد توقف إلى حد كبير نتيجة لتقلص القطاع الريفي إلى حد كبير الأمر الذي أسهم إسهاما كبيرا في خفض النمو الديموجرافي الحضرى. ويسير التحضر اليوم في الدول المختلفة بمعدل أسرع من ذلك المعدل الذي كانت عليه المتقدمة حاليا خلال مرحلة النمو المماثلة. وإذا استطاعت الدول المتقدمة أنم تحقق معدلات أسرع في النمو الحضرى، مثلما فعلت ألمانيا واليابان فإن هذه الدول المختلفة سوف تصل إلى درجة عليا من التحضر – في نظرها ذين العالمين –خلال مدة لا تزيد عن خمسين عاما.

(٤): المدخل التاريخى:

تناول ممنفورد المدينة باعتبارها حقيقة تاريخية تراكمية في المكان والزمان ومن هذا المنطلق فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال مجموعة التراكمات التاريخية، فهي في تطورها من حيث الزمان تأخذ شكلا تتابعيا من حيث الوجوه التي مرت بها، وهي كنتيجة لذلك التتابع الزمنى تعد تراكمية في المكان، وتعد المدينة العاصمة Metropolis

بمثابة مركز تتجسد فيه أعلى صور التراكم الزمنى والمكانى ومن ثم ينظر إليها باعتبارها بؤرة تجمع لسائر ما حققه الإنسان في ماضيه وحاضره. أن المدينة هي المكان الذي تلتقى فيه كافة موجات الحياة المنتشرة والكثيرة وتظهر فيه فاعليتها الاجتماعية وقيمتها ففيها تتعدد وجوه الإنتاج الحضارى كما تتحول بداخلها الخبرة والتجربة الإنسانية إلى إشارات ورموز حية وأنماط للسلوك وقواعد للنظام.

ويرى **ممنفورد** أن قيام المدينة، أو بمعنى آخر تطور الشكل القروى إلى شكل حضرى يرجع على عدة أسباب أو عوامل توضح دراستها التاريخية والتي تؤكد أن القرية هي الشكل السابق على قيام المدينة. وأن التحول من الشكل الأول إلى الثاني لا يرجع على مجرد الزيادة في عدد السكان التي استلزمتها ظروف التحول من مهنة الصيد على الزراعة. إذ تعتبر الزيادة السكانية أحد العوامل المساعدة فقط على التحول وهناك بالضرورة عوامل أخرى حولت هدف القرية إلى أبعد من مجرد الرغبة في الاستمرار والاهتمام بمسائل الغذاء والتناسل فحسب. وتعتبر الصناعة في نظره. وقيام المصانع الكبرى من العوامل التي مارست أثرا كبيرا في هذا التحول ويرى أن المدينة الأمريكية تدين في وجودها على حد كبير للثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم صناعى استتبع أثارا واضحة إنسانية ومادية عديدة تمثلت بوضوح في مدن بترسبورج وسانت لويس وشيكاغو.

ومن بين العوامل الهامة في التحول إلى الحضرية التوسع التجارى وبخاصة منذ القرن السابع عشر إذ يرى أن الرأسمالية بدأت تمارس فعلها في تغيير ميزان القوى فقد بدأ الحافز على التوسع الحضرى ينبعث أساسا من التجار ورجال المال وأصحاب الأملاك الذين كانوا يهدفون أساسا إلى خدمة مصالحهم الخاصة، وقد نجم عن ذلك أن أصبح كل جزء في

المدينة بفعل الرأسمالية التجارية ليس بعيدا عن يد التغيير متى كان هذا التغيير يمكنه أن يحقق لهم فائدة معينة.

ولقد اكتسب **المنهج التاريخي** أهميته في مجال البحث الحضري السوسيولوجى من الإعتبارات الآتية:

(١): تقدم الدراسة التاريخية للمناطق الحضرية وصفا دقيقا للمراحل التي مرت بها الظواهر الحضرية بل ولقيام هذه الظواهر، ويتضمن هذا الموقف تحديدا لسمات المنطقة الحضرية خلال مراحل التاريخ وتحليل وبيان طبيعة واتجاهات التغير التي طرأت عليها سواء من الناحية الجغرافية أو العمرانية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

(٢): تفيد الدراسة التاريخية في بيان الأحداث والتيارات والحركات التي لعبت دوراً أساسياً في تطور المنطقة الحضرية ومن هذه الأحداث الحركات الدينية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية.

(٣): تحاول الدراسة التاريخية أن تحدد الشكل أو الطريقة التي استطاعت بها مجموعة الأحداث والحركات أن تؤثر في مجرى الهيكل البنائى للمنطقة المدروسة.

وتعتبر الوثائق والسجلات الإحصائية والخطابات والصور والخرائط في حالة توافرها ودقتها أداة علمية رشيدة لتحقيق هذه الأهداف.

ينظر لويس ممفورد على التخطيط الحضرى على أنه المجهود الذي يبذله لتطبيق المعرفة العلمية ومستويات الأحكام المستقرة التي تدعمها القيم الإنسان العقلية في استغلال أو استخدام المكان. ويضيف أن هذا المصطلح يتضمن على جانب ذلك فكرة تنسيق الأنشطة البشرية في

الزمان والمكان على أساس مجموعة الحقائق المعروفة عن المكان والعمل والأفراد. كما يتضمن أيضا إعادة توطين العناصر المختلفة في البيئة بهدف زيادة قدرتها على خدمة المجتمع والتخطيط على هذا النحو يمثل الاتجاه الواعى والتكامل الجمعى لسائر الأنشطة التي تقوم على استغلال البيئة باعتبارها موقع ومصدر للثروة ومسرح للظواهر والأحداث وكلما كانت هذه الأنشطة مركزة ومحددة داخل مناطق معروفة كلما أمكن استخدامها بوعى وازدادت فرص التنسيق الفعال بينهما.

ويمكن حصر أهداف التخطيط الحضري عند لويس ممفورد في الاعتبارات التي يمكن عرضها على النحو التالي.

أن يحقق التخطيط نوعا من التناسب أو التنسيق بين:

(أ): عدد سكان المدينة وبين حجمها ومساحتها الجغرافية.

(ب): حجم السكان ووظيفة المدينة التي تقوم بتحقيق أنماط الاتصال المختلفة.

(ج): إمكانيات الإطار البيئى للمدينة وحجمها السكاني.

وتناول «**ممفورد**»المدينة من زاويتين سوسيولوجيتين عالج من خلالهما هيكلها المادى والاجتماعي واهتم في سياق معالجته إلى بيان المشكلة التي يعانى منها هذا الهيكل وإرساء القواعد التي يتصور أنه في الإمكان وضعها في الاعتبار محاولة لتفادى ما قد يصيب المدينة من نتائج تؤثر في أدائها لوظائفها الحيوية. وهاتين الزاويتين هما:

- المدينة كظاهرة حضارية اجتماعية.
- المدينة كهيكل بنائى اجتماعي يقوم على بعض الأبعاد التي تميزه عن غيره من المدن لا من حيث النوع وإنما من حيث الدرجة أساسا.

(٥): المدخل الأيكولوجى:

قام عدد من علماء الاجتماع المهتمين بأيكولوجيا المدن بوضع عدد من النظريات عن التوزيع المساحى والجغرافي للناس والخدمات في المدن وذلك بعد أن قاموا بدراسة عدد من المدن يتفاوت بين باحث وآخر.

والواقع أنه قد بذلت محاولات عديدة لتوضح الأسس التي تحدد **النماذج الأيكولوجية للمدينة**. ويمكننا هنا أن نحدد **ثلاث نظريات** شهيرة هي:

(أ): نظرية الدوائر المركزية.

(ب): نظرية القطاعات.

(ج):نظرية النوايا المتعددة.

وسنناقش فيما يلى هذه **النظريات الأيكولوجية الثلاثة.**

(أ): نظرية الدوائر المركزية:

تأت نظرية الدوائر المركزية Concentric Wonal Theory أو الفرض الحلقى Zonal Hypothesis،التي قدمها أرسنت بيرجس (١٩٢٥م) كأولى المحاولات التي بذلت في هذا الشأن.

وكانت هذه الدراسة أصلا عن أنماط النمو وتركيب الوظائف في مدينة شيكاغو. وتقوم النظرية على أساس افتراض أن أسعار الأراضى وسهولة الوصول، تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجارى، ثم تنخفض تدريجيا بأبعد عن المنطقة المركزية. ويأخذ النمو شكل حلقات أو دوائر تتسع مع نمو المدينة، ويؤدى النمو إلى أن تنتقل الوظائف من الحلقات الداخلية إلى التي تليها في الخارج. وقد أمكن «**لبرجس**» أن يحدد خمس

حلقات مرتبة حول المركز «**مدينة شيكاغو**»على النحو التالي، من الداخل إلى الخارج:

الشكل التالى(١) يوضح نظرية النويات المتعددة

(أ):"**حى الأعمال المركزية**"حيث قلب المدينة النابض اقتصاديا، وثقافيا وا جتماعيا. وهو البؤرة التي تلتقى عندها طرق المواصلات من كافة أجزاء المدينة. وبذلك فإنه يكون –من الناحية النظرية على الأقل - أكثر أجزاء المدينة التي يسهل الوصول إليها، وهي تضم المسارح ودور السينما والأوبرا والتليفزيون، وسوق الأوراق المالية والمتاجر الرئيسية والمتخصصة، والفنادق الكبرى، والمكاتب التجارية والبنوك، ومنطقة تجارة القطاعى وربما تجارة الجملة.

(ب): أما **الحلقة الثانية** فهي"**المنطقة الانتقالية أو منطقة التحول**" وتختلط فيها استخدام الأراضى، وتسودها أحوال سكنية متدهورة، لأنها تضم المنازل القديمة بصفة أساسية، وهي المنطقة التي تجتذب المهاجرين والجماعات الفقيرة، وتتميز بكثافة سكانية عالية، وانخفاض في الدخل الفردى. وتوجد بها بعض الصناعات الخفيفة التي كانت في منطقة

النواة الداخلية أصلا، وهي منطقة تكثر بها الأمراض الاجتماعية سواء كان ذلك راجعا إلى ضعف القدرة المالية أو غيرها.

(جـ): أما **الحلقة الثالثة** فتضم "**منطقة سكنى العمال والمهاجرين**". ويسكنها عمال الصناعة ذوى الدخل المحدود، وقد هاجر بعضهم على هذه المنطقة رغبة منهم في التخلص من نفقات الانتقال والإيجارات المرتفعة، وفضلوا السكنى قرب مناطق عملهم.

(د): بينما تشكل **الحلقة الرابعة**"**منطقة سكنية أفضل**" وفيها مساكن الأسرة الواحدة، كما تتخللها بعض المساكن ذات النوعية الممتازة التي يمتلكها أبناء الأسر الغنية وأصحاب الدخول المرتفعة كما تضم أحياء الأعمال المحلية.

(هـ): وأخيرا تمثل **الحلقة الخامسة**"**منطقة هامشية**"، وهي تقع عادة منفصلة عن المنطقة المبنية الرئيسية للمدينة، ومعظم سكانها من الذين يقومون برحلة العمل اليومية وكثيرا ما يكون ثمة نطاق آخر يفصل بين هذه المنطقة والمدينة الرئيسية وقد تضم هذه المنطقة والمدينة الرئيسية وقد تضم هذه المنطقة أيضاً بعض الضواحى والمدن التابعة لمدينة المركزية، وتمثل هذه الضواحى مناطق سكنية لذوى الدخول المرتفعة، كما أنها قد تكون مقراً لبعض الأحياء المتخصصة.

عالج "**بيرجس**" إذن نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقى، وتمايزها في المكان. أن هذه الدوائر أو الحلقات الخمسة تمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضرى. وهو في تأكيده لهذا الوصف "الطبيعى" يذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضرى، هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك، والتي تشبه تماما عمليات البناء والهدم في الكائن

العضوى. وقد وجهت النظرية بأدلة نقد كثيرة. فبعض الاستخدامات العامة يصعب انتقالها من نطاق لآخر من أجل إفساح المجال لوظيفة أخرى تهاجر من الحلقة الداخلية، مثل محطات السكك الحديدية وضواحيها وبعض المنشآت التي يكون فيها الاستثمار كبيرا، كما أن موضع الصناعة الثقيلة الذي اعتبره "**بيرجس**" عامل تشويه، قد لا يكون كذلك في بعض المدن. وفي كثير من المدن يوجد ارتباط بين المصانع ومساكن العمال ذوى الدخل المحدود. كما أن الصناعة الثقيلة لا تتبع عادة نمطا دائريا أو حلقيا في ترتيبها، ولكنها تمتد على طول الأودية النهرية والجهات المائية من بحيرات أو بحار، وكذلك على طول طرق النقل السهل.

وقد أجريت عدة دراسات واقعية، بهدف التعرف على صدق ما ذهب إليه «**بيرجس**»، فانتهت على أن النموذج أو النمط المثالى الذي قدمه، يمكن أن يخضع لكثير من التعديلات التي يفرضها التوزيع الأيكولوجى، ونظام النقل والمواصلات، وبعض الاعتبارات الأخرى. على أن جانباً كبيراً من الانتقادات التي قوبلت بها نظرية "بيرجس" يتعلق في الأساس بعدم ملائمة فرض الدائرة المركزية الذي قدمه صاحب النظرية. فقد قدم «**ديفي**» دراستين قام بهما على مدينة "نيوهافن" الأمريكية، وعشرين مدينة أخرى في كندا، الدليل على عدم كفاءة نظرية الدوائر المركزية. ففي حالة مدينة «**نيوهافن**» بلغت جملة الاختلافات بين المناطق، اثنين وعشرين اختلافا، أما في حالة المدن الكندية العشرين، فقد أثبتت دراستها أن المنطقة المركزية تأخذ شكلاً مربعاً أكثر منها حلقة دائرية، وأن مناطق الصناعة في المدن، توجد بالقرب من وسائل المياه والطرق الحديدية، ويحيط بها المساكن ذات المستوى المتدهور، أما مساكن

الطبقة العليا فلا يحكمها أية نطاق ... إلخ. وانتهي «**ديفي**» إلى أنه لا يوجد نمط عام أو نموذج مثالى. ومن ثم فقد فشلت نظرية «**بيرجس**» في تقديرها لعاملى الصناعة، والمنفعة الخاصة بالطرق. فالنشاطات الصناعية تتواجد في أي مكان بصرف النظر عن نموذج «**بيرجس**» وحالة مدينة شيكاغو.

وفي معرض حديثه عن نظرية «**بيرجس**»، يذهب «**بيترمان**» إلى أن نظرية الدوائر المركزية لا تكتسب قدر كبير من العمومية لكل المجتمعات، ولمختلف الأزمنة، فمن خلال تطبيقها على بعض المدن الأمريكية (١٩٣٠م) بخلاف مدينة "شيكاغو"، اتضح أن عديدا من المناطق تعتبر استثناء من النظرية العامة.

يضاف إلى ذلك أن تفسير وجود منطقة التحول قد اعتمد –في المحل الأول – على التوسع في منطقة الأعمال المركزية، ومع إدراكنا لطبيعة هذا التوسع، فإن ملاك المبانى الذين يبقون الدائرة المركزية التالية (وهي منطقة التحول) سوف لا يبقون على مبانيهم في حالة جيدة، وبالتالي لابد وأن يشملها التخلف والتدهور، ومن ثم سوف يدهمها بعد ذلك الجماعات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا في المجتمع ومن المحتمل أن يكون هذا البناء الاجتماعي الأيكولوجى للمدينة قد عاق –إلى حد ما – نمو كثير من المناطق الحضرية الكبيرة في الولايات المتحدة. بضاف إلى ذلك أن مفهوم "المنطقة المركزية" كما استخدمه كثير من علماء الأيكولوجيا الحضرية، لم يعد ينطبق على كثير من المدن، ومعنى ذلك أنه يفتقد إلى الصدق الأمبيريقى.

(ب): نظرية القطاعات:

وإزاء الانتقادات العديدة، التي تعرضت لها نظرية «**بيرجس**»، نجد «**هومر هويت**» ينشى في سنة ١٩٣٩م نموذجاً نظرياً، يحاول فيه تحديد النمط الأيكولوجى للمدينة في ضوء فكرة «**القطاع**» وهي تعتبر إحدى التعديلات التي أدخلت على نظرية النمو المركزى. فقد لوحظ في كثير من الدراسات عن المدن الأمريكية أن نمو وظيفة ما، يكون عادة على شكل قطاع أو محور يمتد إلى الخارج.

ومن دراسة مناطق المساكن الممتازة في ست من المدن الأمريكية في الفترة بين (١٩٠٠ -١٩٣٦) ظهر أن أهم ما يؤثر في نمو المدينة، هو حركة المساكن ذات الإيجارات المرتفعة، وذلك لأنها تؤدى إلى نمو المدينة كلها في نفس الاتجاه.

الشكل التالى(٢) يوضح نظرية القطاعات

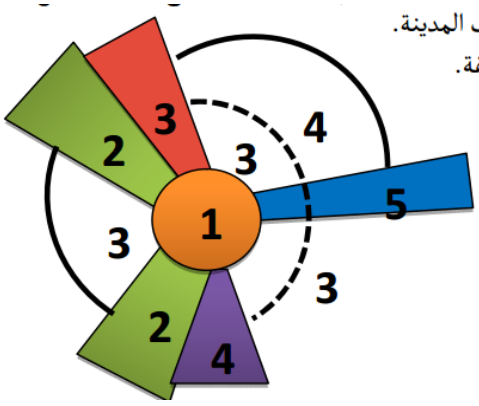

وقد بنى «**هومر هويت**» نموذجه على أساس أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يحددها دخل الأفراد، وأن التركيب الداخلى للمدن تحكمه الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف. ويؤدى التباين في منطقة الوصول إلى فروق في أسعار الأراضى، ويؤثر ذلك بدوره

على استخدامات الأرض في القطاعات المختلفة، لذلك فقد قسم المناطق السكنية في المدينة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية: قطاع الإيجارات المنخفضة ويسكنها العمال ذو الدخل المحدود، وقطاع الإيجارات المتوسطة ويسكنها الجماعات المتوسطة الدخل، وقطاع الإيجارات العالية ويسكنها الأغنياء. بالإضافة إلى ذلك هناك مناطق النشاطات التجارية في مركز المدينة. وقد رأى "**هويت**" أيضاً أن أسرع القطاعات في نموه إلى الخارج هو الذي تشغله المساكن الممتازة التي تسكنها الأسر الغنية، وأن امتداد هذا النطاق إلى الخارج يكون في اتجاه الأراضى ذات المعدلات المرتفعة والمكشوفة، مما يحقق لها أفقا أرحب، ورؤية أوسع، وإشرافا على نما سواها.

وما أن تبدأ حركة نمو المساكن هذه، حتى تتحرك بقية الوظائف في شكل قطاعات أيضا، تنمو في اتجاه الخارج محافظة على محاورها الأصلية، ويذهب «**هويت**» معارضاً بذلك «**بيرجس**» إلى أن النمو الحضرى يتم بأقصى سرعة على طول خطوط النقل الأساسية، وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة. وبذلك يعتبر النموذج الذي قدمه «**هويت**» هو تعديل لنموذج «**بيرجس**»، فالنمو الحلقى أو المركزى لا يكون من الضرورى أن تنمو المدن على حلقات كاملة الاستدارة، ولكن في صورة قطاعات تخرج من هذه الدوائر.

غير أن هذا النموذج النظرى قد أكد بدوره أن النمو الحضرى يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من أنماط استخدام الأرض، لذلك نجد هويت ينظر في النهاية على المدينة كدائرة. وإلى المناطق المختلفة كقطاعات تشع من المركز، وأن أنماط استخدام الأرض المتماثلة تكون بالقرب من المركز، وتمتد إلى الخارج.

ولم يسلم نموذج «**هويت**» أيضاً من الاعتراضات، فقد تول فرانسيس هاوزر مهمة إثبات عدم كفاءته في تفسير البناء الأيكولوجى لبعض المدن الأوروبية، وقد دلل هاوزر على صدق دعواه من خلال تطبيق هذا النموذج على أربعة مدن أوربية (لندن – باريس – فينا – استكهولم) على النحو التالي:

أن هذه المدن الأربعة، يعود تاريخها إلى عدة قرون مضت، وأن بعضها قد لعب دوراً سياسياً بجانب كونها تمثل قلعة أو حصناً (مدينة باريس) منذ العصور الوسطى. ومن ثم فإن هذا البعد التاريخى يؤثر بشكل عميق على البناء الأيكولوجى لهذه المدن –وغيرها - بالإضافة على العوامل الاقتصادية وخاصة التصنيع، الأمر الذي يؤكد على أن المدن التاريخية لها أيكولوجيتها الخاصة والتي تختلف تماما عن المدن المعاصرة التي يمكن القول عنها أنها تنقسم إلى قطاعات.

أن نظرية القطاع التي تعتمد على القيم الإيجارية في تحديد سكنى القطاعات أو سكنى الطبقات الاجتماعية داخل المدينة الأمريكية، تعبر عن مرحلة الاستهلاك الوفير أو الترف التي يمر بها المجتمع الأمريكى، الأمر الذي ينتفي في بعض المدن الأخرى الأوربية وفي معظم المدن بالعالم الثالث.

(ج): **نظرية النويات المتعددة**:

وفي منتصف الأربعينات، صاغ "هاريس" و"أولمان" الجغرافيان الأمريكيان، **نموذج النويات المتعددة** Multiple Nuclei Model

الشكل التالى(٣) يوضح نظرية النويات المتعددة

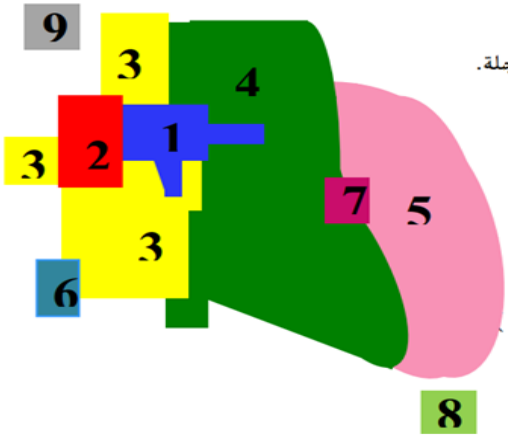

1- منطقة الأعمال والتجارة.
2- منطقة السكنية المنخفضة والبيع بالجلة.
3- منطقة سكنية منخفضة الطراز.
4- منطقة السكن المتوسط الطراز.
5- منطقة السكن عالي الطراز.
6- منطقة الصناعات الثقيلة.
7- منطقة صناعة واقعة على الأطراف.
8- ضاحية سكنية.
9- ضاحية صناعية.(كامل المرياتى ،

ترى هذه النظرية أن أنماط استخدام الأرض في المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة –أي التي كانت مستقلة أصلا - وليس حول مركز واحد. وفي بعض الحالات قد ترتبط هذه النويات بنشأة المدينة، بينما يؤدى نمو المدينة على ظهر نويات أخرى، ومن النوع الأول مدينة لندن الكبرى، حيث نشأت كل من مدينة وستمنستر والسيتى كمحلات منفصلة يفصل بينهما الريف المفتوح، وكانت أولاهما مركزاً للحياة السياسية، وثانيتهما مركزاً للمال والتجارة، أما النوع الثاني فتمثله مدينة "شيكاغو" التي توطنت بها الصناعة الثقيلة في البداية، على طول نهر شيكاغو في قلب المدينة، ثم ما لبثت هذه الوظيفة أن هاجرت إلى حى "**كالمنت**". الذي أصبح نواة جديدة للنمو العمرانى. وقد تكون النواة الداخلية للمدينة هي حى تجارة القطاعى، في المدن التي تقوم بدور المحلات المركزية، وقد تكون هذه النواة هي الميناء أو محطة السكك الحديدية في مدينة وظيفتها الرئيسية هي توزيع السلع، وقد تكون هذه

النواة كذلك مصنعاً أو منجماً أو منطقة الشاطئ في مدينة متخصصة وظيفيا.

وقد حدد «**هاريس**» و«**أولمان**» أربعة عوامل تؤدى إلى وجود نواة مستقلة وأحياء متباينة وهي:

(أ): أن بعض الأنشطة المتخصصة يتطلب تسهيلات خاصة، فمنطقة تجارة القطاعى ترتبط بأكثر أجزاء المدينة سهولة في الوصول إليها، بينما تتطلب المنطقة الصناعية مساحات واسعة من الاراضى ، واتصالا سهلا بطرق النقل البرى والبحرى والحديدى.

(ب): أن الأنشطة المتماثلة تميل على التجاور عادة، لأن هذا التجاوز يفيدها في اجتذاب أكبر قدر من العملاء، ويتضح ذلك بصفة خاصة في حالة تجارة القطاعى، حيث تتوفر لدى الراغبين في الشراء فرص دراسة عروض السوق، والمقارنة بين الأسعار أو الجودة ... الخ كما أن أحياء المال والإدارة تتطلب سهولة الوصول إليها.

(ج): بعض الأنشطة متعارضة ومعوقة لبعضها البعض، فالمصانع تتطلب مزيد من السيارات ووسائل النقل التي تخدم التجارة والعملاء ولكنها تتعارض مع وجود الخطوط الحديدية والشاحنات الكبيرة التي تفرغ حمولتها في مناطق التخزين وتجارة الجملة.

(د): بعض الأنشطة لا تتحمل دفع قيمة إيجارية مرتفعة، فتضطر إلى الابتعاد عن المناطق المنافسة عليها نمن الأنشطة الأخرى. ومن أمثلة تلك الأنشطة مناطق التخزين وشون تجارة الجملة.

ويلاحظ «**هاريس**» و«**أولمان**» أن المدن تختلف في عدد نوياتها. نظراً لتباين التطور التاريخى من مدينة لأخرى. ولكن بصفة عامة فإنه كلما

كانت المدينة كبيرة، كلما تعددت نواياتها المؤثرة في النمو، واصبحت هذه النويات أكثر تخصصا.

ويبدو أن **نظرية النويات المتعددة**، قد جاءت لتعديل الرؤية الأيكولوجية، من خلال تقديم وجهة نظر أخرى تنطلق من حقيقة مفادها أنه من الضرورى أن تحقق الأنشطة المختلفة، المواقع المناسبة لها داخل البناء اليكولوجى للمدينة، فإذا كانت هناك اتجاهات من قبل أنشطة معينة نحو نويات محددة، فهذا يأتى تلبية لمتطلباتها البنائية والوظيفية. ومن ثم فإن موروفولوجية أي مدينة، تحدد اتجاهات أي نشاط داخلها.

وبطبيعية الحال، لم تحاول هذه النظرية –كسابقتها - الوصول إلى نموذج عام قابل للتطبيق، أو ساع إلى تفسير النمو الحضرى في كافة المدن. وإنما جاءت هذه المحاولة فقط لتفسير النمو العمرانى العام، واتجاهاته في كل مدينة على حدها، لذلك كانت أقل النماذج عرضة للنقد، كما أنها لم تلق نفس الاهتمام الذي صاحب ظهور النموذجين السابقين.

والخلاصة هو أن هذه النظريات الثلاثة في تفسير نمو المدن، واتجاهات هذا النمو، تبدو متكاملة أكثر من كونها متعارضة، وفي كثير من المدن القديمة – وخاصة التي كانت محاطة بأسوار - يظهر أثر نظرية النمو المركزى بدرجة أوضح. حتى في المدن التي توجد على أحد الأنهار وتنمو في كلا الضفتين، ويظهر ذلك في كل من لندن وباريس وموسكو، ربما بدرجة أكبر مما يظهر في مدينة شيكاغو، وسبب ذلك أن شيكاغو لا يمكن أن يكون الحلقات أو دوائر النمو فيها كاملة، نظراً لوجود بحيرة "متشجان" إلى الشرق منها، وبذلك فإن الدوائر تتحقق على اليابسة، ولا تكون كذلك في القطاع المائى.

أما **نظرية القطاعات** فقد أسهم في ظهورها، شبكة جيدة من الطرق تتوفر في المدن، وخاصة بعد ظهور السيارات والتوسع في استخدامها فأصبح النمو يتخذ محاور تتفق مع أهمية هذه الطرق بالنسبة لحركة السيارة، أما بعيدا عن تلك الطرق الرئيسية، فثمة فراغات تظهر كمناطق تفصل بين أجزاء المنطقة المبنية.

أما **النظرية الثالثة النويات المتعددة**، (وهي التي تؤثر في نمو المدن فيها أكثر من نواة عمرانية)، فهي أما أن يظهر أثرها نتيجة لوجود أكثر من نواة أصلا، كمنا هو الحال بالنسبة لمدينة لندن وقسميها، أو بالنسبة للقاهرة كما هو الحال بالنسبة لمدينة لندن وقسميها، أو بالنسبة للقاهرة الكبرى التي تعتبر الجيزة جزءاً منها، حيث أن كلا منهما نشأت نشأة مستقلة حتى قبل وجود الكبارى التي تصل بينهما عبر النهر، ثم ما لبث النمو أن أصبحت له هذه المحاور، بل إن دراسة نمو القاهرة لابد وأن مرجعه إلى نويات متعددة كثيرة، ترتبط بحى مصر القديمة الحالى، وهو وريث الفسطاط والقطائع والعسكر... الخ. إلى جانب نواة بولاق وغيرها.

وفي أحوال أخرى يوجد نمط آخر للنويات المتعددة، يتمثل في انتقال بعض الأنشطة من المدينة الأم، ونشأة نواة جديدة، كما حدث لصناعة في شيكاغو، وهو ما يمكن أن تراه في ضاحية حلوان أو شبرا الخيمة بالنسبة للقاهرة، وقد أصبحت كل منهما نواة صناعية تضيف على النمو العمرانى للقاهرة الكبرى.

والحقيقة أن هناك نماذج أيكولوجية أخرى لدراسة النمو الحضرى وإن كانت أقل شهرة وذيوعا، فقد قدم "وليم الونزو" نموذجا أيكولوجيا يقوم على اعتبار أن استعمالات الأرض، تتباين حسب أثماتها وإيجاراتها، طبقاً للبعد أو القرب من مركز نماذج أخرى على "الاتصالات بين السكان"

كأساس لتحديد الطابع الأيكولوجى للمدينة. وتنظر للمدينة على أنها نظام من العلاقات والاتصالات التي يقوم بها السكان يومياً، بما في ذلك أنشطة البيع والشراء، والانتقال اليومى من المناطق السكنية إلى المناطق التجارية وأماكن العمل. أي أن السبب الرئيسى لنمو المركز الحضرى واتساعه (امتداده) يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد، وفي يسر الانتقال –النسبى - من مكان لآخر. لكن النمو الحضرى لم يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن اتجاهات التقدم الفنى لوسائل الاتصال، وهيكل النقل، وما ترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة... الخ، كل ذلك ساهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة، تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد، داخل المركز الحضرى ذاته، أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى. الأمر الذي يمكن معه في النهاية القول بأن النمو الحضرى يفسر ذاته في ضوء نسبة أو معدل وسائل الاتصال المتاحة في المركز الحضرى.

وقد حاول البعض التركيز على دور "**وسائل الاتصال الجمعى**" وتحديد وظيفتها في عملية النمو الحضرى. فهذه الوسائل قد أصبحت جزءا مكملا للمجتمع الحضرى، وبدونها لا يمكن تصور النشاطات الحضرية، وهي تقوم بوظائفها المحددة لها. وبالنظر إليها معظم السوسيولوجيين باعتبارها انعكاسا لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضرية.

أما أحدث الاتجاهات الأيكولوجية في دراسة المدينة، فهو ذلك الاتجاه أن المدينة ليست إلا نظاماً من العلاقات المترابطة بين النشاطات الإنتاجية والاقتصادية والثقافية والإدارية. ومعنى هذا أن المدينة تألف من مجموعة من الأنساق الفرعية المتبادلة التأثير والتأثر، في ضوء معطيات

عديدة بعضها حضرى متصل بالمدينة، والبعض الآخر مجتمعى مرتبط بالمجتمع ككل. وتعتبر محاولات «**برى**» و«**مدفيدوف**» وغيرهما أمثلة لهذه الاتجاهات.

وفى السنوات الأخيرة، أبدى بعض علماء الأيكولوجيا، اهتماما بأسلوب التحليل العاملى، الذي يحاول حصر العديد من المتغيرات المؤثرة على أيكولوجية المدينة، ثم تحديد الأهمية النسبية لكل منها. ومن أبرز المهتمين بهذه الدراسات "برى"، و"موردى" وجانيت أبولغد.

ومع أن الاهتمام بإيجاد النماذج النظرية التي تفسر البناءات الأيكولوجية الحضرية، لا يزال حتى اليوم يكشف عن التأثير المبكر للنظرية الأيكولوجية، إلا أن النظرية ككل سرعان ما تعرضت لحركة نقد شاملة وجهت إلى ما تقوم عليه من افتراضات أساسية، ولقد كان من أهم ما انتقدت بشأنه النظرية، ذلك الفصل – الذي انطلق منه "بارك" بين المجتمع، والمجتمع المحلى، وحصر التحليل الأيكولوجى في نطاق المجتمع المحلى وحده. أن محاولة "بارك" هذه كانت تعنى تجاهلا واضحا لأهمية العوامل الثقافية، الأمر الذي جعل النظرية تواجه بنفس الانتقادات التي وجهت للحتميات الجغرافية والبيولوجية.

ولعل من أهم ما انتقدت بسببه النظرية الأيكولوجية المبكرة. أنها بدأت تحليلها عن طريق خاطئ وذلك عندما وجهت كل اهتمامها إلى الجوانب الجيوفيزيقية للمدينة، دون أن تهتم بحياتها الاجتماعية. وليس أدل على أن النظرية الأيكولوجية قد ضلت طريقها إلى التحليل السوسيولوجى، من اهتمام الكثير من الدراسات الأيكولوجية باكتشاف خصائص المناطق المختلفة دون اهتمام بنوع الحياة الذي أدى على ظهور هذه الخصائص.

وإزاء هذه الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الأيكولوجية، تراجع الكثير من الباحثين عن هذه النظرية الواسعة، وظهرت توجهات نظرية أخرى، تسعى إلى الاهتمام بدراسة أثر المدينة على البناء الاجتماعي والأيكولوجى.

وعلى كل حال فإن جهود الأيكولوجيين من أنصار مدرسة شيكاغو، لم تتمخض عن نظرية شاملة عن المدينة، إلا أن أهمية الدراسات الأيكولوجية الميدانية، تتمثل في تقديم العون في مجال التغيرات الأيكولوجية في المدينة. وتكشف الاتجاهات الأيكولوجية الحديثة المتخصصة، كما يمثلها "موريس" و"شولز" و"شور" عن اهتمام لا يقتصر على المناطق المدروسة في حد ذاتها، وإنما يضع في اعتباره أساسا سكان هذه المناطق، وعلاقاتهم الاجتماعية. كما أن هناك اهتماما –ناميا – بالجانب المقارن.

أن ميدان الدراسات الحضرية يشهد خلافا بين وجهتين من النظر. تركز أحداهما على أثر الحياة الحضرية على "الشروط الموضوعية كالبيئة الخارجية، والتركيب السكاني... الخ"، وتركز الأخرى على "دور القيم الاجتماعية والثقافية كمفتاح ضرورى لفهم ما يسمى بالشروط الموضوعية للحياة الحضرية بوجه عام".

ويمكن أن تلعب الدراسات الثقافية المقارنة، دورا هاما وأساسيا في هذا المجال. ويلفت "كوين" النظر على وجود أسس وعوامل ثقافية واقتصادية معينة، كالملكية الخاصة، والتوجيه القيمي كحافز لتحقيق أقصى حد ممكن من الربح، لقد أجرى "بايورو" دراسة على مركزين حضريين بولنديين، كشفت خرائطه الخاصة بهما، عن بيانات ديموجرافية تفصيلية موزعة مكانيا (السن، الصرف الصحى)، كما

كشفت خرائط أخرى عن التوزيع المكانى للجريمة، والإسكان، وحتى الإدمان على الكحول. ويذهب "بايورو" إلى أن التركيب الإقليمي للمركز الحضرى، لا يعتمد فقط على الجانب الجغرافي.. أنها يأتى على حد كبير كنتيجة تلقائية لفعل القوى الاجتماعية التي تكون علاقاتها الإقليمية محل اعتبار في الأيكولوجيا الاجتماعية.

وتعد نظرية **"لويس ويرث" من أشهر النظريات السوسيولوجية** التي تنطلق من مفاهيم أيكولوجية معتدلة. والتي عنيت بإبراز خصائص المجتمع الحضرى والثقافة الحضرية.

ثالثا:مناهج البحث فى علم الاجتماع الحضرى:

يعتمد علم الاجتماع الحضرى إلى حد كبير على مناهج البحث المستخدمة في علم الاجتماع العام، وهناك عدد من المناهج يستخدمها هذا العلم فى دراسة الظاهرة الحضرية من أهمها ما ياتى:

(١): الوحدة الحضرية: منهج جغرافى –ديمجرافى:

يعد الأسلوب الوحدة الحضرية واحدا من اشهر الأساليب المستخدمة فى دراسة التحضر وقد يرجع ذلك إلى الخصائص النوعية التى يتسم بها والتى تشجع دارسى هذا الموضوع على اتباع ذلك المنهج ومن الطبيعى أن تعكس هذه الخصائص مضمون ذلك الأسلوب ومكوناتها ويمكن غيجازها فى ست رئيسية:

أولها : أن الحدود الإدارية تلعب دوراً أساسياً فى تشكيل الوحدة الحضرية.

ثانيها: يمثل البناء المكانى سمة أساسية من سمات الوحدة الحضرية.

ثالثها: يؤثر التركيب الداخلى للوحدة الحضرية على تشكيل نمط التحضير بها.

رابعها: يلعب السكان دورا بالغ الأهمية فى تحديد هوية الوحدة الحضرية.

خامسها: يعد النمو سمة مميزة من سمات الوحدة الحضرية ويقصد بالنمو هنا نمو الأنشطة والسكان إلى جانب النمو المكانى.

سادسها: تتمتع الوحدة الحضرية بخاصية النسبية فليست هناك قواعد عامة يتم بمقتضاها تشكيل الوحدة الحضرية.

غير أن ذلك المنهج –شأنه شأن غيره من المناهج - لم يسلم من النقد من قبل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بعامة ومسألة التحضر بخاصة، فقد نبه علماء الاجتماع إلى خطورة استخدام هذا المنهج المكانى وحده فى دراسة موضوع التحضر واعتمدوا على الدراسات الأمبريقية المتاحة عن المجتمعات الحضرية فى التأكد على أنه رغم تنوع الأمكنة الحضرية واختلافها فإن سمة التحضر ظلت كما هى واضحة -رغم اختلاف أشكالها وأنماطها - المر الذى يعكس أن متغير المكان ليس كافيا وحده سواء فى صياغة فكرة التحضر أو فى الاعتماد عليه كمنهج للدراسة.

(٢): المنهج التاريخى – المقارن:

يمثل التاريخ بعداً أساسياً وهاماً فى تشكيل ملامح الأوضاع المعاصرة وفى تصور الرؤى نحو الأحوال المستقبلية لأى مجتمع من المجتمعات وإذا كان الاستناد على التاريخ مفيدا فى تحليل الظواهر التى تهتم دراستها كل فروع العلم الاجتماعى فإنه يبرز أكثر إفادة عندما

نتناول بالدراسة نمطاً معيناً من المجتمعات، فالتعرف على الأحوال المعاصرة للنمط الريفى أو الحضرى أو البدوى مثلا يكاد لا ينفصل إطلاقاً عن ظروفه التاريخية التى مر بها، فالتاريخ مقدمة ضرورية لدراسة الواقع الحالة واستخدامه يتطلب توافر مهارات خاصة من قبل الباحث ويعد النمط الحضرى أحد النماذج التى تستوجب توظيف المنهج التاريخى لدراسته والتعرف على طبيعة الظواهر القائمة به، فالظاهرة الحرية ظاهرة تاريخية الأصل حيث أن نشأتها قد تمت من خلال مراحل تاريخية طويلة، الأمر الذى دفع البعض من علماء الاجتماع إلى القول بأن العلاقة بين التحضر والتاريخ هى تماماً العلاقة بين السبب والنتيجة وأن كلا منهما يلعب دور السبب مرة والنتيجة مرة أخرى وبشكل تبادلى ويبدو أن المنهج التاريخى قد ارتبط بشكل تلقائى بدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة حيث أن استخدامه فى دراستها يساعد على تحديد عناصرها تحليلاً يفيد فى تأصيلها والبحث عن كل ما يرتبط بعوامل تكوينها والظروف التى أحاطت بنشأتها بحيث يمكن تفسير الأوضاع الحالية للظاهرة فى ضوء تاريخها كما يمكن التنبؤ بها اعتماداً على تلك الجذور التاريخية.

وثمة اتفاق بين العلماء على الربط بين المنهجين التاريخى والمقارن فى منهج واحد ليصير تاريخيا مقارنا ويؤسسون وجهة نظرهم استنادا إلى الصلة الوثيقة بين هذين الإطارين والتى نبعت من دراسة تاريخ المدن والمراكز الحضرية دراسة وصفية مسألة غير كافية فى الاستدلال على جوهر عملية التحضر والتعرف على مشكلاته، ومن ثم برزت الدراسات الحضرية المقارنة لتحكى خبرة المجتمعات وتجاربها فيما يتصل بتلك العملية التى تمر بها وتترك أثرها على كل جوانب الحياة فيها.

(٣): منهج التحليل السوسيوأنثروبولوجى:

يعد هذا المنهج أحد المناهج المستخدمة فى دراسة التحضر ويستهدف تفسير الظواهر الحضرية التى يشهدها المجتمع فى ضوء متغيرات اجتماعية وأنثروبولوجية، وقد تعرض كثير من دارسى التحضر لاستخدام هذا المنهج سواء بشكل جزئى هامشى أو بصورة كلية شاملة وفى كل الأحوال كان شغلهم الشاغل هو البحث عن مكونات الإطار الاجتماعى المفسر لظاهرة الحضرية وعملية التحضر بالمجتمعات.

وتميل الدراسات السوسيوأنثروبولوجية فى ميدان التحضر والمدنية إلى التعرف عن قرب على العناصر الاجتماعية –الثقافية التى تحكم الحياة الحضرية وتؤدى إلى صياغة أنساق تقليدية أو مستحدثة من القيم التى تشجع أو تعيق مجالات النمو بالمدينة.

وقد ظهر فرع الأنثروبولوجية الحضرية UrbanAnthropology ليتناول مقومات الحياة الثقافية الحضرية فيدرس خلال البحوث الأمبيريقية الأنماط الثقافية الحضرية والكيفية التى يتعامل الأفراد بمقتضاها مع هذه الأنماط، فضلا عن محاولته التعرف على المشكلات الواقعية التى يتعرض لها النمط الثقافى السائد بالمدينة وتفاعلات الأفراد معه والآثار الناجمة عن النمط الثقافى السائد بالمدينة والتفاعلات الأفراد معه والآثار الناجمة عن ذلك.

ويعد البناء الاجتماعى الحضرى –بما يشمله من تركيب اجتماعى - واحدا من الموضوعات الرئيسية التى يتعرض لها منهج التحليل السوسيوأنثروبولوجى للدرجة التى حدت ببعض الباحثين إلى القول بان كل المشكلات التى يعانى منها مجتمع ما إنما ترجع على طبيعة بنائه الاجتماعى القائم من حيث تأثيره –سلباً أو إيجاباً - على

التعامل مع المتغيرات المجتمعية سواء كانت: اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. ويتحمس البعض الآخر لذلك البناء حين يتصوره بمثابة المرآة الحقيقية التى تعكس بوضوح وصدق كل ما يقع فى المجتمع من أحداث.

ولا ريب أن منهج التحليل السوسيوأنثروبولوجى يساعد إلى درجة بعيدة فى فهم عناصر البناء الاجتماعى ومكوناته بالمجتمع الحضرى فهو يقف بنما على الخصائص العامة للمكان الحضرى سواء المتصلة منها بالأنشطة المادية أو المرتبطة بالطاقة البشرية كما انه منهج يتيح بسهولة إمكانية معالجة الوظائف التى تمارسها المدن من خلال ما يمكن إجراؤه من دراسات أمبيريقية تفذ إلى أعماق المجتمع وواقعه، وفضلاً عن ذلك فهو يمكننا بصفة خاصة من دراسة المظاهر الثقافية لنمو المدن وتطورها وذلك بما يضمه من أساليب فنية وأدوات تعطى فرصة أكبر للباحث على استقاء المعلومات والبيانات من مصادرها الأولية، الأمر الذى يؤدى إلى معرفة أعمق بالسمات الثقافية للمجتمع.

ورغم أن السوسيولوجيين كانوا أسبق من الأنثروبولوجيين فى دراساتهم للنمط الحضرى (وبخاصة عملية التحضر) إلا أن البحوث السوسيولوجية كانت قد أصيبت –فى الثلاثينيات والستينيات - بنوع من الضحالة الناتجة عن تكرار ذات البحوث لنفس الظواهر، فضلاً عن تركيزها فى دول العالم المتقدم والإهمال شبه الكامل للظواهر الحضرية التى يعانى منها المجتمع النامى... ومن هنا تلقف الأنثروبولوجى طرف الخيط وبدأوا ينسجون نظرياتهم ويضعون مناهجهم ويجرون بحوثهم على كافة المجتمعات مع التركيز على المتخلفة منها حيث برزت نوعية خاصة من الظواهر الحضرية التى لم يكن لها نظير فى المجتمعات

المتقدمة وتشكل فى ذات الوقت أهمية خاصة فى مجال الأنثروبولوجية الحضرية.

خلاصة القول أن علم الاجتماع الحضرى يستطيع أن يستخدم العديد من المناهج البحثية لدراسة الظاهرة الحضرية حتى يمكن تحليلها وعلاج المشكلات التى تنجم عن هذه الظاهرة حتى يمكن النهوض بالمجتمعات وتحقيق التقدم المنشود

◆◆◆

الفصل الرابع

تحـديات ومشـكلات الحضـر المصـري وقاطني العشوائيات:

تمهيد:

تؤكد معظم الدراسات والتحليلات السوسيولوجية على أن المدن في البلدان النامية بشكل عام تعاني من العديد من المشكلات الحضرية ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضاً على الصعيدين الثقافي والسياسي. ناهيك عن المشكلات البيئية الحضرية على اختلاف أنماطها وتنوع وتباين درجة خطورتها. كما أن هذه المشكلات الحضرية المتنامية والمتشابكة يصعب فهم وتشخيص وتحليل أي منها بمعزل عن المشكلات الحضرية الأخرى. كما أن مواجهة أي من هذه المشكلات لايتحقق بعيداً عن مواجهة المشكلات الأخرى.

ومن جانب آخر، فإن هذه المشكلات الحضرية ليست بمعزل عن المشكلات الاجتماعية العامة التي تعاني منها البلدان النامية، والتي تمثل

جزءاً لا يتجزأ من مشكلات التخلف والتبعية التي تعيشها هذه المجتمعات منذ فترات تاريخية، وبخاصة في فترات مابعد استقلالها السياسي وحتى الآن

ومن الأهمية بمكان أن نعرض لنماذج من المشكلات الحضرية التي تعاني منها مدن البلدان النامية، وذلك لفهم درجة خطورة تلك المشكلات والمؤشرات التي تدل على ذلك، وكذلك عواملها وأسبابها المختلفة من جانب، ومدى امكانية مواجهة تلك المشكلات في ظل التحديات التي تعيشها البلدان النامية من جانب آخر. تلك التحديات التي تفرضها التغيرات العالمية في عصر العولمة Globalization بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاعلامية والتكنولوجية....وغير ذلك).

وفي ضوء ذلك، يمكننا تصنيف تلك المشكلات إلى:

أولاً: المشكلات الاقتصادية.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية.

ثالثاً: المشكلات البيئية.

وعلى الرغم من تصنيف المشكلات الحضرية التي سوف نتناولها على هذا النحو، إلا أننا نرى أن هذا التصنيف يُعد تصنيفاً تعسفياً، فالمشكلات الحضرية مشكلات معقدة ومتشابكة، ومن ثم تتطلب تبني رؤية شمولية لفهمها وتشخيصها وتحليل جوانبها وأبعادها المتنوعة والمتعددة. فمشكلة البطالة مثلاً ليست منفصلة عن مشكلات أخرى كالفقر والجريمة والأمية والاسكان الحضري، وانخفاض الانتاجية وتدهور الاقتصاد الحضري، كما أنها ليست منفصلة كذلك عن مشكلات

البيئة الحضرية كالازدحام والتلوث بأشكاله المختلفة، فضلاً عن المشكلات التي تتعلق بالبنية الأساسية Infrastructure، إلى جانب المشكلات الثقافية، ومشكلات التكيف الاجتماعي...وغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى.

أولاً: المشكلات الاقتصادية:

لا شك أن النمو السريع الذي تشهده البنى الحضرية في البلدان النامية بشكل عام، قد أصبح يمثل مصدر ازعاج للعديد من الحكومات والأنظمة السياسية وبخاصة خلال العقود القليلة الماضية، وذلك لارتباطه بالعديد من المشكلات. وتزداد خطورة تلك المشكلات في الواقع الحضري لتلك البلدان إذا وضعنا في الاعتبار عجز برامج التنمية الاقتصادية عن تحقيق أهدافها، حيث أصبح النمو الحضري السريع يتجاوز كثيراً معدلات النمو الاقتصادي الذي تحققه هذه المجتمعات. ومن ثم فإن المردودات الاقتصادية التي ستحققها بعض الدول عن طريق تطوير قطاعاتها الصناعية والانتاجية سواء على الصعيد الريفي أو الحضري سوف تمتصها الزيادة السريعة في السكان من جانب، واستمرار الاستثمار في المجالات غير الانتاجية من جانب آخر.

ولذلك فإن استمرار هذا الوضع سوف يُزيد من تدني مستوى الدخل القومي، ومن ثم مستوى الدخل الفردي. الأمر الذي يصاحبه ركوداً اقتصادياً ملحوظاً على كافة الأصعدة والمستويات. ومن مظاهر ذلك تلك المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات الحضرية في معظم البلدان النامية بشكل عام، والمدن العربية بشكل خاص. ويأتي في مقدمة هذه المشكلات الاقتصادية تضخم القطاع غير المنتج (قطاع الخدمات) أو الأعمال الهامشية.

والواقع أن تضخم هذا القطاع غير المنتج يُعد دليلاً على المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدن العواصم على الصعيدين: الاقليمي والعربي، فضلاً عن الصعيد المحلي داخل كل مدينة عربية. كما أن تضخم هذا القطاع يُعد كذلك تجسيداً للنمو غير المتوازن والذي يعبر عن عدم قدرة الاقتصاديات الحضرية على النمو بالشكل الذي يستوعب النمو المتزايد للسكان الحضريين من جانب، والارتفاع المستمر لمعدلات الفقر والفقراء الحضريين من جانب آخر.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن البناء الحضري في البلدان النامية بعامة، والمدن العربية بخاصةيتميز بمجموعة من السمات والخصائص المشتركة منها: تضخم حضري يتجاوز الامكانيات المادية والاقتصادية للمدن، وعجز القطاعات المنتجة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين الريفيين الذين يفتقرون غالباً إلى الخبرة والمهارة والكفاءة المهنية التي تُعد شروطاً ضرورية وأساسية للالتحاق بالعمل غي هذا القطاع.

ولا شك في أن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البنى الحضرية والاقتصاديات الحضرية على مستوى مدن البلدان النامية ترتبط بغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى: الاجتماعية والثقافية والبيئية. ومن ثم يصعب فهم وتحليل أي منها بمعزل عن المشكلات الأخرى. حيث تعتبر هذه المشكلات جميعها انعكاساً لعدم قدرة الاقتصاد الحضري (وبخاصة القطاعات الانتاجية) عن استيعاب النمو السكاني المتزايد والذي يمثل ضغطاً وعبئاً ثقيلاً على المرافق والخدمات الحضرية.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية:

الواقع أن النمو الحضري السريع الذي تشهده مدن البلدان النامية خلال العقود الأخيرة، والذي لا يتناسب مع مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته هذه البلدان قد أسهم في ظهور وتنامي العديد من المشكلات الاجتماعية الحضرية، تلك المشكلات لا تنفصل عن مشكلات اجتماعية عامة تعاني منها هذه المجتمعات. هذه المشكلات الاجتماعية هى انعكاس لواقع التخلف وحالة التبعية التي تعيشها هذه المجتمعات منذ سنوات سواء خلال المرحلة الاستعمارية، أو في مراحل ما بعد الاستقلال السياسي.

ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها البنى الحضرية في البلدان النامية: مشكلة البطالة، ومشكلة الجريمة بانماطها المختلفة، ومشكلة الأمية، ومشكلة الاسكان، ومشكلة النمو المتزايد للمستوطنات الفقيرة والعشوائية، ومشكلات الطفولة وبخاصة الأحداث المنحرفون، وأطفال الشوارع، فضلاً عن مشكلة الفقر الحضري، ومشكلة الادمان...وغيرها من المشكلات الاجتماعية الحضرية الأخري والتي تعتبر امتداداً لمشكلات أجتماعية عامة على المستوى القومي بشكل عام.

- **المناطق العشوائية في حضر صعيد مصر: قنا واسوان نموذجان:**
- **المناطق العشوائية بمدينة قنا :**

تقع مدينة قنا على الجانب الشرقى لنهر النيل، ويبدأ منها طريق قنا –سفاجا الذى يربط محافظة البحر الأحمر ببقية المدن والمحافظات التى تقع على امتداد وادى النيل، وتتكون مدينة قنا من جزئين يفصل

بينهما خط السكة الحديد وطريق القاهرة – اسوان السريع، وترعة الكلابية،

وبمدينة قنا ٦ مناطق عشوائية ، ويقع فى كل جزء منها ثلاث مناطق، حيث يقع فى الجزء الغربى منها كل منطقة الحميدات، ومنطقة المنشية، ومنطقة عزبة سعيد، أما الجزء الشرقى لمدينة قنا، فيوجد به كل من منطقة المعنا، ومنطقة عزبة البوصة، ومنطقة الشيخ يونس، هذا ويبلغ عدد سكان المناطق العشوائية بمدينة قنا حوالى ٥٤.٥٠٠ نسمة، أى أنهم يمثلون نسبة ٣٧٪ من جملة سكان المدينة.

توضحها الخريطة الاتية للمناطق العشوائية بمدينة قنا :

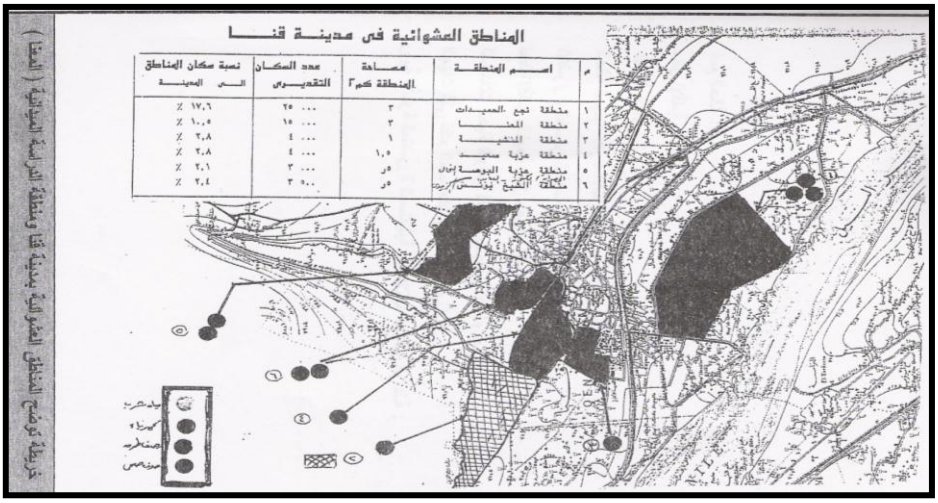

م	اسم المنطقة	مساحة المنطقة كم٢	عدد السكان التقديرى	نسبة سكان المناطق الى المدينة
١	منطقة نجع الحميدات	٣	٢٥ ...	٪ ١٧,٦
٢	منطقة المعنا	٣	١٥ ...	٪ ١٠,٥
٣	منطقة المنشية	١	٤ ...	٪ ٢,٨
٤	منطقة عزبة سعيد	١,٥	٤ ...	٪ ٢,٨
٥	منطقة عزبة البوصة (نجاوى)	٥ر	٣ ...	٪ ٢,١
٦	منطقة الشيخ يونس الكريم	٥ر	٣ ٥٠٠	٪ ٢,٤

(١): **منطقة الحميدات**:

هى قرية تقع على الجانب الشرقى لنهر النيل، وقد ورد فى تاج العروس أنها كانت تسمى المونسية، وذلك نسبة مؤنس الخادم الذى جاء إلى مصر لقتال المغاربة فى أيام المقتدر، ومنذ عام ١٨٧٠م عرفت باسمها الحالى (الحميدات) نسبة إلى جماعة من العرب يعرفون بعرب الحميدات

وبسبب كثرة أعمال الضبط والإدارة بمدينة قنا، أصدر وزير الداخلية قراراً فى ١٥ مايو ١٩٤٠م بفصل مدينة قنا وقرية الحميدات من بلاد مركز قنا هما وملحقاتهما وجعلهما مأمورية قائمة بذاتها ثم ألغيت قرية الحميدات من جدول القرى وأصبحت شياخة مستقلة ضن مكونات مدينة قنا بالقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠.

ومنطقة الحميدات تقع فى الجزء الشمالى الغربى من مدينة قنا، حيث يحدها من الغرب نهر النيل ومن الشرق مدينة قنا ومن الشمال والجنوب أراضى زراعية.

وتتكون ن تسع نجوع هى: نجع نصر الله – نجع إبراهيم – نجع على أبو زيد – نجع العمدة – نجع سعد – نجع عبيد – نجع جرير – نجع منصور – نجع محمد عبد العال، ومساحتها ٣ كليومتر٢، ويقدر عدد سكانها بحوالى ٢٥.٠٠٠ نسمة ، ويعمل كثير منهم بالنشاط الزراعى بحكم طبيعة المنطقة، والبعض منهم يعملون فى الوظائف الحكومة والأعمال الحرفية، وغالبيتهم يقيمون فى مساكن ملك خاص، كما أن المساكن فى هذه المنطقة تجمع بين نمط المسكن الريفى والمسكن الحضرى، فهناك المبانى المقامة بالطوب الأحمر والمسلح ومشيدة على النظام الحديث، وقد يبلغ ارتفاعها فى بعض المبانى إلى خمسة طوابق، وعلى العكس من ذلك فإن بعض النجوع ما زال يغلب عليها الطابع الريفى للمسكن، حيث لا تزال توجد المساكن المقامة بالطوب اللبن والمسقوفة بأعواد الأشجار والتى تتكون من طابق واحد أو طابقين على الأكثر.

(٢): **منطقة المعنا**:

تقع منطقة المعنا فى الجزء الشمالى الشرقى من مدينة قنا، حيث يحدها من الغرب طريق القاهرة – اسوان السريع، ومن الشرق أراضى صحراوية، ومن الجنوب طريق قنا – سفاجا، ومن الشمال أراضى زراعية ومساحتها ٣ كم٢، وقدر عدد سكانها بحوالى ١٥.٠٠٠ نسمة يعمل غالبيتهم فى الأعمال الحكومية والحرفية، بالإضافة إلى أن البعض منهم يعملون فى النشاط الزراعى. وهذه المنطقة منفصلة تماماً عن الكتلة السكنية لمدينة قنا، ويغلب عليها الطابع الريفى للمسكن، حث أن معظم المساكن بها مقامة بالطوب اللبن ومكونة من طابق أو اثنين، وشوارعها ضيقة ومتعرجة وغير مرصوفة، فلشكل المورفولوجى لهذه المنطقة لا يوحى بأنها جزء من مدينة، وإنما يجعلها تأخذ الشكل المعتاد لمعظم القرى المصرية

وترجع نشأة هذه المنطقة إلى عام ١٩٥٤، حيث غمرت السيول مدينة قنا، ودمرت مساكنها وكانت الخسائر كبيرة وفادحة، وعلى أثر ذلك فقد نشأت الحكومة فى منطقة المعنا مساكن لإيواء المتضررين من السيول ، وبجوار تلك المساكن انتشرت المساكن العشوائية فى هذه المنطقة، حيث قام الأهالى الذين فى حاجة إلى السكن بالبناء بشكل عشوائى وبدون تخطيط فى بقية المنطقة وإلى جوار مساكن الإيواء، وقد ساعد على ذلك أن تلك المنطقة تقع عند ملتقى طريق سفاجا – قنا بطريق القاهرة – أسوان السريع، مما سهل حركة انتقال السكان إليها وشجعهم على الإقامة بها، وهذا بالإضافة إلى رخص تكاليف الإقامة بها وملاءمتها للظروف الاقتصادية لغير القادرين على توفير مسكن بالمدينة ذاتها.

ولما كانت منطقة المعنا تقع فى مخرات السيول، فإن الأمر قد تكرر فى نوفمبر ١٩٩٦ . حيث اجتاحت السيول مدينة قنا، وغمرت المياه منطقة المعنا على وجه الخصوص، مما أدى إلى تهدم كثير من منازلها، وخاصة المقام منها بالطوب اللبن، وقامت الحكومة على أثر ذلك بتصميم نموذج للمسكن الحضرى الحديث، وتم إنشاء منازل لمن تهدمت مساكنهم على نفقة الدولة، كما تم توسيع بعض الشوارع، وذلك من منطلق التطوير والارتقاء بهذه المنطقة، ويسود فى تلك المنطقة نمط المسكن الخاص، حيث تقل بها ظاهرة المساكن أو الشقق المؤجرة، لعدم وجود أية أنشطة خدمية أو تجارية بها تعمل على جذب مهاجرين إليها أو عمالة ترغب فى الإقامة بها وتحتاج إلى المسكن المؤجر.

(٣): **منطقة المنشية** :

تقع منطقة المنشية فى الجزء الشمالى من مدينة قنا، حيث يحدها من الشمال طريق كوبرى دندره، ومن الجنوب والغرب مدينة قنا، ومن الشرق منطقة عزبة سعيد، ومساحتها حوالى ١ كم٢، ويقدر عدد سكانها بحوالى ٤٠٠٠ نسمة ، وترجع نشأة هذه المنطقة إلى عام ١٩٧٥، فقد كانت تلك المنطقة عبارة عن اراضى زراعية، ونظراً للزيادة الطبيعية للسكان فقد زحف إليها العمران، وتتميز هذه المنطقة بأن معظم المساكن بها مقامة بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة، ويسود بها أكثر من نمط للإسكان، حيث يوجد نمط المسكن الذى تقيم به مجموعة من السر القرابية، كما يوجد بها نمط المسكن الخاص (الملك) الذى تقيم فيه أسرة واحدة، وأيضاً بها نمط إسكان الشقق سواء بالملك أو الإيجار، ويعمل معظم المقيمين بها بالأعمال الخدمية والوظائف الحكومية بالمدينة .

(٤): منطقة عزبة سعيد :

تقع منطقة عزبة سعيد فى الجزء الشمالى من مدينة قنا، ويحدها من الشمال أراضى زراعية ثم طريق كوبرى دندرة، ويحدها من الجنوب مدينة قنا، ويحدها من الشرق خط السكة الحديد، ومن الغرب منطقة المنشية، ومساحتها حوالى ١.٥ كم٢، وقدر عدد سكانها بحوالى ٤٠٠٠ نسمة ، وترجع نشأتها إلى فترة السبعينات من هذا القرن، وذلك كامتداد طبيعى للكتلة السكنية لمدينة قنا التى امتدت بسبب الزيادة المضطردة للسكان والحاجة إلى السكن ، ومعظم المساكن فى تلك المنطقة مقامة بالطوب الأحمر والمسلح ويسود بها نمط المسكن الخاص والإسكان المشترك والشقق المؤجرة، ويعمل معظم المقيمين بها بالأعمال الحرفية والوظائف الحكومية.

(٥): منطقة عزبة البوصة:

تقع عزبة البوصة فى الجزء الشمالى من مدينة قنا، ويحدها من الشمال أراضى زراعية ويحدها من الجنوب الشارع المتصل بين مقر جامعة جنوب الوادى ومسجد سيدى عبد الرحيم القنائى، ويحدها من الشرق منطقة الشئون السكنية، ومن الغرب مدافن المسلمين وتقدر مساحة هذه المنطقة بحوالى ٥٠٠ متر مربع، وعدد سكانها حوالى ٣٠٠٠ نسمة، وترجع نشأتها إلى عام ١٩٥٤م، حيث قامت الحكومة بإنشاء مساكن لإيواء المتضررين من السيول إلى جوار تلك المنطقة، وأيضاً إنشاء مصنع للغزل والنسيج فى عام ١٩٦٠ ، بالإضافة إلى إنشاء بعض مقار المصالح الحكومية، مثل مصلحة الطب البيطرى، ومديرية القوى العاملة، وجوازات قنا، وتصاريح العمل، ومصنع الأعلاف، ومبنى الإذاعة والتليفزيون، وفى عام ١٩٧٨ تم إنشاء منطقة تجنيد قنا، وقد أدى ذلك إلى تشجيع المواطنين

على الانتقال والإقامة فى هذه المنطقة لقربها من مقار أعمالهم، ومعظم المقيمين بها يعملون بها ويعملون فى قطاع الخدمات بالمصالح الحكومية، كما يقيم بها بعض طلاب المدارس والجامعات المغتربين عن مدينة قنا .

(٦): **منطقة الشيخ يونس**: :

تقع منطقة الشيخ يونس إلى الشمال من مسجد سيدى عبد الرحيم القنائى، ويحدها من الغرب طريق القاهرة – أسوان وترعة الكلابية، ويحدها من الشرق منطقة النحال، ومن الجنوب مدينة قنا، ومن الشمال طريق قنا – البحر الأحمر، ومساحتها حوالى ٥٠٠ متر مربع، ويقدر عدد سكانها بحوالى ٣٥٠٠ نسمة ، ومعظمهم يعملون فى الأعمال الحرفية والزراعية والوظائف الحكومية. وقد أنشئت هذه المنطقة خلال فترة السبعينات كامتداد عمرانى لمدينة قنا.

خريطة المناطق غير الامنة بمدينة قنا

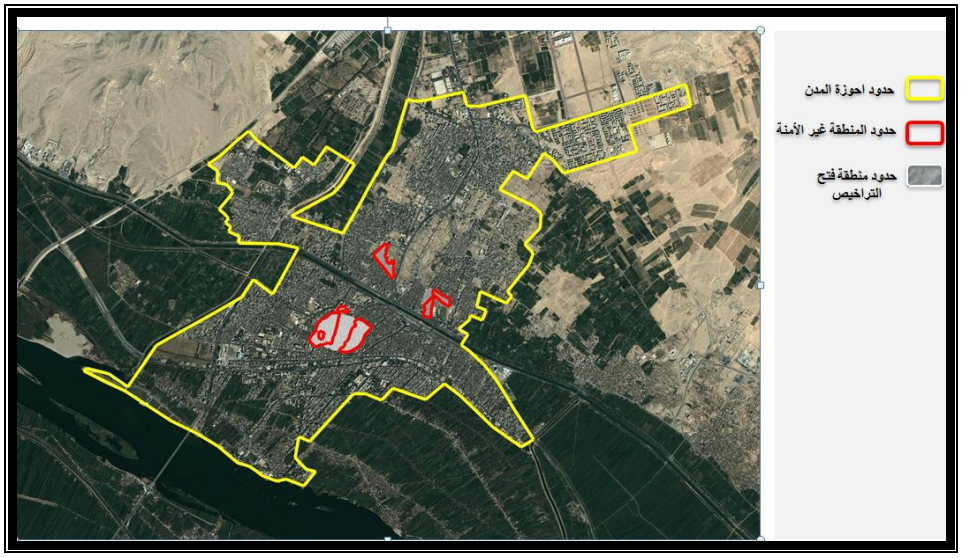

تطوير المناطق العشوائية غير الامنة بمحافظة قنا

- **منهجية إعداد خطة العمل**

تتكون خطة عمل مشروع تطوير المناطق العشوائية من خمس مراحل أساسية هي مرحلة رصد الوضع الراهن، مرحلة إعداد الخطة العمرانية، مرحلة إعداد الخطة الزمنية، مرحلة إعداد الخطة المالية وتنتهي بإعداد إتفاقية التعاون بين الجهات المشاركة في تنفيذ المشروع تمهيداً لتوقيعه والبدء في الأنشطة التنفيذية. وتسعى هذه الخطة إلى وضوح الرؤية والأعمال التي سيتم تنفيذها ومتطلباتها القانونية والمؤسسية من قدرات فنية ومالية وآليات ووسائل التنفيذ.

وتتكون خطة عمل المشروع، من خمس مراحل رئيسية، كما هو موضح بالشكل رقم (١):

- رصد الوضع الراهن.
- إعداد الخطة العمرانية.
- إعداد الخطة الزمنية.
- إعداد الخطة المالية.
- إعداداتفاقية التعاون.

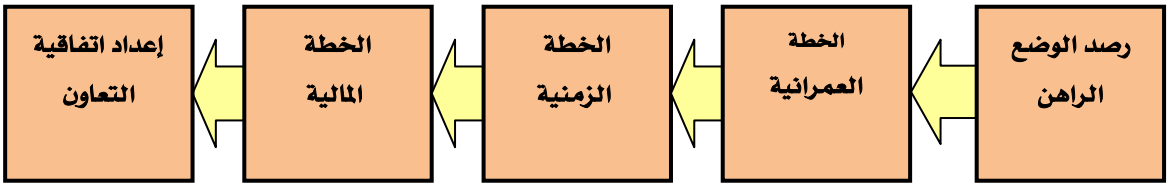

شكل (٤) مراحل إعداد خطة العمل

- **الإطار التنظيمي لخطة التطوير**

يتحدد الإطار التنظيمي لمشروع التطوير بعد موافقة السكان بالأغلبية على المشاركة في المشروع من خلال إنشاء جمعية إسكان تعاوني بالتشارك بين كل من المحافظة وملاك الأراضي والوحدات بالمنطقة حيث يتم الآتي:

١. تشكيل لجنة طبقاً لقانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ لعمل حصر تفصيلي لملاك الأراضي والوحدات بالمنطقة وتحدد الملكية بعد خصم ضوائع التنظيم طبقاً للمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة.

٢. يتم عمل دراسة تقييم عقاري لتقدير قيمة الأرض بكل قطعة حتى يتسنى تحديد قيمة الأسهم التي سيشارك بها مالك الأرض.

٣. يتم تأسيس الجمعية بعد الرجوع للاتحاد التعاوني الإسكاني لتحديد الحد الأدني لعدد الأعضاء ورأسمال التأسيس.

٤. تتكون أسهم المحافظة من قيمة الأراضي أملاك الدولة الواقعة في المنطقة وقيمة المباني والعقارات التي تقوم بإنشاءها لنقل الشاغلين بالإيجار.

٥. تتكون أسهم الأفراد من قيمة الأراضي التي يمتلكها ويجوز له الحصول على المزيد من الأسهم بمقابل نقدي.

٦. يتم إبرام إتفاق بين الجمعية والمحافظة للحصول على قرض لتمويل بناء الوحدات (من عائد تطوير مناطق غير آمنة أخرى).

٧. يمكن طرح الدور الأرضي والأول من العمارات التي تُنشئها الجمعية تجاري وإداري سواء بالبيع أو حق الإنتفاع لتسديد القرض الذي تم الحصول عليه من المحافظة (بعد استيفاء حقوق الشاغلين).

- **دور الجمعية**:

تقوم الجمعية بتجميع الحيازات وعمل مشروع لتقسيم الأراضي بالمنطقة، مع تخصيص مساحات لإنشاء عمارات لتسكين الشاغلين ثم تقوم بأحد البدائل التالية أو الدمج بينها:

طرح قطع الأراضي للبيع لأعضاء الجمعية، ويجوز أن يتشارك أكثر من عضو في قطعة الأرض الواحدة ولكن بالمشاع حيث يتم إقتسام المبنى بعد الإنتهاء منه وليس اقتسام قطع الأراضي، مع خصم قيمة الأسهم التي يملكها في الجمعية من قيمة الأرض وتسديد باقي ثمن الأرض (إن وجد) على أقساط يتم تحديد مدتها بقرار من مجلس إدارة الجمعية، وفي هذه الحالة يجوز للعضو أن يقوم ببناء العقار بنفسه أو التقدم بطلب للجمعية لكي تقوم ببناء العقار وتسديد قيمة المباني على أقساط يتم تحديد مدتها بقرار من مجلس إدارة الجمعية.

تقوم الجمعية بتقسيم الأراضي وبناء عمارات ثم توزيع الوحدات على الأعضاء من ملاك الأراضي والوحدات طبقاً لقيمة الأسهم التي يمتلكها العضو بالجمعية وبعقود ملكية مسجلة شاملة تمليك النسبة من الأرض، على أن يقوم العضو باستكمال باقي قيمة الوحدات (إن وجدت) على أقساط يتم تحديد مدتها بقرار من مجلس إدارة الجمعية، مع السماح للعضو بامتلاك أكثر من وحدة بنفس العقار أو إمتلاك عقار

بالكامل أو إمتلاك أكثر من عقار طبقاً لقيمة الأسهم التي يمتلكها بالجمعية والتي تمثل ملكيته الأصلية من أراضي المنطقة.

تخصيص مساحات من الأراضي لإنشاء عمارات يتم طرح وحداتها بنظام الإيجار (أصول مملوكة للجمعية) مع استخدام الدورين الأرضي والأول تجاري وإداري.

شراء أراضي أملاك دولة من المخصصة لمشروعات الإسكان التعاوني وطرحها على السكان أو إنشاء مشروعات إسكان خاص بالجمعية وطرحها للأعضاء كأولوية لحين الإنتهاء من تطوير المنطقة بالكامل.

بنود يجب مراعاتها للحفاظ على حقوق المساهمين في الجمعية:

في حالة تأخر العضو عن سداد الأقساط المستحقة عليه لمدة سنة كاملة، يتم سحب الأرض أو العقار أو الوحدة منه وطرحها مرة أخرى مع منح الأولوية للأعضاء.

قبول عضوية الورثة حيث يتم توريث حقوق المساهمين للورثة الشرعيين طبقاً للقانون.

يجوز للجمعية الانتفاع بما تقره المادة رقم ٦٧ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن شراء أراضي الدولة المخصصة لوحدات الإسكان التعاوني بتخفيض قدره ٢٥٪ من الثمن المقرر وقت البيع، ويجوز زيادة نسبة التخفيض بما لا يجاوز ٥٠٪ بموافقة وزير المالية، حيث تقوم الجمعية بعمل مشروعات إسكان على تلك الأراضي أو طرحها للأعضاء بأسعار أقل من قيمتها بنسبة تحقق منفعة للأعضاء وتحقق فائض للجمعية

انتفاع الجمعية بما يسمح به القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ من اعفاءات والموضحة بالمادتين رقم ٦٦ و٦٩ بالقانون.

يجوز للجمعية طرح الأراضي بعد تقسيمها أو إنشاء عمارات وطرح وحدات مع إعطاء الأولوية لأعضاء الجمعية.

تقدم الجمعية تسهيلات للأعضاء في تسديد باقي قيمة الأراضي أو العقارات التي يحصل عليها من الجمعية وبضمان الأرض أو العقار.

يحق للعضو التقدم للجمعية بطلب لبناء عقار على الأرض التي سبق حصوله عليها من الجمعية، على الا تزيد قيمة الأقساط المستحقة عليه عن قيمة الأصول التي يمتلكها سواء أراضي أو وحدات أو عقارات أو أسهم في الجمعية.

في حالة حصول العضو على أراضي يتم الإلتزام بما ورد بالمادة رقم ٧ من الأحكام العامة الواردة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بحيث يجوز للجمعية إلغاء تخصيص الأرض للعضو إذا لم يقم ببناء الوحدة خلال ٥ سنوات من تاريخ قرار التخصيص كاملة المرافق.

يجوز للجمعية الاستمرار في عملها بعد الإنتهاء من تطوير منطقة قلب قنا من خلال القيام بمشروعات أخرى مع تسديد الأعضاء اشتراكات طبقاً للقانون، كما يجوز حل الجمعية بعد الإنتهاء من أداء المشروع.

٥. الخطة الزمنية

١.٥ مراحل التطوير

- عرض المشروع على السكان وملاك الأراضي بالمنطقة والحصول على موافقتهم على تأسيس جمعية إسكان مشتركة مع المحافظة،
- حصر شاغلي الوحدات والملاك بدون أرض والملاك بالأرض وملاك الأراضي،

- استصدار قرار من المحافظ بتخصيص أراضي المنطقة التخطيطية الثالثة للاستخدام السكني المختلط،
- إجراءات تأسيس جمعية الإسكان وإعداد النظام الداخلي لها طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١،
- إجراءات التقييم العقاري وتقدير الأصول وتحديد قيمة الأسهم الخاصة بالأعضاء،
- إخلاء الأراضي أملاك المحافظة وتسليمها للجمعيةوالتي تمثل أسهم المحافظة في الجمعية،
- حصول الجمعية على قرض من المحافظة لبناء الوحدات السكنية والتجارية لنقل الشاغلين،
- تنفيذ أعمال إنشاء عدد ٨ عمارات سكنية وكذلك إنشاء محلات تجارية على مساحة ٥١١.٨م٢ شاملة أعمال التصميم وإستخراج التراخيص وطرح وإسناد الأعمال والإشراف على التنفيذ والمتابعة،
- تنفيذ أعمال تحسين المرافقبموقع إنشاء العمارات والمحلات التجارية،
- نقل الشاغلين للعمارات الجديدة،
- هدم وإزالة المبانيمن باقي المنطقة،
- إعداد مشروع تقسيم لباقي أراضي المنطقة،
- طرح الأراضي وفائض الوحدات السكنية للبيع مع منح الأولوية لأعضاء الجمعية لإستعادة التكلفة،
- رد قيمة القرض للمحافظة،

- **المناطق العشوائية في منطقة الناصرية بمدينة أسوان:**

وحرياً بنا الآن أن نخصص السطور التالية للحديث عن «**الناصرية**» من حيث: **الموقع، ومراحل نشأة، ونمو، وأستقرار السكن العشوائى بها.**

تعد «**منطقة الناصرية**» واحدة من كبرى المناطق الحضرية العشوائية بأسوان والتى أشتق أسمها من أسم الزعيم الراحل «**جمال عبد الناصر**» والتى تتبع النطاق الإدارى لمدينة أسوان إذ تقع فى «**شياخة ثالث**» وتبعد «**الناصرية**» (٢) كيلو متراً شرقاً من مدينة أسوان وتمتد فى الأتجاه الشمالى الجنوبى بمحاذاة جبل صخرى حيث الجزء الأوسط يتجه نحو الشرق بأنحداراً خفيف ويزداد هذا الانحدار فى الأتجاة الشمالى الشرقى ، إذا يبدأ من ارتفاع (٩٣) متر صوب النهر بينما يصل إلى (١٥٠) متر بالداخل وشرق الصحراء الشرقية ومن هذا الارتفاع يستطيع المرء أن يرى نهر النيل والمناطق الخضراء المجاورة له ولا شك أن هذا الموقع يعد ممتازاً حيث يمثل منطقة جذب سكانى فى المستقبل لو خطط تخطيطاً رشيدا.

يتخذ نمو السكن العشوائى فى منطقة الناصرية مكاناً من الجنوب إلى الشمال بامتداد طولى يقدر بحوالى (٢) كيلو متر ومتوسط

عرض يتراوح ما بين(٥٠٠: ٦٠٠) متر ، ويحدها من الغرب مصرف السيل «ترعة كيما» والذى يفصلها عن المناطق الأخرى بأسوان. ويعد هذا الحد أكثر حدود المنطقة وضوحاً وتميزاً .

أما من ناحية الشرق فتمتد المناطق السكنية العشوائية إلى الجبل وفى الجنوب تظهر مناطق سكنية خاصة بالنوبيين كما توجد مناطق سكنية عشوائية أخرى خاصة بهم (أقصد النوبيين) باتجاه الشمال ولكنها أقل ازدحاماً من سالفة الذكر .

لقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن ظاهرة السكن العشوائى، فى بعدها الدينامى، ظاهرة عامة فى المدن المصرية، وهى بالغة التعقيد، تداخلت فيها مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية والفنية والأيكولوجية، من الضرورى الإلمام بها عند تحليل الظاهرة المدروسة سواء على مستوى المجتمع المصرى بصفة عامة أو **مدينة أسوان** بصفة خاصة، أو منطقة الدراسة «**الناصرية**» على وجه الخصوص .

فعلى «**مستوى مدينة أسوان**»، من الطبيعى فهم الأوضاع البنائية والظروف التاريخية التى مرت بها هذه المدينة، والتى ساهمت فى نشأة ونمو واستقرار السكن العشوائى. وهذا يستلزم تحليل وفهم الازدهار والتنمية الصناعية التى أدت إلى وجود طفرة سكانية عجزت مساكن أسوان المحدودة عن استيعابها، فنشأت ونمت وأستقرت مناطق عشوائية، من بينها **منطقة الناصرية** ، التى مرت هى الأخرى **بمراحل تاريخية** : **ظهرت** أولاً من الجنوب، **ونمت** من الشمال ثم الوسط فالغرب ثم الشرق، متأثرة بعوامل الجذب لمدينة أسوان وتوافر الأرض، وفوق ذلك كله الزيادة السكانية، فضلاً عن تضافر مجموعة العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا ما تتبعنا **الأصل التاريخى الاجتماعى** لمجتمع (**الناصرية**) ومراحل نشأة **ونمو واستقرار السكن العشوائى فيه** فى ضوء الشواهد

التاريخية والتى تدعمها الوقائع الاجتماعية المعاشة ومن خلال الكتابات التى توافرت حولها أو عبر تحليل وتصنيف المعلومات التى تم استقصاؤها من الإخباريين كبار السن حول تدفق السكان داخل هذه المنطقة وأثر ذلك فى تضخم السكن العشوائى بها، اتضح أنها نشأت ونمت واستقرت فى ضوء **أربع مراحل** على النحو التالى :

المرحلة الأولى: تبدأ مع بداية الثلاثينات (١٩٣٣م – ١٩٣٤م) حيث استقرت بها بعض العائلات النوبية الوافدة من **قرية أمبركاب** أعلى سد أسوان القديم بالنوبة الذى تم تعليتة فى بداية الثلاثينات عند توسعة الخزان، اضطر النوبيين للهجرة من قراهم والاستقرار فى أقصى الجنوب (منطقة الناصرية)، وقد أطلق هؤلاء على منطقتهم هذه اسم قريتهم القديمة إمبركاب وما زال هذا الإسم موجود حتى الآن .

ومن خلال إجراء عدد من **المقابلات المتعمقة** مع بعض السكان الأوائل بهذه المنطقة وبالاعتماد على معلوماتهم فى إعطاء لقطات ديناميكية عن تطور هذه المنطقة فى ذات الوقت .

ذهبوا إلى أن **اختيار منطقة الناصرية للسكنى** والإقامة انما يرجع **لارتفاع** هذه المنطقة ووقوعها على تبة جبلية محمية من السيول فضلاً عن **تشابهها** مع منطقتهم «**امبركاب**» فى الظروف والملامح الأيكولوجية

لقد أكد «**الإخباريين من كبار السن**» أن أول من سكن هذه المنطقة من النوبيين هم:«**جلال سليمان، الشاطر محمد حسين، خليل محمد حسين، عباس ياسين**»، وقد أتوا من قرية «**أمبركاب**»، وأقاموا مساكنهم على مراحل، ثم استقبلوا أقاربهم للسكن بالمنطقة وكانوا يحضرون مواد البناء من الجبل والمحاجر ، كما ذكر هؤلاء أن وجود «**ثلاث آبار**» فى ذلك الوقت «**الدومة، مكان عبدالله، جلال سليمان**» قد ساهم فى نشأة ونمو هذه المنطقة آنذاك حيث شجع على استقرار الأسر النوبية بها.كما ساعد وجود هذه الآبار على زراعة المنطقة المجاورة لهم،

فضلاً عن شق ترعة بجوار «**خور عواضة**» ومن ثم كانت المنطقة فى بداية هذه المرحلة غير أهلة بالسكان وتتاخم أراضى زراعية وكان السكان فى هذه الفترة يقومون بدفع الحكر للدولة كما أن الدولة قد أعطت لهم مزيداً من الحرية فى البناء نظراً لظروف التهجير القاسية وتركهم موطنهم الأصلى والاتجاه للسكن فى هذه المنطقة اضطراريا وليس اختياريا .

وظهرت **المرحلة الثانية**: فى **منتصف الخمسينات** فمنذ عام (**١٩٥٥م**) بدأ الأشغال السكنى فى منطقة الناصرية، وذلك بعد تدفق المهاجرين من مختلف محافظات الصعيد إلى مدينة أسوان لتوافر الفرص المتاحة للتوظيف فى الصناعات الجديدة بها حيث زاد معدل الهجرة فى المدن الشمالية وذلك بسبب زيادة فرص العمل الناتجة عن إنشاء المصانع والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة ، وقد اجتذب مصنع السماد بكيما والذى تم إنشاؤه بين (**١٩٥٧م – ١٩٥٨م**) العديد من العمال من الأقاليم الشمالية واستقروا بمنطقة الناصرية، وبناء على ما يقولة السكان القدامى النازحون للناصرية ، فإن الأهالى قد قاموا أعتماداً على أنفسهم ببناء المنازل من الأحجار، وفى هذه الفترة أيضاً (منتصف الخمسينات) وفدت عائلات من مدن كوم أمبو وإدفو وقد استقرت هذه المجموعات فى المنطقة بمحاذاة مصرف السيل شمال الأمبركاب .

أما **المرحلة الثالثة**: فقد بدأت مع **بداية الستينات** حيث تعرضت منطقة الناصرية إلى حراك سكانى من منطقة أخرى داخل مدينة أسوان نتيجة لبناء جامع الطابية سنة (**١٩٦٠م**)حيث أقام أهالى منطقة الطابية الواقعة على الجانب الغربى لمصرف السيل باتجاهه مركز مدينة أسوان بالانتقال إلى منطقة الناصرية نتيجة لأخلاء المنطقة لبناء أكبر مسجد فى أسوان .وتشير البيانات إلى أن **المرحلة الثالثة** والتى تدفق فيها السكان داخل منطقة الناصرية بدأت تتضاعف منذ الستينات . ومن هنا يذهب

البعض بأن الأستيطان الحقيقى لمنطقة الناصرية بدأ يأخذ مكانة أثناء بناء السد العالى نظراً لأن منطقة الناصرية أضحت فى حالة ملكية إذا وفرت البلدية قطع الأرض للمهاجرين بإيجار رمزى ومن ثم تدفق المهاجرون الذين أخذوا فى تمهيد قطع الأرض بها من أجل أن تصلح لبناء مساكنهم العشوائية عليها حيث بلغ معدل الهجرة أقصاها فى الأعوام ما بين (١٩٦٠م : ١٩٦٧م) وذلك لتدفق العمالة من الأقاليم الواقعة شمال أسوان على المنطقة أثناء بناء السد العالى للعمل فى مشروعاته.

أما **المرحلة الرابعة** من نمو منطقة الناصرية فتبدأ مع **السبعينات وحتى عام ١٩٩٦وقت انجاز الدراسة** وفيها شهدت زيادة مضطردة فى مساكنها وإن تباينت معدلاتها بين الشرق والغرب ويرجع هذا النمو السكنى العشوائى إلى حقبة الانفتاح وأيدلوجية «**دعة يعمل دعة يمر**» وإلى سفر العمالة إلى الدول النفطية وسيطر نزعة التملك فامتلاك مسكن فى الحضر حلم يراود غالبية المواطنين فتبدلت المنطقة فى شكلها وتغيرت مساكنها حسب الموارد المتاحة والمرسلة من الدول النفطية إلى ذويهم المقيمين داخل المجتمع المصرى فأستبدلت المساكن المصنوعة من الطوب اللبن والطوب الأحمر والدبش وعلت أدوارها بعد أن كانت دوراً واحداً لتستوعب مع غرفها المتعددة أفراد الأسر.

والملاحظ على نمو السكن العشوائى فى الناصرية خلال **المرحلة الأخيرة** أنة بدأ يتجه صوب الشرق لوجود مساحات فضاء شجعت البعض على المضاربة غير أنة بعد ذلك لم يعد هناك مساحات فضاء تذكر سوى المشروع الإرشادى لشرق الناصرية ومن ثم كان الامتداد والنمو الرأسى فى المساكن العشوائية هو البديل عن النمو العشوائى الأفقى .

والحق أن «**منطقة الناصرية**» قد اختلفت فى عوامل نشأتها ونموها واستقرارها عن عوامل نشأة ونمو مناطق عشوائية أخرى فى حضر مصر فبعض هذه المناطق العشوائية الحضرية ساهم فى نشأتها ونموها

واستقرارها عامل أو عاملين غير أنة فى الناصرية تضافرت **مجموعة من العوامل** التى ساهمت فى نشأتها ونموها منها **العوامل الطبيعية** والتى تتمثل فى توافر المياه لوجود ثلاث آبار فى بداية نشأتها ثم **العوامل الاجتماعية** والمتمثلة فى الروابط القرابية والانتماء الإقليمى الواحد ثم **العوامل الاقتصادية** والتى تمثلت فى رخص الأرض واحتلالها بوضع اليد وتوافر فرص العمل بالقرب منها فى أسوان ثم **العوامل السياسية** والتى تمثلت فى موقف الحكومة المتسامح من هذه النشأة والنمو والاستقرار ومدها بالمرافق والخدمات وأخيراً فى تقنينها للموقف العشوائى وتمليكهم أرض مسكنهم العشوائى لتصبح ملكية شرعية بعد دفع الأحكار لمجلس مدينة أسوان .

كماخلصت الدراسة إلى أن غالبية **المساكن العشوائية بالناصرية** قد نشأت ونمت وأستقرت على أرض حكر جبلية ملك الدولة، وأن نشأة هذه المساكن قامت على كامل مساحة الأرض نظراً لقزميتها . وهى فى الأساس نشأة حديثة افتقرت إلى التخطيط الحضرى، وغير متصلة بالمرافق العامة الأساسية (الصرف الصحى ، والمياه النقية ، والكهرباء). وأن القاطن العشوائى قام بتصميم وتنفيذ مسكنة بنفسه أو بالاستعانة بالغير (أقاربه وبلدياتة وذوى الخبرة)،ولم يستخرج رخصة لصعوبة الإجراءات الحكومية ونفقاتها المرتفعة، متبنياً فى ذلك أسلوب بناء يقوم على حيطان حاملة، مستخدماً الدبش والطوب الأحمر ، وأن غالبية أسقف هذه المساكن من الخرسانة المسلحة والجريد والقبو ، وأرضياتها من البلاط ، أو التراب، أو مضفرة بالطوب الأحمر والأسمنت ، وأن نسبة كبيرة منها «**مشطبة**» من الداخل والخارج ، وأعتمد بعضاً منها على أبواب وشبابيك ومراحيض قديمة من مساكن منكسة فى عملية التشطيب .أظهرت **النتائج الميدانية** أن غالبية أرباب أسر العينة كانت تمتلك مالاً لبناء مسكنها العشوائى ، وكان مصدرة العمل سواء داخل مصر أو خارجها أو

من بيع مصوغات أو قطعة أرض كان يمتلكها ، وأن نسبة كبيرة منهم أقترضوا مالاً لبناء مسكنهم من أقاربهم وبلدياتهم ومن البنك ، وأنة وفقاً لما يتوافر معه من موارد مالية يقوم أرباب الأسر بالبناء والتشطيب على مراحل زمنية.

وعلى جانب آخر أوضحت الشواهد الميدانية أن المساكن العشوائية بالناصرية ليست نمطاً سكنياً عشوائياً واحداً بقدر ما هى **أنماط متعددة: المسكن النوبى والمسكن الريفى التقليدى، ونمط مطور من المسكن الريفى التقليدى والعمارات السكنية**، غالبيتها مجهزة بدورات المياه والمطابخ وتصل إليها المياه عن طريق حنفيات خاصة ونسبة كبيرة متصلة بالصرف الصحى .

وجاءت المعطيات الميدانية لتؤكد بأن "للهجرة دوراً فى نشأة السكن العشوائى ، وأن الفقر الحضرى والدخول الفقيرة تصنع مناطق السكن العشوائى فى الحضر،(التى تتشابة فى سماتها مع سمات مناطق المهجر الريفية) .وأن هناك علاقة بين العمل فى القطاع غير الرسمى والسكن فى منطقة عشوائية غير رسمية فى الحضر، وأن للروابط القرابية والانتماءات الإقليمية دوراً فى نمو مناطق السكن العشوائى فى الحضر، وأن ملامح المنطقة الحضرية العشوائية تعكس إلى حد ما وتعبر بشكل كبير عن ملامح الهامشية الإيكولوجية والتهميش الحضرى . فضلاً عن تعبير هذه الشواهد الميدانية تعبيراً صادقاً، بل تكاد تكون متطابقة مع مؤشرات «**التعريف الإجرائى**»الذى تبنته الدراسة للسكن العشوائى فى المناطق الحضرية المصرية.

ثالثاً: المشكلات البيئية:

إذا كانت المشكلات الحضرية كالفقر والجريمة والعنف والبطالة والنمو المتزايد للمستوطنات والمناطق العشوائية قد شكلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أهم التحديات التي تواجه المدن في البلدان النامية،

والعديد من المدن الكبرى في البلدان المتقدمة صناعياً، وأن تلك المشكلات تتزايد معدلاتها الآن في ظل التحديات التي تفرضها العولمة، فلا شك في أن مشكلات البيئة الحضرية Urban Environmental Problems تمثل تحدياً خطيراً يواجه العالم الآن بشكل يفوق كثيراً العقود الماضية.

فيما يلي سوف نتناول أهم المشكلات وظروف المعاناة التي يعيشها مواطنو العشوائيات والهوامش الحضرية.ولقد أمكن تصنيف هذه الإشكاليات على النحو التالي:

(١): التحديات والمشكلات الاقتصادية:

(٢): التحديات والمشكلات البيئية والايكولوجية:

(٣): التحديات والمشكلات السكانية والديموجرافية:

(٤): التحديات والمشكلات الخدمية:

(٥): التحديات والمشكلات الاجتماعية:

(٦): التحديات والمشكلات الثقافية والقيمة:

(٧): التحديات والمشكلات السياسية:

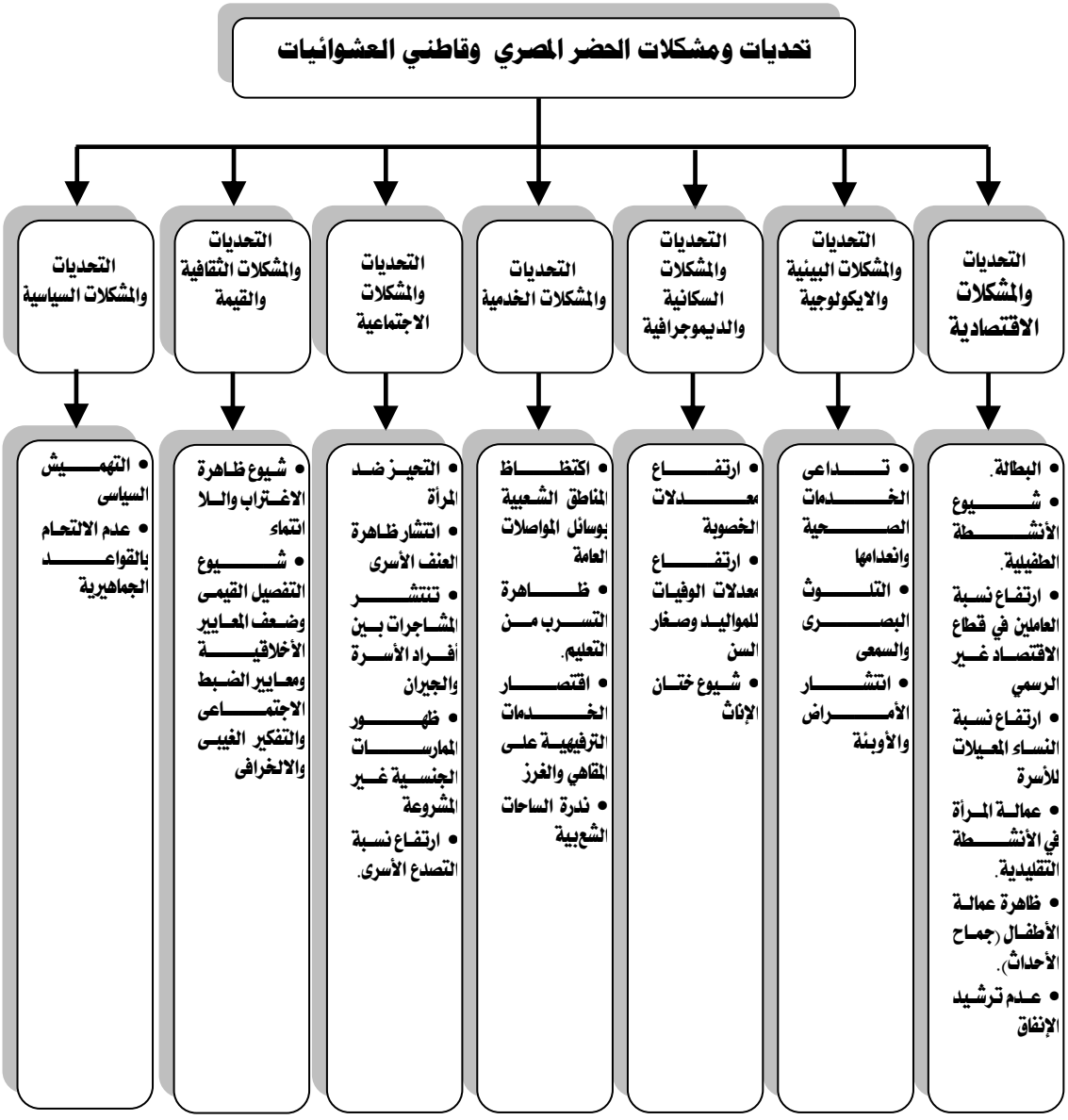

(١) : التحديات والمشكلات الاقتصادية:

يشهد الحضر المصري مجموعة من المشكلات الاقتصادية الكبرى أبرزها:

- البطالة.
- شيوع الأنشطة الطفاية الرثة في الهوامش.
- ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الاقتصاد غير الرسمي . وتضم القطاع الثالث الحرفي (النقل – التجارة – الأعمال الإدارية والخدمية) على حساب القطاع الثاني الانتاجى (الصناعي والبناء)
- ارتفاع نسبة النساء المعيلات للأسرة إلى ٢٥٪ من المجتمع .
- عمالة المرأة في الأنشطة التقليدية ومن ثم الشوارع " وخاصة في العشوائيات.
- ظاهرة عمالة الأطفال في أنشطة مشروعة طفيلية أو في أنشطة جانحة غير مشروعة وخارجة على القانون وهو ما يمثل اعتداء صارخ على مواثيق حماية الطفل على المستوى الدولى والقومي .
- عدم ترشيد الإنفاق حيث تشكل نسبة الإنفاق على الطعام – مع عدم توافر وعى صحي بأولويات الغذاء الصحي) نصف دخل الفقراء في حين يحتل الإنفاق على المزاج (سجائر – معسل شيشة أو غيرها من المواد المخدرة أو غير المخدرة) ربع قيمة الدخل في حين تمثل النسبة الباقية وهى ربع قيمة الدخل باقي الاحتياجات المتواضعة للأسرة .

(٢) : التحديات والمشكلات البيئية والايكولوجية:

يسكن فقراء المدن المناطق العشوائية واغلبها يقع على كردون المدن حتى في العاصمة ذاتها حيث تتداعى الخدمات وربما انعدمت والمتمثلة في قصور خدمات النظافة ورفع النفايات والتخلص منها بطريقة صحية وقصور خدمات الصرف الصحي ، وعدم وجود وسائل انتقال حكومية منتظمة لعدم رصف الشوارع ولعدم خضوعها للتخطيط

العمرانى – حيث تكثر الأزقة والحواري المسدودة – وتتعاظم ظاهرة التلوث البيئي البصري والسمعي والتذوقي مما يؤثر بالسلب على المستوى الصحة الجسمية والنفسية والعقلية – مما يسبب انتشار الأمراض الوبائية وأمراض سوء التغذية ومظاهر التوتر النفسي وبعض الاضطرابات العقلية خاصة لدى الأطفال والناجمة عن تلوث البيئة بالعوادم والانبعاث الضارة من جراء تكاثر الحشرات والحيوانات الضالة والنفايات الصلبة والسائلة ،

وكما يرتبط المنزل بالمنزلة والمكان بالمكانة وهو ما يطلق عليه الطبوغرافيا الاجتماعية اى التوزيع الجغرافي للطبقات الاجتماعية في المدن فنجد الفقراء يسكنون ما يسمى بمدن الصفيح أو مدن الأكواخ والخيام ، كما تظهر بالعاصمة ظاهرة سكان المقابر وسكان المناطق الأثرية أو تنتشر ظاهرة وضع اليد على أرض الدولة والبناء عليها بشكل عشوائي ، أو حتى السكن المشترك في الأحياء الشعبية القديمة في منازل آيلة للسقوط بسبب تقادمها وتخطيها للعمر الافتراضي للمبنى أو لعدم سلامة طرق بنائها وظهور العيوب المعمارية بعد دخول مصر في نطاق النشاط الزلزالي .

(٣) : التحديات والمشكلات السكانية والديموجرافية:

ترتفع في الطبقات الفقيرة الحضرية معدلات الخصوبة ومن ثم ترتفع معدلات المواليد والرغبة في إنجاب الذكور .

- ارتفاع معدلات الوفيات للمواليد وصغار السن بسبب شيوع الأمراض الوبائية واعتقاد وممارسة قطاعات كبيرة من فقراء الحضر للطب الشعبي.

- تنتشر بعض الممارسات غير السليمة صحياً وأبرزها الكريتوربا " ختان الإناث " وارتباط ذلك بالوعي في مجال الصحة الجنسية والنفسية

(٤) : التحديات والمشكلات الخدمية :

في حين تتركز في وسط العاصمة الكباري العلوية والأنفاق وتسير في طرقاتها كافة أشكال المواصلات العامة والخاصة نجد المناطق الشعبية تكتظ بوسائل مواصلاتها العامة ، كما يشيع استخدام الميكروباص كوسيلة انتقال جماعية بديلاً عن التاكسي

كما تظهر في المؤسسات التعليمية الأولية ظاهرة التسرب من التعليم فضلاً عن ظاهرة تكدس الفصول والدرس الخصوصية نظراً لضعف العملية التعليمية وظهور نظام الفترات المسائية والانعدام وجود مؤسسات حكومية في المناطق العشوائية وبعدها عن مقر السكن.

كما تقتصر الخدمات الترفيهية على المقاهي " والغرز " لتعاطي المشروبات المشروعة منها وغير المشروعة والتي تسبب ظاهرة الإدمان .

كما تندر الساحات الشعبية . مما يؤدى إلى لعب الشباب والأطفال بالشوارع وتعرضهم للأخطار من جراء ذلك .

(٥) : التحديات والمشكلات الاجتماعية:

التحيز ضد المرأة وانتشار ظاهرة العنف الأسرى وخاصة ضد الأطفال والذي يعتبر نوعاً من إساءة معاملة للأطفال Child abuse ، تنتشر المشاجرات بين أفراد الأسرة وبين الأسرة وجيرانها بسبب الزحام في داخل السكن وفى خارجه وبسبب قصور الخدمات وضعف فرص العمل المتاحة ، تظهر بشكل غير محدد إحصائياً ظاهرة الممارسات الجنسية غير المشروعة.

ترتفع نسبة التصدع الأسرى (تعدد زوجات – هجر الأزواج لزوجاتهم – طلاق – خيانات زوجية) بسبب صراع الأدوار داخل الأسرة على خلفية الثقافة الذكورية ولأسباب اقتصادية أهمها تزايد نسبة الفقر المطلق والنسبي بسبب البطالة من جراء تطبيق سياسات الخصخصة مما يؤدى إلى ظهور أنواع من الجنوح لدى الحدث والى ظاهرة أطفال الشوارع وغيرها من أشكال الباثولوجيا الاجتماعية مما يجعل العشوائيات خلجاناً للأمراض الاجتماعية .

(٦) : التحديات والمشكلات الثقافية والقيمية :

ارتباطا بالتحديات والمشكلات الاجتماعية يمكن القول أن شيوع ظاهرة الاغتراب واللا انتماء في العشوائيات الحضرية كنتيجة لشيوع الإحساس بالإحباط لعدم عدالة توزيع فرص الحياة ، وإحساس المهشمين بدونيتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يجعلهم يمثلون قنبلة موقوتة قابلة للانفجار .

(٧) : التحديات والمشكلات السياسية :

يعانى سكان العشوائيات من حالة من التهميش السياسى، في هذه المناطق المحرومة والفقيرة

◆◆◆

الفصل الخامس

نصـــــوص خلدونيـــــة مختـــــارة في السوسيولوجيا الحضرية:

في البلدان والأمصار وسائر العمران:

وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق

الفصل الأول: في أن الدول من المدن والأمصار وأنها إنما توجد ثانية عن الملك:

وبيانه أن البناء واختطاط المنازل إنما من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف والدعة كما قدمناه وذلك متأخر عن البداوة ومنازعها وأيضاً فالمدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون وليست من الأمور الضرورية للناس التي تعم بها البلوى حتى يكون نزوعهم إليها اضطراراً بل لا بد من إكراههم على ذلك وسوقهم إليه مضطهدين بعصا الملك أو مرغبين في الثواب والأجر الذي لا يفي

بكثرته إلا الملك والدولة. فلا بد في تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدولة والملك. ثم إذا بنيت المدينة وكمل تشييدها بحسب نظر من شيدها وبما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية فيها فعمر الدولة حينئذ عمر لها فإن كان عمر الدولة قصيراً وقف الحل فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت وإن كان أمد الدولة طويلاً ومدتها منفسحة فلاتزال المصانع فيها تشاد والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح إلى أن تسمع الخطة وتبعد المسافة وينفسح ذرع المساحة كما وقع ببغداد وأمثالها. ذكر الخطيب في تأريخه أن الحمامات بلغ عددها ببغداد لعهد المأمون خمسة وستين ألف حمام وكانت مشتملة على مدن وأمصار متلاصقة ومتقاربة تجاوز الأربعين ولم تكن مدينة وحدها يجمعها سور واحد لإفراط العمران وكذا حال القيروان وقرطبة والمهدية في الملة الإسلامية وحال مصر القاهرة بعدها فيما بلغنا لهذا العهد وأما بعد انقراض الدولة المشيدة للمدينة فإما أن يكون لضواحي تلك المدينة وما قاربها من الجبال والبسائط بادية يمدها العمران دائماً فيكون ذلك حافظاً لوجودها ويستمر عمرها بعد الدولة كما تراه بفاس وبجاية من المغرب وبعراق العجم من المشرق الموجود لها العمران من الجبال لأن أهل البداوة إذا انتهت أحوالهم إلى غاياتها من الرفه والكسب تدعو إلى الدعة والسكون الذي في طبيعة البشر فينزلون المدن والأمصار ويتأهلون وأما إذا لم يكن لتلك المدينة المؤسسة مادة تفيدها العمران بترادف الساكن من بدرها فيكون انقراض الدولة خرقاً لسياجها فيزول حفظها ويتناقص عمرانها شيئاً فشيئاً إلى أن يبذعر ساكنها وتخرب كما وقع بمصر وبغداد والكوفة بالمشرق والقيروان والمهدية وقلعة بني حماد بالمغرب وأمثالها فتفهمه وربما ينزل المدينة بعد انقراض مختطيها الأولين ملك آخر ودولة ثانية يتخذها قراراً وكرسياً يستغني بها عن اختطاط مدينة ينزلها فتحفظ تلك الدولة سياجها وتتزايد مبانيها ومصانعها بتزايد

أحوال الدولة الثانية وترفها وتستجد بعمرانها عمراً آخر كما وقع بفاس والقاهرة لهذا العهد **والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق.**

الفصل الثاني: في أن الملك يدعو إلى نزول الأمصار :

وذلك أن القبائل والعصائب إذا حصل لهم الملك اضطروا للإستيلاء على الأمصار لأمرين أحدهما ما يدعو إليه الملك من الدعة والراحة وحط الأثقال واستكمال ما كان ناقصاً من أمور العمران في البدو والثاني دفع ما يتوقع على الملك من أمر المنازعين والمشاغبين لأن المصر الذي يكون في نواحيهم ربما يكون ملجأ لمن يروم منازعتهم والخروج عليهم وانتزاع ذلك الملك الذي سموا إليه من أيديهم فيعتصم بذلك المصر ويغالبهم ومغالبة المصر على نهاية من الصعوبة والمشقة والمصر يقوم مقام العساكر المتعددة لما فيه من الإمتناع ونكاية الحرب من وراء الجدران من غير حاجة إلى كثير عدد ولا عظيم شوكة لأن الشوكة والعصابة إنما احتيج إليهما في الحرب للثبات لما يقع من بعد كرة القوم بعضهم على بعض عند الجولة وثبات هؤلاء بالجدران فلا يضطرون إلى كبير عصابة ولا عدد فيكون حال هذا الحصن ومن يعتصم به من المنازعين مما يفت عضد الأمة التي تروم الاستيلاء ويخضد شوكة استيلائها فإذا كانت بين أجنابهم أمصار انتظموها في استيلائهم للأمن من مثل هذا الانخرام وإن لم يكن هناك مصر استحدثوه ضرورة لتكميل عمرانهم أولاً وحط أثقالهم وليكون شجاً في حلق من يروم العزة والامتناع عليهم من طوائفهم وعصائبهم فتعين أن الملك يدعو إلى نزول الأمصار والاستيلاء عليها والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق لا رب سواه.

الفصل الثالث : في أن المدن العظيمة والهياكل المرتفعة إنما يشيدها الملك الكثير :

قد قدمنا ذلك في آثار الدولة من المباني وغيرها وأنها تكون على نسبتها وذلك أن تشييد المدن إنما يحصل باجتماع الفعلة وكثرتهم وتعاونهم فإذا كانت الدولة عظيمة متسعة الممالك حشر الفعلة من أقطارها وجمعت أيديهم على عملها وربما استعين في ذلك في أكثر الأمر بالهندام الذي يضاعف القوي والقدر في حمل أثقال البناء لعجز القوة البشرية وضعفها عن ذلك كالمخال وغيره وربما يتوهم كثير من الناس إذا نظر إلى آثار الأقدمين ومصانعهم العظيمة مثل إيوان كسرى وأهرام مصر وحنايا المعلقة وشرشال بالمغرب إنما كانت بقدرهم متفرقين أو مجتمعين فيتخيل لهم أجساماً تناسب ذلك أعظم من هذه بكثير في طولها وقدرها لتناسب بينها وبين القدر التي صدرت تلك المباني عنها ويغفل عن شأن الهندام والمخال وما اقتضته في ذلك الصناعة الهندسية وكثير من المتغلبين في البلاد يعاين في شأن البناء واستعمال الحيل في نقل الأجرام عند أهل الدولة المعتنين بذلك من العجم ما يشهد له بما قلناه عياناً وأكثر آثار الأقدمين لهذا العهد تسميها العامة عاديةً نسبةً إلى قوم عاد لتوهمهم أن مباني عاد ومصانعهم إنما عظمت لعظم أجسامهم وتضاعف قدرهم. وليس كذلك، فقد نجد آثاراً كثيرة من آثار الذين تعرف مقادير أجسامهم من الأمم وهي في مثل ذلك العظم أو أعظم كإيوان كسرى ومباني العبيديين من الشيعة بأفريقية والصنهاجيين وأثرهم باد إلى اليوم في صومعة قلعة بني حماد وكذلك بناء الأغالبة في جامع القيروان وبناء الموحدين في رباط الفتح ورباط السلطان أبي سعيد لعهد أربعين سنة في المنصورة بإزاء تلمسان وكذلك الحنايا التي جلب إليها أهل قرطاجنة الماء في القناة الراكبة عليها ماثلة لهذا العهد وغير ذلك من المباني والهياكل التي نقلت إلينا أخبار أهلها قريباً وبعيداً وتيقناً أنهم لم يكونوا بإفراط في مقادير أجسامهم وإنما هذا رأي ولع به القصاص عن قوم عاد وثمود والعمالقة. ونجد بيوت ثمود في الحجر منحوتة إلى هذا العهد وقد ثبت في الحديث الصحيح أنها بيوتهم

يمر بها الركب الحجازي في أكثر السنين ويشاهدونها لا تزيد في جوها ومساحتها وسمكها على المتعاهد وإنهم ليبالغون فيما يعتقدون من ذلك حتى أنهم ليزعمون أن عوج بن عناق من جيل العمالقة كان يتناول السمك من البحر طريئاً فيشويه في الشمس يزعمون بذلك أن الشمس حارة فيما قرب منها ولا يعلمون أن الحر فيما لدينا هو الضوء لانعكاس الشعاع بمقابلة سطح الأرض والهواء وأما الشمس في نفسها فغير حارة ولا باردة وإنما هي كوكب مضيىء لا مزاج له وقد تقدم شيء من هذا في الفصل الثاني حيث ذكرنا أن آثار الدولة على نسبة كل قوتها في أصلها. والله يخلق ما يشاء ويحكم ما يريد.

الفصل الرابع: في أن الهياكل العظيمة جداً لا تستقل ببنائها الدولة الواحدة:

والسبب في ذلك ما ذكرناه من حاجة البناء إلى التعاون ومضاعفة القدر البشرية وقد تكون المباني في عظمها أكثر من القدر مفردة أو مضاعفة بالهندام كما قلناه فيحتاج إلى معاودة قدر أخرى مثلها في أزمنة متعاقبة إلى أن تتم .

فيبتدئ الأول منهم بالبناء، ويعقبه الثاني والثالث، وكل واحد منهم قد استكمل شأنه في حشر الفعلة وجمع الأيدي حتى يتم القصد من ذلك ويكمل ويكون ماثلاً للعيان يظنه من يراه من الآخرين أنه بناء دولة واحدة. وانظر في ذلك ما نقله المؤرخون في بناء سد مأرب وأن الذي بناه سبأ بن يشخب وساق إليه سبعين وادياً وعاقه الموت عن إتمامه فأتمه ملوك حمير من بعده ومثل هذا ما نقل في بناء قرطاجنة وقناتها الراكبة على الحنايا العادية وأكثر المباني العظيمة في الغالب هذا شأنها ويشهد لذلك أن المباني العظيمة لعهدنا نجد الملك الواحد يشرع في اختطاطها وتأسيسها فإذا لم يتبع أثره من بعده من الملوك في إتمامها بقيت بحالها ولم يكمل القصد فيها. ويشهد لذلك أيضاً أنا نجد آثاراً كثيرة من

المباني العظيمة تعجز الدول عن هدمها وتخريبها مع أن الهدم أيسر من البناء بكثير لأن الهدم رجوع إلى الأصل الذي هو العدم والبناء على خلاف الأصل .

فإذا وجدنا بناء تضعف قوتنا البشرية عن هدمه مع سهولة الهدم علمنا أن القدرة التي أسسته مفرطة القوة وأنها ليست أثر دولة واحدة وهذا مثل ما وقع للعرب في إيوان كسرى لما اعتزم الرشيد على هدمه وبعث إلى يحيى بن خالد وهو في محبسه يستشيره في ذلك فقال يا أمير المؤمنين لا تفعل واتركه ماثلاً يستدل به على عظم ملك آبائك الذين سلبوا الملك لأهل ذلك الهيكل فاتهمه في النصيحة وقال أخذته النعرة للعجم والله لأصر عنه وشرع في هدمه وجمع الأيدي عليه واتخذ له الفؤس وحماه بالنار وصب عليه الخل حتى إذا أدركه العجز بعد ذلك كله وخاف الفضيحة بعث إلى يحيى يستشيره ثانياً في التجافي عن الهدم فقال لا تفعل واستمر على ذلك لئلا يقال عجز أمير المؤمنين وملك العرب عن هدم مصنع من مصانع العجم فرفعها الرشيد وأقصر عن هدمه وكذلك اتفق للمأمون في هدم الأهرام التي بمصر وجمع الفعلة لهدمها فلم يحل بطائل وشرعوا في نقبه فانتهوا إلى جو بين الحائط والظاهر وما بعده من الحيطان وهنالك كان منتهى هدمهم وهو إلى اليوم فيما يقال منفذ ظاهر ويزعم الزاعمون أنه وجد ركازاً بين تلك الحيطان والله أعلم. وكذلك حنايا المعلقة إلى هذا العهد تحتاج أهل مدينة تونس إلى انتخاب الحجارة لبنائهم أو تستجيد الصناع حجارة تلك الحنايا فيحاولون على هدمها الأيام العديدة ولا يسقط الصغير من جدرانها إلا بعد عصب الريق وتجتمع له المحافل المشهورة شهدت منها في أيام صباي كثيراً والله خلقكم وما تعملون.

الفصل الخامس: فيما تجب مراعاته في أوضاع المدن وما يحدث إذا غفل عن المراعاة:

إعلم أن المدن قرار يتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه فتؤثر الدعة والسكون وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار ولما كان ذلك القرار والمأوى وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعاً سياج الأسوار وأن يكون وضع ذلك في تمنع من الأمكنة إما على هضبة متوعرة من الجبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها. ومما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض. فإن الهواء إذا كان راكداً خبيثاً أو مجاوراً للمياه الفاسدة أو منافع متعفنة أو مروج خبيثة أسرع إليها العفن من مجاورتها فأسرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة وهذا مشاهد. والمدن التي لم يراع فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض في الغالب. وقد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس من بلاد الجريد بأفريقية فلا يكاد ساكنها أو طارقها يخلص من حمى العفن بوجه. ولقد يقال أن ذلك حادث فيها ولم تكن كذلك من قبل ونقل البكري في سبب حدوثه أنه وقع فيها حفر ظهر فيه أناء من نحاس مختوم بالرصاص. فلما فض ختامه صعد منه دخان إلى الجو وانقطع. وكان ذلك مبدأ أمراض الحميات فيه وأراد بذلك أن الإناء كان مشتملاً على بعض أعمال الطلمسات لوبائه وأنه ذهب سره بذهابه فرجع إليها العفن والوباء وهذه الحكاية من مذاهب العامة ومباحثهم الركيكة والبكري لم يكن من نباهة العلم واستنارة البصيرة بحيث يدفع مثل هذا أو يتبين خرفه فنقله كما سمعه. والذي يكشف لك الحق في ذلك أن هذه الأهوية العفنة أكثر ما يهيئها لتعفين الأجسام وأمراض الحميات

ركودها. فإذا تخللتها الريح وتفشت وذهبت بها يميناً وشمالاً خف شأن العفن والمرض البادي منها للحيوانات. والبلد إذا كان كثير الساكن وكثرت حركات أهله فيتموج الهواء ضرورة وتحدث الريح المتخللة للهواء الراكد ويكون ذلك معيناً له على الحركة والتموج وإذا خف الساكن لم يجد الهواء معيناً على حركته وتموجه وبقي ساكناً راكداً وعظم عفنه وكثر ضرره. وبلد قابس هذه كانت عندما كانت أفريقية مستجدة العمران كثيرة الساكن تموج بأهلها موجاً فكان ذلك معيناً على تموج الهواء واضطرابه وتخفيف الأذى منه فلم يكن فيها كثير عفن ولا مرض، وعندما خف ساكنها ركد هواؤها المتعفن بفساد مياهها فكثر العفن والمرض. فهذا وجهه لا غير. وقد رأينا عكس ذلك في بلاد وضعت ولم يراع فيها طيب الهواء وكانت أولاً قليلة الساكن فكانت أمراضها كثيرة فلما كثر سكانها انتقل حالها عن ذلك وهذا مثل دار الملك بفاس لهذا العهد المسمى بالبلد الجديد وكثير من ذلك في العالم فتفهمه تجد ما قلته لك. وأما جلب المنافع والمرافق للبلد فيراعى فيه أمور منها الماء بأن يكون البلد على نهر أو بإزائها عيون عذبة ثرة فإن وجود الماء قريباً من البلد يسهل على الساكني حاجة الماء وهي ضرورية فيكون لهم في وجوده مرفقة عظيمة عامة. ومما يراعى من المرافق في المدن طيب المراعي لسائمتهم إذ صاحب كل قرار لا بد له من دوجن الحيوان للنتاج والضرع والركوب ولا بد لها من المرعى فإذا كان قريباً طيباً كان ذلك أرفق بحالهم لما يعانون من المشقة في بعده ومما راعى أيضاً المزارع فإن الزروع هي الأقوات. فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه وأقرب في تحصيله ومن ذلك الشجر للحطب والبناء فإن الحطب مما تعم البلوى في اتخاذه لوقوب النيران للاصطلاء والطبخ. والخشب أيضاً ضروري لسقفهم وكثير مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم وقد يراعى أيضاً قربها من البحر لتسهيل الحاجات القاصية من البلاد النائية إلا أن ذلك ليس بمثابة الأول وهذه كلها متفاوتة

بتفاوت الحاجات وما تدعو إليه ضرورة الساكن. وقد يكون الواضع غافلاً عن حسن الاختيار الطبيعي أو إنما يراعي ما هو أهم على نفسه وقومه، ولا يذكر حاجة غيرهم كما فعله العرب لأول الإسلام في المدن التي اختطوها بالعراق وأفريقية فإنهم لم يراعوا فيها إلا الأهم عندهم من مراعي الإبل وما يصلح لها من الشجر والماء الملح ولم يراعوا الماء ولا المزارع ولا الحطب ولا مراعي السائمة من ذوات الظلف ولا غير ذلك كالقيروان والكوفة والبصرة وأمثالها ولهذا كانت أقرب إلى الخراب ما لم تراع فيها الأمور الطبيعية .

و مما يراعى في البلاد إلى الساحلية التي على البحر أن تكون في جبل أو تكون بين أمة من الأمم موفورة العدد تكون صريخاً للمدينة متى طرقها. طارق من العدو والسبب في ذلك أن المدينة إذا كانت حاضرة البحر ولم يكن بساحتها عمران للقبائل أهل العصبيات ولا موضعها متوعر من الجبل كانت في غرة للبيات وسهل طروقها في الأساطيل البحرية على عدوها وتحيفه لها لما يأمن من وجود الصريخ لها. وأن الحضر المتعودين للدعة قد صاروا عيالاً وخرجوا عن حكم المقاتلة. وهذه كالإسكندرية من المشرق وطرابلس من المغرب وبونة وسلا .

ومتى كانت القبائل والعصائب موطنين بقربها بحيث يبلغهم الصريخ والنعير وكانت متوعرة المسالك على من يرومها باختطاطها في هضاب الجبال وعلى أسنمتها كان لها بذلك منعة من العدو ويئسوا من طروقها لما يكابدونه من وعرها وما يتوقعونه من إجابة صريخها كما في سبتة وبجاية وبلد القل على صغرها فافهم ذلك واعتبره في اختصاص الإسكندرية باسم الثغر من لدن الدولة العباسية مع أن الدعوة من ورائها ببرقة وأفريقية. وإنما اعتبر في ذلك المخافة المتوقعة فيها من البحر لسهولة وضعها ولذلك والله أعلم كان طروق العدو للاسكندرية وطرابلس في الملة مرات متعددة والله تعالى أعلم.

الفصل السادس: في المساجد والبيوت العظيمة في العالم:

إعلم أن الله سبحانه وتعالى فضل من الأرض بقاعاً اختصها بتشريفه وجعلها مواطن لعبادته يضاعف فيها الثواب وينمو بها الأجور وأخبرنا بذلك على ألسن رسله وأنبيائه لطفاً بعباده وتسهيلاً لطرق السعادة لهم. وكانت المساجد الثلاثة هي أفضل بقاع الأرض حسبما ثبت في الصحيحين وهي مكة والمدينة وبيت المقدس. أما البيت الحرام الذي بمكة فهو بيت إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه. أمره الله ببنائه وأن يؤذن في الناس بالحج إليه فبناه هو وابنه إسماعيل كما نصه القرآن وقام بما أمره الله فيه وسكن إسماعيل به مع هاجر ومن نزل معهم من جرهم إلى أن قبضهما الله ودفنا بالحجر منه. وبيت المقدس بناه داوود وسليمان عليهما السلام. أمرهما الله ببناء مسجده ونصب هياكله ودفن كثير من الانبياء من ولد إسحاق عليه السلام حواليه. والمدينة فهاجر نبينا محمد صلوات الله وسلامة عليه أمره الله تعالى بالهجرة إليها وإقامة دين الإسلام بها فبنى مسجده الحرام بها وكان ملحده الشريف في تربتها فبهذه المساجد الثلاثة قرة عين المسلمين ومهوى أفئدتهم وعظمة دينهم وفي الآثار من فضلها ومضاعفة الثواب في مجاورتها والصلاة فيها كثير معروف فلنشر إلى شيء من الخبر عن أولية هذه المساجد الثلاثة وكيف تدرجت أحوالها إلى أن كمل ظهورها في العالم. فأما مكة فأوليتها فيما يقال أن آدم صلوات الله عليه بناها قبالة البيت المعمور ثم هدمها الطوفان بعد ذلك وليس فيه خبر صحيح يعول عليه. وإنما اقتبسوه من محمل الآية في قوله وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ثم بعث الله إبراهيم وكان من شأنه وشأن زوجته سارة وغيرتها من هاجر ما هو معروف وأوحى الله إليه أن يترك ابنه اسماعيل وأمه هاجر بالفلاة فوضعهما في مكان البيت وسار عنهما وكيف جعل الله لهما من اللطف في نبع ماء زمزم ومرور الرفقة من جرهم بها حتى احتملوهما وسكنوا إليهم

كما ونزلوا معهما حوالي زمزم كما عرف في موضعه فاتخذ إسماعيل بموضع الكعبة بيتاً يأوي إليه وأدار عليه سياجاً من الردم وجعله زرباً لغنمه وجاء إبراهيم صلوات الله عليه مراراً لزيارته من الشام أمر في آخرها ببناء الكعبة مكان ذلك الزرب فبناه واستعان فيه بابنه إسماعيل ودعا الناس إلى حجه وبقي إسماعيل ساكناً به ولما قبضت أمه هاجر وقام بنوه من بعده بأمر البيت مع أخوالهم من جرهم ثم العماليق من بعدهم واستمر الحال على ذلك والناس يهرعون إليها من كل أفق من جميع أهل الخليقة لا من بني إسماعيل ولا من غيرهم ممن دنا أو نأى فقد نقل أن التبابعة كانت تحج البيت وتعظمه وأن تبعاً كساها الملاء والوصائل وأمر بتطهيرها وجعل لها مفتاحاً .

ونقل أيضاً أن الفرس كانت تحجه وتقرب إليه وأن غزالي الذهب اللذين وجدهما عبد المطلب حين احتقر زمزم كانا من قرابينهم. ولم يزل لجرهم الولاية عليه من بعد ولد إسماعيل من قبل خؤولتهم حتى إذا خرجت خزاعة وأقاموا بها بعدهم ما شاء الله. ثم كثر ولد إسماعيل وانتشروا وتشعبوا إلى كنانة ثم كنانة إلى قريش وغيرهم وساءت ولاية خزاعة فغلبتهم قريش على أمره وأخرجوهم من البيت وملكوا عليهم يومئذ قصي بن كلاب فبنى البيت وسقفه بخشب الدوم وجريد النخل وقال الأعشى :

خلفت بثوبي راهب الدور والتي بناها قصي والمضاض بن جرهم

ثم أصاب البيت سيل ويقال حريق وتهدم وأعادوا بناءه وجمعوا النفقة لذلك من أموالهم وانكسرت سفينة بساحل جدة فاشتروا خشبها للسقف وكانت جدرانه فوق القامة فجعلوها ثماني عشرة ذراعاً وكان الباب لاصقاً بالأرض فجعلوه فوق القامة لئلا تدخله السيول وقصرت بهم النفقة عن إتمامه فقصروا عن قواعده وتركوا منه ست أذرع وشبراً

أداروها بجدار قصير يطاف من ورائه وهو الحجر وبقي البيت على هذا البناء إلى أن تحصن ابن الزبير بمكة حين دعا لنفسه وزحفت إليه جيوش يزيد بن معاوية مع الحصين بن نمير السكوني. ورمى البيت سنة أربع وستين فأصابه حريق، يقال من النفط الذي رموا به على ابن الزبير فتصدعت حيطانه فهدمه ابن الزبير فأعاد بناءه أحسن مما كان بعد أن اختلفت عليه الصحابة في بنائه. واحتج عليهم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها، لولا قومك حديثو عهد بكفر لرددت البيت على قواعد إبراهيم ولجعلت له بابين شرقياً وغربياً فهدمه وكشف عن أساس إبراهيم عليه السلام وجمع الوجوه والأكابر حتى عاينوه وأشار عليه ابن عباس بالتحري في حفظ القبلة على الناس فأدار على الأساس الخشب ونصب من فوقها الأستار حفظاً للقبلة وبعث إلى صنعاء في الفضة والكلس فحملها .وسأل عن مقطع الحجارة الأول فجمع منها ما احتاج إليه ثم شرع في البناء على أساس إبراهيم عليه السلام ورفع في جدرانها سبعاً وعشرين ذراعاً وجعل لها بابين لاصقين بالأرض كما روى في حديثه وجعل فرشها وإزرها بالرخام وصاغ لها المفاتيح وصفائح الأبواب من الذهب. ثم جاء الحجاج لحصاره أيام عبد الملك ورمى على المسجد بالمنجنيقات إلى أن تصدعت حيطانها. ثم لما ظفر بابن الزبير شاور عبد الملك فيما بناه وزاده في البيت فأمره بهدمه ورد البيت على قواعد قريش كما هي اليوم. ويقال :أنه ندم على ذلك حين علم صحة رواية ابن الزبير لحديث عائشة، وقال وددت أني كنت حملت أبا حبيب في أمر البيت وبنائه ما تحمل. فهدم الحجاج منها ست أذرع وشبراً مكان الحجر وبناها على أساس قريش وسد الباب الغربي وما تحت عتبة بابها اليوم من الباب الشرقي .وترك سائرها لم يغير منه شيئاً فكل البناء الذي فيه اليوم بناء ابن الزبير وبناء الحجاج في الحائط صلة ظاهرة للعيان لحمة ظاهرة بين البناءين. والبناء متميز عن البناء بمقدار إصبع شبه الصدع وقد لحم .

ويعرض ههنا إشكال قوي لمنافاته لما يقوله الفقهاء في أمر الطواف ويحذر الطائف أن يميل على الشاذروان الدائر على أساس الجدر من أسفلها فيقع طوافه داخل البيت بناء على أن الجدر إنما قامت على بعض الأساس وترك بعضه وهو مكان الشاذروان وكذا قالوا في تقبيل الحجر السود لا بد من رجوع الطائف من التقبيل حتى يستوي قائماً لئلا يقع بعض طوافه داخل البيت وإذا كانت الجدران كلها من بناء ابن الزبير وهو إنما بني على أساس ابراهيم فكيف يقع هذا الذي قالوه ولا مخلص من هذا إلا بأحد أمرين أحدهما أن يكون الحجاج هدم جميعه وأعاده وقد نقل ذلك جماعة إلا أن العيان في شواهد البناء بالتحام ما بين البناءين وتمييز أحد الشقين من أعلاه على الآخر في الصناعة يرد ذلك وأما أن يكون ابن الزبير لم يرد البيت على أساس إبراهيم مع جميع جهاته وإنما فعل ذلك في الحجر فقط ليدخله فهي الآن مع كونها من بناء ابن الزنير ليست على قواعد إبراهيم وهذا بعيد ولا محيص من هذين والله تعالى اعلم. ثم أن مساحة البيت وهو المسجد كان فضاء للطائفين ولم يكن عليه جدر أيام النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر من بعده .ثم كثر الناس فاشترى عمر رضي الله عنه دوراً هدمها وزادها في المسجد وأدار عليها جداراً دون القامة وفعل مثل ذلك عثمان ثم ابن الزبير ثم الوليد بن عبد الملك وبناه بعمد الرخام ثم زاد فيه المنصور وابنه المهدي من بعده ووقفت الزيادة واستقرت على ذلك لعهدنا .

وتشريف الله لهذا البيت وعنايته به أكثر من أن يحاط به وكفى بذلك أن جعله مهبطاً للوحي والملائكة ومكاناً للعبادة وفرض شرائع الحج ومناسكه وأوجب لحرمه من سائر نواحيه من حقوق التعظيم والحق ما لم يوجبه لغير فمنع كل من خالف دين الإسلام من دخول ذلك الحرم وأوجب على دخله أن يتجرد من المحيط إلا أزاراً يستره وحمى العائذ به والراتع في مسارحه من مواقع الآفات فلا يرام فيه خائف ولا يصاد له

وحش ولا يحتطب له شجر. وحد الحرم الذي يختص بهذه الحرمة من طريق المدينة ثلاثة أميال إلى التنعيم ومن طريق العراق سبعة أميال إلى الثنية من جبل المنقطع ومن طريق الطائف سبعة أميال إلى بطن نمرة ومن طريق جدة سبعه أميال إلى منقطع العشائر. هذا شأن مكة وخبرها وتسمى أم القرى وتسمى الكعبة لعلوها من اسم الكعب. ويقال لها أيضاً بكة قال الأصمعي، لأن الناس يبك بعضهم بعضاً إليها أي يدفع وقال مجاهد باء بكة أبدلوها ميماً كما قالوا لازب ولازم لقرب المخرجين. وقال النخعي بالباء وبالميم البلد وقال الزهري بالباء للمسجد كله وبالميم للحرم وقد كانت الأمم منذ عهد الجاهلية تعظمه والملوك تبعث إليه بالأموال والذخائر مثل كسرى وغيره وقصة الأسياف وغزالي الذهب اللذين وجدهما عبد المطلب حين احتفر زمزم معروفة وقد وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح مكة في الجب الذي كان فيها سبعين ألف أوقية من الذهب مما كان الملوك يهدون للبيت فيها ألف ألف دينار مكررة مرتين بمائتي قنطار، وزناً وقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

يا رسول الله لو استعنت بهذا المال على حربك. فلم يفعل ثم ذكر لأبي بكر فلم يحركه. هكذا قال الأزرقي. وفي البخاري يسنده إلى أبي وائل قال :

جلست إلى شيبة بن عثمان وقال جلس إلي عمر بن الخطاب فقال: هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين، قلت: ما أنت بفاعل، قال: ولم ؟ قلت: فلم يفعله صاحباك فقال هما اللذان يقتدى بهما. وخرجه أبو داود وابن ماجة وأقام ذلك المال إلى أن كانت فتنة الأفطس وهو الحسن بن الحسين بن علي بن علي زين العابدين سنة تسع وتسعين ومائة حين غلب مكة عمد إلى الكعبة فأخذ ما في خزائنها وقال ما تصنع الكعبة بهذا المال موضوعاً فيها لا ينتفع به نحن أحق به نستعين به على حربنا وأخرجه وتصرف فيه وبطلت الذخيرة من الكعبة من يومئذ.

وأما بيت المقدس وهو المسجد الأقصى فكان أول أمره أيام الصابئة موضع الزهرة وكانوا يقربون إليه الزيت فيما يقربونه يصبونه على الصخرة التي هناك ثم دثر ذلك الهيكل واتخذها بنو إسرائيل حين ملكوها قبلة لصلاتهم. وذلك أن موسى صلوات الله عليه لما خرج ببني إسرائيل من مصر لتمليكهم بيت المقدس كما وعد الله أباهم إسرائيل وأباه إسحق من قبله وأقاموا بأرض التيه أمره الله باتخاذ قبة من خشب السنط عين بالوحي ومقدارها وصفتها وهياكلها وتماثيلها وأن يكون فيها التابوت ومائدة بصحافها ومنارة بقناديلها وأن يصنع مذبحاً للقربان وصف ذلك كأنه في التوراة أكمل وصف فصنع القبة ووضع فيها تابوت العهد وهو التابوت الذي فيه الألواح المصنوعة عوضاً عن الألواح المنزلة بالكلمات العشر لما تكسرت ووضع المذبح عندها. وعهد الله إلى موسى بأن يكون هارون صاحب القربان ونصبوا تلك القبة بين خيامهم في التيه يصلون إليها ويتقربون في المذبح أمامها ويتعرضون للوحي عندها .

ولما ملكوا أرض الشام أنزلوها بكلكال من بلاد الأرض المقدسة ما بين قسم بني يامين وبني أفراييم. وبقيت هنالك أربع عشرة سنة سبعاً مدة الحرب، وسبعاً بعد الفتح أيام قسمة البلاد. ولما توفي يوشع عليه السلام نقلوها إلى بلد شيلو قريباً من كلكال، وأداروا عليها الحيطان. وأقامت على ذلك ثلثمائة سنة، حتى ملكها بنو فلسطين من أيديهم كما مر، وتغلبوا عليهم. ثم ردوا عليهم القبة ونقلوها بعد وفاة عالي الكوهن إلى نوف. ثم نقلت أيام طالوت إلى كنعون في بلاد بني يامين. ولما ملك داوود عليه السلام نقل القبة والتابوت إلى بيت المقدس وجعل عليها خباء خاصاً ووضعها على الصخرة .

وبقيت تلك القبة قبلتهم ووضعوها على الصخرة ببيت المقدس وأراد داود عليه السلام بناء مسجده على الصخرة مكانها فلم يتم له ذلك

وعهد به إلى ابنه سليمان فبناه لأربع سنين من ملكه ولخمسمائة سنة من وفاة موسى عليه السلام .

وأتخذ عمده من الصفر وجعل به صرح الزجاج وغشى أبوابه وحيطانه بالذهب وصاغ هياكله وتماثيله وأوعيته ومنارته ومفتاحه من الذهب وجعل في ظهره قبراً ليضع فيه تابوت العهد وهو التابوت الذي فيه الألواح وجاء به من صهيون بلد أبيه داوود نقله إليه أيام عمارة المسجد، فجيء به تحمله الأسباط والكهنوتية حتى وضعه في القبر ووضعت القبة والأوعية والمذبح كل واحد حيث أعد له من المسجد. وأقام كذلك ما شاء الله. ثم خربه بخت نصر بعد ثمانمائة سنة من بنائه وأحرق التوراة والعصا وصاغ الهياكل ونثر الأحجار. ثم لما أعادهم ملوك الفرس بناه عزيز بني إسرائيل لعهده بإعانة بهمن ملك الفرس الذي كانت الولادة لبنى إسرائيل عليه من سبي بخت نصر وحد لهم في بنيانه حدوداً دون بناء سليمان بن داوود عليهما السلام فلم يتجارزوها .

وأما الأواوين التي تحت المسجد، يركب بعضها بعضاً، عمود الأعلى منها على قوس الأسفل في طبقتين. ويتوهم كثير من الناس أنها إصطبلات سليمان عليه السلام، وليس كذلك. لو إنما بناها تنزيهاً للبيت المقدس عما يتوهم من النجاسة، لأن النجاسات في شريعتهم وإن كانت في باطن الأرض وكان ما بينها وبين ظاهر الأرض محشواً بالتراب، بحيث يصل ما بينها وبين الظاهر خط مستقيم ينجس ذلك الظاهر بالتوهم. والمتوهم عندهم كالمحقق .

فبنوا هذه الأواوين على هذه الصورة بعمود الأواوين السفلية تنتهي إلى أقواسها وينقطع خطه، فلا تتصل النجاسة بالأعلى على خط مستقيم. وتنزه البيت عن هذه النجاسة المتوهمة ليكون ذلك أبلغ في الطهارة والتقديس .

ثم تداونتهم ملوك يونان الفرس والروم واستفحل الملك لبني اسرائيل في هذه المدة ثم لبني حشمناي من كهنتهم ثم لصهرهم هيرودس ولبنيه من بعد .

وبنى هيرودوس بيت المقدس على بناء سليمان عليه السلام وتأنق فيه حتى أكمله في ست سنين فلما جاء طيطش من ملوك الروم وغلبهم وملك أمرهم خرب بيت المقدس ومسجدها وأمر أن يزرع مكانه ثم أخذ الروم بدين المسيح عليه السلام ودانوا بتعظيمه ثم اختلف حال ملوك الروم في الأخذ بدين النصارى تارةً وتركه أخرى إلى أن جاء قسطنطين وتنصرت أمه هيلانة وارتحلت إلى القدس في طلب الخشبة التي صلب عليها المسيح بزعمهم فأخبرها القساوسة بأنه رمى بخشبته على الأرض وألقى عليها القمامات والقاذورات فاستخرجت الخشبة وبنت مكان تلك القمامات كنيسة القمامة كأنها على قبره بزعمهم وهربت ما وجدت من عمارة البيت وأمرت بطرح الزبل والقمامات على الصخرة حتى غطاها وخفي مكانها جزاء بزعمها لما فعلوه بقبر المسيح ثم بنوا بإزاء القمامة بيت لحم وهو البيت الذي ولد فيه عيسى عليه السلام وبقي الأمر كذلك إلى أن جاء الإسلام وحضر عمر لفتح بيت المقدس وسأل عن الصخرة فأري مكانها وقد علاها الزبل والتراب فكشف عنها وبنى عليها مسجداً على طريق البداوة وعظم من شأنه ما أذن الله من تعظيمه وما سبق من أم الكتاب في فضله حسبما ثبت ثم احتفل الوليد بن عبد الملك في تشييد مسجده على سنن مساجد الإسلام بما شاء الله من الاحتفال كما فعل في المسجد الحرام وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفي مسجد دمشق وكانت العرب تسميه بلاط الوليد وألزم ملك الروم أن يبعث الفعلة والمال لبناء هذه المساجد وأن ينمقوها بالفسيفساء فأطاع لذلك وتم بناؤها على ما اقترحه. ثم لما ضعف أمر الخلافة أعوام الخمسمائة من الهجرة في آخرها وكانت في ملكة العبيديين خلفاء

القاهر من الشيعة واختل أمرهم زحف الفرنجة إلى بيت المقدس فملكوه وملكوا معه عامة ثغور الشام وبنوا على الصخرة المقدسة منه كنيسة كانوا يعظمونها ويفتخرون ببنائها حتى إذا استقل صلاح الدين بن أيوب الكردي بملك مصر والشام ومحا أثر العبيديين وبدعهم زحف إلى الشام وجاهد من كان به من الفرنجة حتى غلبهم على بيت المقدس وعلى ما كانوا ملكوه من ثغور الشام وذلك لنحو ثمانين وخمسمائة من الهجرة وهدم تلك الكنيسة وأظهر الصخرة وبني المسجد على النحو الذي هو عليه اليوم لهذا العهد .

ولا يعرض لك الإشكال المعروف في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع فقال: بين مكة وبين بناء بيت المقدس قيل فكم بينهما ؟ قال أربعون سنة فإن المدة بين بناء مكة وبين بناء بيت المقدس بمقدار ما بين إبراهيم وسليمان لأن سليمان بانيه وهو ينيف على الألف بكثير. وأعلم أن المراد بالوضع في الحديث ليس البناء وإنما المراد أول بيت عين للعبادة ولا يبعد أن يكون بيت المقدس عين للعبادة قبل بناء سليمان بمثل هذه المدة وقد نقل أن الصابئه بنوا على الصخرة هيكل الزهرة فلعل ذلك أنها كانت مكاناً للعبادة كما كانت الجاهلية تضع الأصنام والتماثيل حوالي الكعبة وفي جوفها والصابئة الذين بنوا هيكل الزهرة كانوا على عهد إبراهيم عليه السلام فلا تبعد مدة الأربعين سنة بين وضع مكة للعبادة ووضع بيت المقدس وإن لم يكن هناك بناء كما هو المعروف وأن أول من بنى بيت المقدس سليمان عليه السلام فتفهمه ففيه حل هذا الإشكال. وأما المدينة وهي المسماة بيثرب فهي من بناء يثرب بن مهلائيل من العمالقة وملكها بنو إسرائيل من أيديهم فيما ملكوه من أرض الحجاز ثم جاورهم بنو قيلة من غسان وغلبوهم عليها وعلى حصونها. ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالهجرة إليها لما سبق من عناية الله بها فهاجر إليها ومعه أبو بكر وتبعه أصحابه ونزل بها وبنى

مسجده وبيوته في الموضع الذي كان الله قد أعده لذلك وشرفه في سابق أزله وأواه أبناء قيلة ونصروه فلذلك سموا الأنصار وتمت كلمة الإسلام من المدينة حتى علت على الكلمات وغلب على قومه وفتح مكة وملكها وظن الأنصار أنه يتحول عنهم إلى بلده فأهمهم ذلك فخاطبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرهم انه غير متحول حتى إذا قبض صلى الله عليه وسلم كان ملحده الشريف بها وجاء في فضلها من الأحاديث الصحيحة مالا خفاء به ووقع الخلاف بين العلماء في تفضيلها على مكة وبه قال مالك رحمه الله لما ثبت عنده في ذلك من النص الصريح عن رفيع بن مخدج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة خير من مكة نقل ذلك أبو الوهاب في المعونة إلى أحاديث أخرى تدل بظاهرها على ذلك وخالف أبو حنيفة والشافعي. وأصبحت على كل حال ثانية المسجد الحرام وجنح إليها الأمم بأفئدتهم من كل أوب فانظر كيف تدرجت الفضيلة في هذه المساجد المعظمة لما سبق من عناية الله لها وتفهم سر الله في الكون وتدريجه على ترتيب محكم في أمور الدين والدنيا. وأما غير هذه المساجد الثلاثة فلا نعلمه في الأرض إلا ما يقال من شأن مسجد آدم عليه السلام بسرنديب من جزائر الهند لكنه لم يثبت فيه شيء يعول عليه وقد كانت للأمم في القديم مساجد يعظمونها على جهة الديانة بزعمهم منها بيوت النار للفرس وهياكل يونان وبيوت العرب بالحجاز التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهدمها في غزواته وقد ذكر المسعودي منها بيوتاً لسنا من ذكرها في شيء إذ هي غير مشروعة ولا هي على طريق ديني ولا يلتفت إليها ولا إلى الخبر عنها ويكفي في ذلك ما وقع في التواريخ فمن أراد معرفة الأخبار فعليه بها والله يهدي من يشاء سبحانه.

الفصل السابع: في أن المدن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلة:

والسبب في ذلك أن هذه الأقطار كانت للبربر منذ آلاف من السنين قبل الإسلام وكان عمرانها كله بدوياً ولم تستمر فيهم الحضارة حتى تستكمل أحوالها والدول التي ملكتهم من الإفرنجة والعرب لم يطل أمد ملكهم فيهم حتى ترسخ الحضارة منها فلم تزل عوائد البداوة وشؤونها فكانوا إليها أقرب فلم تكثر مبانيهم وأيضاً فالصنائع بعيدة عن البربر لأنهم أعرق في البدو والصنائع من توابع الحضارة وإنما تتم المباني بها فلا بد من الحذق في تعلمها فلما لم يكن للبربر انتحال لها لم يكن لهم تشوق إلى المباني فضلاً عن المدن. وأيضاً فهم أهل عصبيات وأنساب لا يخلو عن ذلك جمع منهم والأنساب والعصبية أجنح إلى البدو وإنما يدعو إلى المدن الدعة والسكون ويصير ساكنها عيالاً على حاميتها فتجد أهل البدو لذلك يستنكفون عن سكنى المدينة أو الإقامة بها فلا يدعو إلى ذلك إلا الترف والغنى وقليل ما هو في الناس فلذلك كان عمران أفريقية والمغرب كله أو أكثره بدوياً أهل خيام وظواعن وقياطن وكنن في الجبال وكان عمران بلاد العجم كله أو أكثره قرى وأمصاراً ورساتيق من بلاد الأندلس والشام ومصر وعراق العجم وأمثالها لأن العجم ليسوا بأهل أنساب يحافظون عليها ويتباهون في صراحتها والتحامها إلا في الأقل وأكثر ما يكون سكنى البدو لأهل الأنساب لأن لحمة النسب أقرب وأشد فتكون عصبيته كذلك وتنزع بصاحبها إلى سكنى البدو والتجافي عن المصر الذي يذهب بالبسالة ويصيره عيالاً على غيره فأفهمه وقس عليه والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق.

الفصل الثامن: في أن المباني والمصانع في الملة الإسلامية قليلة بالنسبة إلى قدرتها وإلى من كان قبلها من الدول :

والسبب في ذلك ما ذكرنا مثله في البربر بعينه إذ العرب أيضاً أعرق في البدو وأبعد عن الصنائع وأيضاً فكانوا أجانب من الممالك التي استولوا عليها قبل الإسلام ولما تملكوها لم ينفسح الأمد حتى تستوفي رسوم الحضارة مع أنهم استغنوا بما وجدوا من مباني غيرهم وأيضاً فكان الدين أول الأمر مانعاً من المغالاة أو البنيان والإسراف فيه في غير القصد كما عهد لهم عمر حين استأذنوه في بناء الكوفة بالحجارة وقد وقع الحريق في القصب الذي كانوا بنوا به من قبل فقال افعلوا ولا يزيدن أحد على ثلاثة أبيات ولا تطاولوا في البنيان وألزموا السنة تلزمكم الدولة وعهد إلى الوفد وتقدم إلى الناس أن لا يرفعوا بنياناً فوق القدر قالوا: وما القدر ؟ قال: لا يقربكم من السرف ولا يخرجكم عن القصد فلما بعد العهد بالدين والتخرج في أمثال هذه المقاصد وغلبت طبيعة الملك والترف واستقدم العرب أمة الفرس وأخذوا عنهم الصنائع والمباني ودعتهم إليها أحوال الدعة والترف فحينئذ شيدوا المباني والمصانع وكان عهد ذلك قريباً بانقراض الدولة ولم ينفسح الأمد لكثرة البناء واختطاط المدن والأمصار إلا قليلاً وليس كذلك غيرهم من الأمم فالفرس طالت مدتهم آلافاً من السنين وكذلك القبط والنبط والروم وكذلك العرب الأولى من عاد وثمود والعمالقة والتبابعة طالت أمادهم ورسخت الصنائع فيهم فكانت مبانيهم وهياكلهم أكثر عدداً وأبقى على الأيام أثراً واستبصر في هذا تجده كما قلت والله وارث الأرض ومن عليها.

الفصل التاسع: في أن المباني التي كانت تختطها العرب يسرع إليها الخراب إلا في الأقل:

والسبب في ذلك شأن البداوة والبعد عن الصنائع كما قدمناه فلا تكون المباني وثيقة في تشييدها وله والله أعلم وجه آخر وهو أمس به وذلك قلة مراعاتهم لحسن الاختيار في اختطاط المدن كما قلناه في المكان وطيب الهواء. والمياه والمزارع والمراعي فإنه بالتفاوت في هذا تتفاوت جودة المصر ورداءته من حيث العمران الطبيعي والعرب بمعزل عن هذا وإنما يراعون مراعي إبلهم خاصة لا يبالون بالماء طاب أو خبث ولا قل أو كثر ولا يسألون عن زكاء المزارع والمنابت والأهوية لانتقالهم في الأرض ونقلهم الحبوب من البلد البعيد وأما الرياح فالقفر مختلف للمهاب كلها والظعن كفيل لهم بطيبها لأن الرياح إنما تخبث مع القرار والسكنى وكثرة الفضلات وانظر لما اختطوا الكوفة والبصرة والقيروان كيف لم يراعوا في اختطاها إلا مراعي إبلهم وما يقرب من القفر ومسالك الظعن فكانت بعيدة عن الوضع الطبيعي، للمدن ولم تكن لها مادة تمد عمرانها من بعدهم كما قدمنا أنه يحتاج إليه في العمران فقد كانت مواطنها غير طبيعية للقرار ولم تكن في وسط الأمم فيعمرها الناس فلأول وهلة من انحلال أمرهم وذهاب عصبيتهم التي كانت سياجاً لها أتى عليها الخراب والانحلال كأن لم تكن. **والله يحكم لا معقب لحكمه.**

الفصل العاشر: في مبادي الخراب في الأمصار:

إعلم أن الأمصار إذا اختطت أولاً تكون قليلة المساكن وقليلة آلات البناء من الحجر والجير وغيرهما مما يعالى على الحيطان عند التأنق كالزلج والرخام والربج والزجاج والفسيفساء والصدف فيكون بناؤها يؤمئذ بدوياً وآلاتها فاسدة فإذا عظم عمران المدينة وكثر ساكنها

كثرت الآلات بكثرة الأعمال حينئذ وكثرت الصناع إلى أن تبلغ غايتها من ذلك كما سبق بشأنها فإذا تراجع عمرانها وخف ساكنها قلت الصنائع لأجل ذلك وفقدت الإجادة في البناء والإحكام والمعالاة عليه بالتنميق ثم تقل الأعمال لعدم الساكن فيقل جلب الآلات من الحجر والرخام وغيرهما فتفقد ويصير بناؤهم وتشيدهم من الآلات التي في مبانيهم فينقلونها من مصنع إلى مصنع لأجل خلاء أكثر المصانع والقصور والمنازل بقلة العمران وقصوره عما كان أولاً ثم لا تزال تنقل من قصر إلى قصر ومن دار إلى دار إلى أن يفقد الكثير منها جملة فيعودون إلى البداوة في البناء وأتخاذ الطوب عوضاً عن الحجارة والقصور عن التنميق بالكلية فيعود بناء المدينة مثل بناء القرى والمدر وتظهر عليها سيماء البداوة ثم تمر في التناقص إلى غايتها من الخراب إن قدر لها به سنة الله في خلقه.

الفصل الحادي عشر: في أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة :

والسبب في ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وإنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تشتد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً. فالقوت من الحنطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه. وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات. فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم. فأهل مدين أو مصر إذا وزعت أعمالهم

كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفي فيها بالأقل من تلك الأعمال وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظاً من الغنى وقد تبين لك في الفصل الخامس في باب الكسب والرزق أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته. واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول. وكذا في الزيادة الثانية والثالثة لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش. فالمصر إذا فضل بعمران واحد ففضله بزيادة كسب ورفه بعوائد من الترف لا توجد في الآخر فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصر الذي دونه على وتيرة واحدة في الأصناف. القاضي مع القاضي والتاجر مع التاجر والصانع مع الصانع والسوقي مع السوقي والأمير مع الأمير والشرطي مع الشرطي. واعتبر ذلك في المغرب مثلاً بحال فاس مع غيرها من أمصاره مثل بجاية وتلمسان وسبتة تجد بينهما بوناً كثيراً على الجملة، ثم على الخصوصيات فحال القاضي بفاس أوسع من حال القاضي بتلمسان

وهكذا كل صنف مع صنف أهله. وكذا أيضاً حال تلمسان مع وهران أو الجزائر وحال وهران والجزائر مع ما دونهما إلى أن تنتهي إلى المدر الذين اعتمالهم في ضروريات معاشهم فقط ويقصرون عنها. وما ذلك إلا لتفاوت الأعمال فيها فكأنها كلها أسواق للأعمال. والخرج في كل سوق على نسبته فالقاضي بفاس دخله كفاء خرجه وكذا القاضي بتلمسان وحيث الدخل والخرج أكثر تكون الأحوال أعظم وهما بفاس أكثر لنفاق سوق الأعمال بما يدعو إليه الترف فالأحوال أضخم. ثم هكذا حال وهران وقسطنطينية والجزائر وبسكرة حتى تنتهي كما قلناه إلى الأمصار التي لا توفي أعمالها بضروراتها ولا تعد في الأمصار إذ هي من قبيل القرى والمدر. فلذلك تجد أهل هذه الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربين في الفقر والخصاصة لما أن أعمالهم لا تفي بضروراتهم ولا يفضل ما يتأثلونه كسباً فلا تنمو مكاسبهم. وهم لذلك مساكين محاويج إلا في الأقل النادر. واعتبر ذلك حتى في أحوال الفقراء والسؤال فإن السائل بفاس أحسن حالاً من السائل بتلمسان أو وهران. ولقد شاهدت بفاس السؤال يسألون أيام الأضاحي أثمان ضحاياهم ورأيتهم يسألون كثيراً من أحوال الترف واقتراح المآكل مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والماعون كالغربال والآنية. ولو سأل سائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لاستنكر وعنف وزجر. ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى في عوائدهم ما يقضى منه العجب حتى أن كثيراً من الفقراء بالمغرب ينزعون من الثقلة إلى مصر لذلك ولما يبلغهم من شأن الرفه بمصر أعظم من غيرها. ويعتقد العامة من الناس أن ذلك لزيادة إيثار في أهل تلك الآفاق على غيرهم أو أموال مختزنة لديهم. وأنهم أكثر صدقة وإيثاراً من جميع أهل الأمصار وليس كذلك وإنما هو لما

تعرفه من أن عمران مصر والقاهرة أكثر من عمران هذه الأمصار التي لديك فعظمت لذلك أحوالهم. وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الأمصار أحوال الساكن ووسع المصر. كل شيء يبلغك من مثل هذا فلا تنكره واعتبره بكثرة العمران وما يكون عنه من كثرة المكاسبة التي يسهل بسببها البذل والإيثار على مبتغيه ومثله بشأن الحيوانات العجم مع بيوت المدينة الواحدة وكيف تختلف أحوالها في هجرانها أو غشيانها فإن بيوت أهل النعم والثروة والموائد الخصبة منها تكثر بساحتها وأقنيتها بنثر الحبوب وسواقط الفتات فيزدحم عليها غواشي النمل والخشاش ويلحق فوقها عصائب الطيور حتى تروح بطاناً وتمتلئ شبعاً وريا وبيوت أهل الخصاصة والفقراء الكاسدة أرزاقهم لا يسري بساحتها دبيب ولا يحلق بجوها طائر ولا تأوي إلى زوايا بيوتهم فأرة ولا هرة كما قال الشاعر :

تسقط الطير حيث تلتقط الحب وتغشى منازل الكرماء

فتأمل سر الله تعالى في ذلك واعتبر غاشية الأناسي بغاشية العجم من الحيوانات وفتات الموائد بفضلات الرزق والترف وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم واعلم أن اتساع الأحوال وكثرة النعم في العمران تابع لكثرته والله سبحانه وتعالى أعلم وهو غني عن العالمين.

الفصل الثاني عشر: في أسعار المدن:

إعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما معناها كالباقلاء والبصل والثوم وأشباهه ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب

وسائر المصانع والمباني فإذا استبحر المصر وكثر ساكنة رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أ سعار الكمالي من الأديم والفواكه وما يتبعها وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس من ذلك. والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهر أو سنته فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه لا بد من ذلك. وكل متخذ لقوته فتفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل القتوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية ولولا احتكار الناس لها لما يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران. وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها لا تعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم ثم أن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها على الحاجات قصوراً بالغاً ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه. وأما الصنائع والأعمال أيضاً في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها أمور ثلاثة: الأول كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانه، والثاني اعتزاز أهل الأعمال لخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع في مهنهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيغتر العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك. وأما الأمصار الصغيرة والقليلة الساكن فأقواتهم قليلة

لقلة العمل فيها وما يتوقعونه لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم ويحتكرونه في فيعز وجوده لديهم ويغلو ثمنه على مستامه. وأما مرافقهم فلا تدعو إليها أيضاً حاجة بقلة الساكن وضعف الأحوال فلا تنفق لديهم سوقه فيختص بالرخص في سعره .وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة ما يعرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق وباب الحفر والحياة في منافع وصولها عن البيوعات لما يمسهم. وبذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة. وكثرتها قي الأمصار لا سيما في آخر الدولة وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع بالأندلس لهذا العهد. وذلك أنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزارعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم. واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك .ويحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار في قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب في أرضهم وليس كذلك فهم أكثر أهل المعمور فلحاً فيما علمناه وأقومهم عليه وقل أن يخلو منهم سلطان أو سوقة عن فدان أو مزرعة أو فلح إلا قليلاً من أهل الصناعات والمهن أو الطراء على الوطن من الغزاة المجاهدين. ولهذا يختصهم السلطان في عطائهم بالعولة وأقواتهم وعلوفاتهم من الزرع. وإنما السبب في غلاء سعر الحبوب عندهم ما ذكرناه .ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم الهون جملة في الفلح مع كثرته وعمومته فصار ذلك سبباً لرخص الأقوات ببلدهم **والله مقدر الليل والنهار وهو الواحد القهار لا رب سواه.**

الفصل الثالث عشر: في قصور أهل البادية عن سكنى المصر الكثير العمران:

والسبب في ذلك أن المصر الكثير العمران يكثر ترفه كما قدمناه وتكثر حاجات ساكنه من أجل الترف. وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو إليها فتنقلب ضرورات وتصير فيه الأعمال كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأعراض عليها من أجل الترف وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات وتعتبر في قيم المبيعات ويعظهم فيها الغلاء في المرافق وأن أوقات والأعمال فتكثر لذلك نفقات ساكنه كثرة بالغة على نسبة عمرانه. ويعظم خرجه فيحتاج حينئذ إلى المال الكثير للنفقة على نفسه وعياله في ضرورات عيشهم وسائر مؤونتهم. والبدوي لم يكن دخله كثيراً ساكناً بمكان كاسد الأسواق في الأعمال التي هي سبب الكسب فلم يتأهل كسباً ولا مالاً فيتعذر عليه من أجل ذلك سكنى المصر الكبير لغلاء مرافقه وعزة حاجاته. وهو في بدوه يسد حاجته بأقل الأعمال لأنه قليل عوائد الترف في معاشه وسائر مؤونته فلا يضطر إلى المال وكل من يتشوف إلى المصر وسكناه من البادية فسريعاً ما يظهر عجزه ويفتضح في استيطانه إلا من يقدم منهم تأثل المال ويحصل له منه فوق الحاجة ويجري إلى الغاية الطبيعية لأهل العمران من الدعة والترف فحينئذ ينتقل إلى المصر وينتظم حالة مع أحوال أهله في عوائدهم وترفهم .وهكذا شأن بداءة عمران الأمصار. **والله بكل شيء محيط.**

الفصل الرابع عشر: في أن الأقطار في اختلاف أحوالها بالرفه والفقر مثل الأمصار:

إعلم أن ما توفر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم في جهاته وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم وعظمت دولهم وممالكهم. والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال وما سيأتي ذكره من أنها سبب للثروة بما يفصل عنها بعد الوفاء بالضروريات في حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته

فيعود على الناس كسباً يتأثلونة حسبما نذكر ذلك في فصل المعا ش وبيان الرزق والكسب فيتزيد الرفه لذلك وتتسع الأحوال ويجيء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفاق الأسواق فيكثر مالها ويشمخ سلطانها وتتفنن في اتخاذ المعاقل والحصون واختطاط المدن وتشييد الأمصار. واعتبر ذلك بأقطار المشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومي وعظمت لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم وعظمت دولتهم وتعددت مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم. فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفههم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف. وكذا تجار أهل المشرق وما يبلغنا عن أحوالهم وأبلغ منها أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين فإنه يبلغنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها وربما تتلقى بالإنكار في غالب الأمر. ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك فمعدن الذهب الذي نعرفه في هذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان وهي إلى المغرب أقرب. وجميع ما في أرضهم من البضاعة فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة. فلو كان المال عتيداً موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال ولا استغنوا عن أموال الناس بالجملة. ولقد ذهب المنجمون لما رأوا مثل ذلك واستغربوا ما في المشرق من كثرة الأحوال واتساعها ووفور أموالها فقالوا بأن عطايا الكواكب والسهام في مواليد المشرق أكثر منها حصصاً في مواليد أهل المغرب وذلك صحيح من جهة المطابقة بين الأحكام النجومية والأحوال الأرضية كما قلناه وهم إنما أعطوا في ذلك السبب النجومي وبقي عليهم أن يعطوا السبب الأرضي وهو ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصه بأرض المشرق وأقطاره وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب

بكثرة قي الأعمال التي هي سببه فلذلك اختص المشرق بالرفه من بين الأفاق لا إن ذلك لمجرد الأثر النجومي .فقد فهمت مما أشرنا لك أولاً أنه لا يستقل بذلك وأن المطابقة بين حكمه وعمران الأرض وطبيعتها أمر لا بد منه. واعتبر حال هذا الرفه من العمران في قطر أفريقية وبرقة لما خف سكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاصه. وضعفت جباياتها فقلت أموال دولها بعد أن كانت دول الشيعة وصنهاجة بها على ما بلغك من الرفه وكثرة الجبايات واتساع الأحوال في نفقاتهم وأعطياتهم. حتى لقد كانت الأموال ترفع من القيروان إلى صاحب مصر لحاجاته ومهماته وكانت أموال الدولة بحيث حمل جوهر الكاتب في سفر إلى فتح مصر ألف حمل من المال يستعد بها لأرزاق الجنود وأعطياتهم ونفقات الغزاة. وقطر المغرب وأن كان في القديم دون أفريقية فلم يكن بالقليل في ذلك وكانت أحواله في دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة وهو لهذا العهد قد أقصر عن ذلك لقصور العمران فيه وتناقصه فقد ذهب من عمران البربر فيه أكثره ونقص عن معهوده نقصاً ظاهراً محسوسا، وكاد أن يلحق في أحواله بمثل أحوال أفريقية بعد أن كان عمرانه متصلاً من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوس الأقصى وبرقة. وهي اليوم كلها أو أكثرها قفار وخلاء وصحارى إلا ما هو منها بسيف البحر أو ما يقاربه من التلول والله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

الفصل الخامس عشر: في تأثل العقار والضياع في الأمصار وحال فوائدها ومستغلاتها :

اعلم أن تأثل العقار والضياع الكثيرة لأهل الأمصار والمدن لا يكون دفعة واحدة ولا في عصر واحد إذ ليس يكون لأحد منهم من الثروة ما يملك به الأملاك التي تخرج قيمتها عن الحد ولو بلغت أحوالهم في الرفه ما عسى أن تبلغ. وإنما يكون ملكهم وتأثلهم لها تدريجاً أما بالوراثة من

آبائه وذوي رحمه حتى تتأدى أملاك الكثيرين منهم إلى الواحد وأكثر لذلك أو أن يكون بحوالة الأسواق فإن العقار في آخر الدولة وأول الأخرى عند فناء الحامية وخرق السياج وتداعى المصر إلى الخراب تقل الغبطة به لقلة المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتتملك بالأثمان اليسيرة وتتخلى بالميراث إلى ملك آخر وقد استجد المصر شبابه باستفحال الدولة الثانية وانتظمت له أحوال رائقة حسنة تحصل معها الغبطة في العقار والضياع لكثرة منافعها حينئذ فتعظم قيمها ويكون لها خطر لم يكن في الأول. وهذا معنى الحوالة فيها ويصبح مالكها من أغنى أهل المصر وليس ذلك بسعيه واكتسابه إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك. وأما فوائد العقار والضياع فهي غير كافية لمالكها في حاجات معاشه إذ هي لا تفي بموائد الترف وأسبابه وإنما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش. والذي سمعناه من مشيخة البلدان أن القصد باقتناء الملك من العقار والضياع إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشؤهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم وربما يكون من الولد من يعجز عن التكسب لضعف في بدنه أو آفة في عقله المعاشي فيكون ذلك العقار قواماً لحاله. هذا قصد المترفين في اقتنائه. وأما التمول منه وإجراء أحوال المترفين فلا. وقد يحصل ذلك منه للقليل أو النادر بحوالة الأسواق وحصول الكثرة البالغة منه والعالي في جنسه وقيمته في المصر إلا أن ذلك إذا حصل ربما امتدت إليه أعين الأمراء والولاة واغتصبوه في الغالب أو أرادوه على بيعه منهم ونالت أصحابه منه مضار ومعاطب والله غالب على أمره وهو رب العرش العظيم.

الفصل السادس عشر: في حاجات المتمولين من أهل الأمصار إلى الجاه والمدافعة :

وذلك أن الحضري إذا عظم تموله وكثر للعقار والضياع تأثله وأصبح أغنى أهل المصر ورمقته العيون بذلك وانفسحت أحواله في الترف

والعوائد زاحم عليها الأمراء والملوك وغصبوا به. ولما في طباع البشر من العدوان تمتد أعينهم إلى تملك ما بيده وينافسونه فيه ويتحيلون على ذلك بكل ممكن حتى يحصلوه في ربقة حكمه سلطاني وسبب من المؤاخذة ظاهر ينتزع به ماله وأكثر الأحكام السلطانية جائزة في الغالب إذ العدل المحض إنما هو في الخلافة الشرعية وهي قليلة اللبث قال صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم. تعود ملكاً عضوضاً. فلا بد حينئذ لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تذود عنه وجاه ينسحب عليه من ذي قرابة للملك أو خالصة له أو عصبية يتحاماها السلطان فيستظل هو بظلها ويرتع في أمنها من طوارق التعدي. وأن لم يكن له ذلك أصبح نهباً بوجوه التخيلات وأسباب الحكام. والله يحكم لا معقب لحكمه.

الفصل السابع عشر في: أن الحضارة في الأمصار من قبل الدول وأنها ترسخ باتصال الدولة ورسوخه :

والسبب في ذلك أن الحضارة هي أحوال عادية زائدة على الضروري من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر وتقع فيها عند كثرة التفنن في أنواعها وأصنافها فتكون بمنزلة الصنائع ويحتاج كل صنف منها إلى القومة عليه والمهرة فيه وبقدر ما يتزيد من أصنافها تتزيد أهل. صناعتها ويتلون ذلك الجيل بها ومتى اتصلت الأيام وتعاقبت تلك الصناعات حذق أولئك الصناع في صناعتهم ومهروا في معرفتها والأعصار بطولها وانفساح أمدها وتكرير أمثالها تزيدها استحكاماً ورسوخاً وأكثر ما يقع ذلك في الأمصار لاستجار العمران وكثرة الرفه في أهلها. وذلك كله إنما يجيء من قبل الدولة لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها وتتسع أحوالهم بالجاه أكثر من أتساعها بالمال فيكون دخل تلك الأموال من

الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم في من تعلق بهم من أهل المصر وهم الأكثر فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم وتتزيد عوائد الترف ومذاهبه وتستحكم لديهم الصنائع في سائر فنونه وهذه هي الحضارة. ولهذا تجد الأمصار التي في القاصية ولو كانت موفورة العمران تغلب عليها أحوال البداوة وتبعد عن الحضارة في جميع مذاهبها بخلاف المدن المتوسطة في الأقطار التي هي مركز الدولة ومقرها وما ذاك إلا لمجاورة السلطان لهم وفيض أمواله فيهم كالماء يخضر ما قرب منه فما قرب من الأرض إلى أن ينتهي إلى الجفوف على البعد وقد قدمنا أن السلطان والدولة سوق للعالم. فالبضائع كلها موجودة في السوق وما قرب منه وإذا أبعدت عن السوق افتقدت البضائع جملة ثم أنه إذا اتصلت تلك الدولة وتعاقب ملوكها في ذلك المصر واحداً بعد واحد استحكمت الحضارة فيهم وزادت رسوخاً واعتبر ذلك في اليهود لما طال ملكهم بالشام نحواً من ألف وأربعمائة سنين رسخت حضارتهم وحذقوا في أحوال المعا ش وعوائده والتفنن في صناعاته من المطاعم والملابس وسائر أحوال المنزل حتى أنها لتؤخذ عنهم في الغالب إلى اليوم. ورسخت الحضارة أيضاً وعوائدها في الشام منهم ومن دولة الروم بعدهم ستمائة سنة فكانوا في غاية الحضارة . وكذلك أيضاً القبط دام ملكهم في الخليقة ثلاثة آلاف من السنين فرسخت عوائد الحضارة في بلدهم مصر وأعقبهم بها ملك اليونان والروم ثم ملك الإسلام الناسخ للكل. فلم تزل عوائد الحضارة بها متصلة وكذلك أيضاً رسخت عوائد الحضارة باليمن لاتصال دولة العرب بها منذ عهد العمالقة والتبابعة آلافاً من السنين وأعقبهم ملك مصر. وكذلك الحضارة بالعراق لاتصال دولة النبط والفرس بها من لدن الكلدانيين والكيانية والكسروية والعرب بعدهم آلافاً من السنين فلم يكن على وجه الأرض لهذا العهد أحضر من أهل الشام والعراق ومصر. وكذا أيضاً رسخت عوائد الحضارة واستحكمت بالأندلس لاتصال الدولة العظيمة فيها للقوط ثم ما أعقبها من ملك بني أمية آلافاً من السنين

وكلتا الدولتين عظيمة فاتصلت فيها عوائد الحضارة واستحكمت. وأما أفريقية والمغرب فلم يكن بها قبل الإسلام ملك ضخم إنما قطع الإفرنجة إلى أفريقية البحر وملكوا الساحل وكانت طاعة البربر أهل الضاحية لهم طاعة غير مستحكمة فكانوا على قلعة وأوفاز وأهل المغرب لم تجاورهم دولة وإنما كانوا يبعثون بطاعتهم إلى القوط من وراء البحر ولما جاء الله بالإسلام وملك العرب أفريقية والمغرب لم يلبث فيهم ملك العرب إلا قليلاً أول الإسلام وكانوا لذلك العهد في طور البداوة ومن استقر منهم بإفريقية والمغرب لم يجد بهما من الحضارة ما يقلد فيه من سلفة إذ كانوا برابر منغمسين في البداوة ثم انتقض برابرة المغرب الأقصى لأقرب العهود على ميسرة المطفري أيام هشام بن عبد الملك ولم يراجعوا أمر العرب بعد واستقلوا بأمر أنفسهم وإن بايعوا لإدريس فلا تعد دولته فيهم عربية لأن البرابر هم الذين تولوها ولم يكن من العرب فيها كثير عدد وبقيت أفريقية للأغالبة ومن إليهم من العرب فكان لهم من الحضارة بعض الشيء بما حصل لهم من ترف الملك ونعيمه وكثرة عمران القيروان وورث ذلك عنهم كتامة ثم صنهاجة من بعدهم وذلك كله قليل لم يبلغ أربعمائة سنة وانصرمت دولتهم واستحالت صبغة الحضارة بما كانت غير مستحكمة وتغلب بدو العرب الهلاليين عليها وخربوها وبقي أثر خفي من حضارة العمران فيها وإلى هذا العهد يونس فيمن سلف له بالقلعة أو القيروان أو المهدية سلف فتجد له من الحضارة في شؤن منزله وعوائد أحواله آثاراً ملتبسة بغيرها يميزها الحضري البصير بها وكذا في أكثر أمصار أفريقية وليس كذلك في المغرب وأمصاره لرسوخ الدولة بأفريقية أكثر أمداً منذ عند الأغالبة والشيعة وصنهاجة وأما المغرب فانتقل إليه منذ دولة الموحدين من الأندلس حظ كبير من الحضارة واستحكمت به عوائدها بما كان لدولتهم مني الاستيلاء على بلاد الأندلس وانتقل الكثير من أهلها إليهم طوعاً وكرهاً وكانت من اتساع النطاق ما علمت فكان فيها حظ صالح من الحضارة واستحكامها

ومعظمها من أهل الأندلس ثم انتقل أهل شرف الأندلس عند جالية النصارى إلى أفريقية فأبقوا فيها وبأمصارها من الحضارة آثاراً ومعظمها بتونس امتزجت بحضارة مصر وما ينقله المسافرون من عوائدها فكان بذلك للمغرب وأفريقية حظ صالح من الحضارة عفي عليه الخلاء ورجع إلى أعقابه وعاد البربر بالمغرب إلى أديانهم من البداوة والخشونة وعلى كل حال فآثار الحضارة بإفريقية أكثر منها بالمغرب وأمصاره لما تداول فيها من الدول السالفة أكثر من المغرب ولقرب عوائدهم من عوائد أهل مصر بكثرة المترددين بينهم. فتفطن لهذا السر فإنه خفي عن الناس. واعلم أنها أمور متناسبة وهي حال الدولة في القوة والضعف وكثرة الأمة أو الجيل وعظم المدينة أو المصر وكثرة النعمة واليسار وذلك أن الدولة والملك صورة الخليفة والعمران وكلها مادة لها من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال وأموال الجباية عائدة عليهم ويسارهم في الغالب من أسواقهم ومتاجرهم وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة وأصله كله العمران وكثرته فاعتبره وتأمله في الدول تجده والله يحكم ولا معقب لحكمه.

الفصل الثامن عشر : في أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده:

قد بينا لك فيما سلف أن الملك والدولة غاية للعصبية وأن الحضارة غاية للبداوة وأن العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقة له عمر محسوس كما أن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمراً محسوساً وتبين في المعقول والمنقول أن الأربعين للإنسان غاية في تزايد قواه ونموها وأنه إذا بلغ سن الأربعين وقفت الطبيعة عن أثر النشوء والنمو برهة ثم

تأخذ بعد ذلك في الانحطاط. فلتعلم أن الحضارة في العمران أيضاً كذلك لأنه غاية لا مزيد وراءها وذلك أن الترف والنعمة إذا حصلا لأهل العمران دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها والحضارة كما علمت هي التفنن في الترف واستجاده أحواله والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه من الصنائع المهيئة للمطابخ أو الملابس أو المباني أو الفرش أو الآنية ولسائر أحوال المنزل. وللتأنق في كل واحد من هذه صنائع كثيرة لا يحتاج إليها عند البداوة وعدم التأنق فيها. وإذا بلغ أن التأنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية تبعه طاعة الشهوات فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها أما دينها فلاستحكام صبغة العوائد التي يعسر نزعها وأما دنياها فلكثرة الحاجات والمؤنات ائتي تطالب بها العوائد ويعجز وينكب عن الوفاء بها. وبيانه أن، المصر بالتفنن في الحضارة تعظم نفقات أهله والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل. وقد كنا قدمنا أن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأشعار حاجته. ثم تزيدها المكوس غلاة لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها وهو زمن وضع المكوس في الدول لكثرة خرجها حينئذ كما تقدم. والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها .فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج عن القصد إلى الإسراف. ولا يجدون وليجة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الإملاق والخاصة ويغلب عليهم الفقر ويقل المستامون للبضائع فتكسد الأسواق ويفسد حال المدينة وداعية ذلك كله إفراط الحضارة والترف. وهذه مفسدات في المدينة على العموم في الأسواق والعمران. وأما فساد أهلها في ذاتهم واحداً واحداً على الخصوص فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في

تحصيلها وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها. فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه. وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة له فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش والخلابة والسرقة والفجور في الأيمان والربا في البياعات ثم تجدهم لكثرة الشهوات والملاذ الناشئة عن الترف أبصر بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبداوعيه واطراح الحشمة في الخوض فيه حتى بين الأقارب وذوي الأرحام والمحارم الذين تقتضي البداوة الحياء منهم في الإقذاع بذلك. وتجدهم أيضاً أبصر بالمكر والخديعة يدفعون بذلك ما عساه أن ينالهم من القهر وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح حتى يصير ذلك عادة وخلقاً لأكثرهم إلا من عصمه الله. ويموج بحر المدينة بالسفلة من أهل الأخلاق الذميمة ويجاريهم فيها كثير من ناشئة الدولة وولدانهم ممن أهمل عن التأديب وأهملته الدولة من عدادها وغلب عليه خلق الجوار وإن كانوا أهل أنساب وبيوتات وذلك أن الناس بشر متماثلون وإنما تفاضلوا وتميزوا بالخلق واكتساب الفضائل واجتناب الرذائل. فمن استحكمت فيه صبغة الرذيلة بأي وجه كان، وفسد خلق الخير فيه، لم ينفعه زكاء نسبه ولا طيب منبته. ولهذا تجد كثيراً من أعقاب البيوت وذوي الأحساب والأصالة وأهل الدول منطرحين في الغمار منتحلين للحرف الدنيئة في معاشهم بما فسد من أخلاقهم وما تلونوا به من صبغة الشر والسفسفة وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها وانقراضها وهو معنى قوله تعالى: وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً. ووجهه حينئذ إن مكاسبهم حينئذ لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالبة النفس بها فلا تستقيم أحوالهم. وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحداً واحداً اختل نظام المدينة وخربت وهذا معنى ما يقوله بعض أهل الخواص أن المدينة إذا كثر فيها غرس النارنج تأذنت بالخراب حتى أن كثيراً من العامة

يتحامى غرس النارنج بالدور تطيراً به. وليس المراد ذلك ولا أنه خاصية في النارنج وإنما معناه أن البساتين وإجراء المياه هو من توابع الحضارة. ثم أن النارنج واللية والسرو وأمثال ذلك مما لا طعم فيه ولا منفعة هو من غاية الحضارة إذ لا يقصد بها في البساتين إلا أشكالها فقط ولا تغرس إلا بعد التفنن في مذاهب الترف. وهذا هو الطور الذي يخشى معه هلاك المصر وخرابه كما قلناه. ولقد قيل مثل ذلك في الدفلى وهو من هذا الباب إذ الدفلى لا يقصد بها إلا تلون البساتين بنورها ما بين أحمر وأبيض وهو من مذاهب الترف. ومن مفاسد الحضارة الإنهماك في الشهوات والاسترسال فيها لكثرة الترف فيقع التفنن في شهوات البطن من المآكل والملاذ والمشارب وطيبها. ويتبع ذلك التفنن في شهوات الفرج بأنواع المناكح من الزنا واللواط، فيفضي ذلك إلى فساد النوع. إما بواسطة اختلاط الأنساب كما في الزنا، فيجهل كل واحد ابنه، إذ هو لغير رشدة، لأن المياه مختلطة في الأرحام، فتفقد الشفقة الطبيعية على البنين والقيام عليهم فيهلكون، ويؤدي ذلك إلى انقطاع النوع، أو يكون فساد النوع بغير واسطة، كما في اللواط المؤدي إلى عدم النسل رأساً وهو أشد في فساد النوع. والزنا يؤدي إلى عدم ما يوجد منه. ولذلك كان مذهب مالك رحمه الله في اللواط أظهر من مذهب غيره، ودل على أنه أبصر بمقاصد الشريعة واعتبارها للمصالح .

فافهم ذلك واعتبر به أن غاية العمران هي الحضارة والترف وأنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات. بل نقول إن الأخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد لأن الإنسان إنما هو إنسان باقتداره على جلب منافعه ودفع مضاره واستقامة خلقه للسعي في ذلك. والحضري لا يقدر على مباشرته حاجاته أما عجزاً لما حصل له من الدعة أو ترفاً لما حصل من المربي في النعيم والترف وكلا الأمرين ذميم. وكذلك لا يقدر على دفع المضار

واستقامة خلقه للسعي في ذلك .والحضري بما قد فقد من خلق الإنسان بالترف والنعيم في قهر التأديب والتعلم فهو بذلك عيال على الحامية التي تدافع عنه. ثم هو فاسد أيضاً غالباً بما فسدت منه العوائد وطاعتها في ما تلونت به النفس من مكانتها كما قررناه إلا في الأقل النادر. وإذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه ودينه فقد فسدت إنسانيته وصار مسخاً على الحقيقة .وبهذا الاعتبار كان الذين يتقربون من جند السلطان إلى البداوة والخشونة أنفع من الذين يتربون على الحضارة وخلقها. موجودون في كل دولة. فقد تبين أن الحضارة هي سن الوقوف لعمر العالم في العمران والدولة **والله سبحانه وتعالى كل يوم هو في شأن لا يشغله شأن عن شأن.**

الفصل التاسع عشر: في أن الأمصار التي تكون كراسي للملك تخرب بخراب الدولة وانقراضها :

قد استقرينا في العمران أن الدولة إذا اختلت وانتقصت فإن المصر الذي يكون كرسياً لسلطانها ينتقض عمرانه وربما ينتهي في انتقاضه إلى الخراب ولا يكاد ذلك يتخلف .والسبب فيه أمور: الأول أن الدولة لا بد في أولها من البداوة المقتضية للتجافي عن أموال الناس والبعد عن التحذلق. ويدعو ذلك إلى تخفيف الجباية والمغارم. التي منها مادة الدولة فتقل النفقات ويقل الترف فإذا صار المصر الذي كان كرسياً للملك في ملكة هذه الدولة المتجددة ونقصت أحوال الترف فيها نقص الترف فيمن تحت أيديها من أهل المصر لأن الرعايا تبع الدولة فيرجعون إلى خلق الدولة أما طوعاً لما في طباع البشر من تقليد متبوعهم أو كرهاً لما يدعو إليه خلق الدولة من الانقباض عن الترف في جميع الأحوال وقلة الفوائد التي هي مادة العوائد فتقصر لذلك حضارة المصر ويذهب معه كثير من عوائد الترف. وهو معنى ما نقول في خراب المصر. الأمر الثاني أن الدولة

إنما يحصل لها الملك والاستيلاء بالغلب، وإنما يكون بعد العداوة والحروب. والعداوة تقتضي منافاة بين أهل الدولتين وتكثر إحداهما على الأخرى في العوائد والأحوال. وغلب أحد المتنافيين يذهب بالمنافي الآخر فتكون أحوال الدولة السابقة منكرة عند أهل الدولة الجديدة ومستبشعة وقبيحة. وخصوصاً أحوال الترف فتفقد في عرفهم بنكير الدولة لها حتى تنشأ لهم بالتدريج عوائد أخرى من الترف فتكون عنها حضارة مستأنفة. وفيما بين ذلك قصور الحضارة الأولى ونقصها وهو معنى اختلال العمران في المصر. الأمر الثالث أن كل أمة لا بد لهم من وطن وهو منشآهم ومنه أولية ملكهم. وإذا ملكوا ملكاً آخر صار تبعاً للأول وأمصاره تابعة لأمصار الأول. وأتسع نطاق الملك عليهم. ولا بد من توسط الكرسي بين تخوم الممالك التي للدولة لأنه شبه المركز للنطاق فيبعد مكانه عن مكان الكرسي الأول وتهوي أفئدة الناس من أجل الدولة والسلطان فينتقل إليه العمران ويخف من مصر الكرسي الأول. والحضارة إنما هي توفر العمران كما قدمناه فتنقص حضارته وتمدنه. وهو معنى اختلاله. وهذا كما وقع للسلجوقية في عدولهم بكرسيهم عن بغداد إلى أصبهان وللعرب قبلهم في العدول عن المدائن إلى الكوفة والبصرة، ولبني العباس في العدول عن دمشق إلى بغداد ولبني مرين بالمغرب في العدول عن مراكش إلى فاس. وبالجملة فاتخاذ الدولة الكرسي في مصر يخل بعمران الكرسي الأول. الأمر الرابع أن الدولة الثانية لا بد فيها من أهل الدولة السابقة وأشياعها بتحويلهم إلى قطر آخر هو من فيه غائلتهم على الدولة وأكثر أهل المصر الكرسي أتباع الدولة. أما من الحامية الذين نزلوا به أول الدولة أو أعيان المصر لأن لهم في الغالب مخالطة للدولة على طبقاتهم وتنوع أصنافهم. بل أكثرهم ناشئ في الدولة فهم شيعة لها. وإن لم يكونوا بالشوكة والعصبية فهم بالميل والمحبة والعقيدة. وطبيعة الدولة المتجددة محو آثار الدولة السابقة فينقلهم من مصر الكرسي إلى وطنها المتمكن في ملكتها. فبعضهم على نوع التغريب والحبس وبعضهم على نوع الكرامة

والتلطف بحيث لا يؤدي إلى النفرة حتى لا يبقى في مصر الكرسي إلا الباعة والهمل من أهل الفلح والعيارة وسواد العامة وينزل مكانهم حاميتها وأشياعها من يشتد به المصر وإذا ذهب من المصر أعيانهم على طبقاتهم نقص ساكنه وهو معنى اختلال عمرانه. ثم لا بد من أن يستجد عمران آخر في ظل الدولة الجديدة وتحصل فيه حضارة أخرى على قدر الدولة. وإنما ذلك بمثابة من له بيت على أوصاف مخصوصة فاظهر من قدرته على تغيير تلك الأوصاف وإعادة بنائها على ما يختاره ويقترحه فيخري ذلك البيت ثم يعيد بناءه ثانياً. وقد وقع من ذلك كثير في الأمصار التي هي كراسي للملك وشاهدناه. وعرفناه والله يقدر الليل والنهار. والسبب الطبيعي الأول في ذ لك على الجملة أن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها. وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر. فالدولة دون العمران لا تتصور والعمران دون الدولة والملك متعذر لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع فتتعين السياسة لذلك أما الشريعة أو الملكية وهو معنى الدولة وإذا كانا لا ينفكان فاختلال أحدهما في مؤثر في اختلال الآخر كما أن عدمه مؤثر في عدمه والخلل العظيم إنما يكون من خلال الدولة الكلية مثل دولة الروم أو الفرس أو العرب على العموم أو بني أمية أو بني العباس كذلك. وأما الدولة الشخصية مثل دولة أنو شروان أو هرقل أو عبد الملك بن مروان أو الرشيد فأشخاصها متعاقبة على العمران حافظة لوجوده وبقائه وقريبة الشبه بعضها من بعض فلا تؤثر كثير اختلال لأن الدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران إنما هي العصبية والشوكة وهي مستمرة على أشخاص الدولة فإذا ذهبت تلك العصبية ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة في العمران ذهبت أهل الشوكة بأجمعهم وعظم الخلل كما قررناه أولاً **والله سبحانه وتعالى أعلم.**

الفصل العشرون : في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون بعض:

وذلك أنه من البين أن أعمال أهل المصر يستدعي بعضها بعضاً لما في طبيعة العمران من التعاون وما يستدعي من الأعمال يختص ببعض أهل المصر فيقومون عليه ويستبصرون في صناعته ويختصون بوظيفته ويجعلون معاشهم فيه ورزقهم منه لعموم البلوى به في المصر والحاجة إليه. وما لا تستدعي في المصر يكون غفلاً إذ لا فائدة لمنتحله في الاحتراف به. وما يستدعي من ذلك لضرورة المعاش فيوجد في كل مصر كالخياط والحداد والنجار وأمثالها وما يستدعي لعوائد الترف وأحواله فإنما يوجد في المدن المستبحرة في العمارة الآخذة في عوائد الترف والحضارة مثل الزجاج والصائغ والدهان والطباخ والصفار والسفاج والفراش والذباح وأمثال هذه وهي متفاوتة. وبقدر ما تزيد الحضارة وتستدعي أحوال الترف تحدث صنائع لذلك النوع فتوجد بذلك المصر دون غيره ومن هذا الباب الحمامات لأنها إنما توجد في الأمصار المستحضرة المستبحرة العمران لما يدعو إليه الترف والغنى من التنعم ولذلك لا تكون في المدن المتوسطة. وأن نزع بعض الملوك والرؤساء إليها فيختطها ويجري أحوالها. إلا أنها إذا لم تكن لها داعية من كافة الناس فسرعان ما تهجر وتخرب وتفر عنها القومة لقلة فائدتهم ومعاشهم منها. **والله يقبض ويبسط.**

الفصل الحادي والعشرون: في وجود العصبية في الأمصار وتغلب بعضهم على بعض :

من البين أن الالتحام أو الاتصال موجود في طباع البشر وأن لم يكونوا أهل نسب واحد إلا أنه كما قدمناه أضعف مما يكون بالنسب وأنه تحصل به العصبية بعضاً مما تحصل بالنسب. وأهل الأمصار كثير منكم ملتحمون بالصهر يجذب بعضهم بعضاً إلى أن يكونوا لحماً لحماً وقرابة قرابة وتجد بينهم من العداوة والصداقة ما يكون بين القبائل والعشائر

مثله فيفترقون شيعاً وعصائب فإذا نزل الهرم بالدولة وتقلص ظل الدولة عن القاصية احتاج أهل أمصارها إلى القيام على أمرهم والنظر في حماية بلدهم ورجعوا إلى الشورى وتميز العلية عن السفلة والنفوس بطباعها متطاولة إلى الغلب والرئاسة فتطمح المشيخة لخلاء الجو من السلطان والدولة القاهرة إلى الاستبداد وتنازع كل صاحبه ويستوصلون بالأتباع من الموالي والشيع والأحلاف ويبذلون ما في أ يديهم للأوغاد والأوشاب فيعصوصب كل لصاحبه ويتعين الغلب لبعضهم فيعطف على أكفائه ليقص من أعنتهم ويتتبعهم بالقتل أو التغريب حتى يحضد منهم الشوكات النافذة ويقلم الأظفار الخادشة ويستبد بمصر أجمع ويرى أنه قد استحدث ملكاً يورثه عقبه فيحدث في ذلك الملك الأصغر ما يحدث في الملك الأعظم من عوارض الجدة والهرم وربما يسمو بعض هؤلاء إلى مناخ الملوك الأعاظم أصحاب القبائل والعشائر والعصبيات والزحوف والخروب والأقطار والممالك فينتحلون بها من الجلوس على السرير واتخاذ الآلة وإعداد المواكب للسير في أقطار البلد والتختم والتحية والخطاب بالتهويل ما يسخر منه من يشاهد أحوالهم لما انتحلوه من شارات الملك التي ليسوا لها بأهل. إنما دفعهم إلى ذلك تقلص الدولة والتحام بعض القرابات حتى صارت عصبية. وقد يتنزه بعضهم عن ذلك ويجري على مذهب السذاجة فراراً من التعريض بنفسه للسخرية والعبث. وقد وقع هذا بأفريقية لهذا العهد في آخر الدولة الحفصية لأهل بلاد الجريد من طرابلس وقابس وتؤزر ونفطة وقفصة وبسكرة والزاب وما إلى ذلك. سموا إلى مثلها عند تقلص ظل الدولة عنهم منذ عقود من السنين فاستغلبوا على أمصارهم واستبدوا بأمرها على الدولة في الأحكام والجباية. وأعطوا طاعة معروفة وصفقة ممرضة وأقطعوها جانباً من الملاينة والملاطفة والانقياد وهم بمعزل عنه. وأورثوا ذلك أعقابهم لهذا العهد. وحدث في خلفهم من الغلظة والتجبر ما يحدث لأعقاب الملوك وخلفهم ونظموا أنفسهم في عداد السلاطين على قرب عهدهم بالسوقة

حتى محا ذلك مولانا أمير المؤمنين أبو العباس وانتزع ما كان بأيديهم من ذلك كما نذكره في أخبار الدولة. وقد كان مثل ذلك وقع في آخر الدولة الصنهاجية. واستقل بأمصار الجريد أهلها واستبدوا على الدولة حتى انتزع ذلك منهم شيخ الموحدين وملكهم عبد المؤمن بن علي ونقلهم من إماراتهم بها إلى المغرب ومحا من تلك البلاد آثارهم كما نذكر في أخباره. وكذا وقع بسبتة لآخر دولة بنى عبد المؤمن .

وهذا التغلب يكون غالباً في أهل السروات والبيوتات المرشحين للمشيخة والرئاسة في المصر، وقد يدذث التغلب لبعض السفلة من الغوغاء والدهماء. وإذا حصلت له العصبية والالتحام بالأوغاد لأسباب يجرها له المقدار فيتغلب على المشيخة والعلية إذا كانوا فاقدين للعصابة **والله سبحانه وتعالى غالب على أمره.**

الفصل الثاني والعشرون: في لغات أهل الأمصار :

أعلم أن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الجيل الغالبين عليها أو المختطين لها ولذلك كانت لغات الأمصار الإسلامية كلها بالمشرق والمغرب لهذا العهد عربية وأن كان اللسان العربي المصري قد فسدت ملكته وتغير إعرابه والسبب في ذلك ما وقع للدولة الإسلامية من الغلب على الأمم والدين والملة صورة للوجود وللملك. وكلها مواد له والصورة مقدمة على المادة والدين إنما يستفاد من الشريعة وهي بلسان العرب لما أن النبي صلى الله عليه وسلم عربي فوجب هجر ما سوى اللسان العربي من الألسن في جميع ممالكها. واعتبر ذلك في نهي عمر رضي الله عنه عن بطالة الأعاجم وقال إنها خب .أي مكر وخديعة. فلما هجر الدين اللغات الأعجمية وكان لسان القائمين بالدولة الإسلامية عربياً هجرت كلها في جميع ممالكها لأن الناس تبع للسلطان وعلى دينه فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب. وهجر الأمم

لغاتهم وألسنتهم في جميع الأمصار والممالك. وصار اللسان العربي لسانهم حتى رسخ ذلك لغة في جميع أمصارهم ومدنهم وصارت الألسنة العجمية دخيلة فيها وغريبة. ثم فسد اللسان العربي بمخالطتها في بعض أحكامه وتغير أواخره وإن كان بقي في الدلالات على أصله وسمي لساناً حضرياً في جميع أمصار الإسلام. وأيضاً فأكثر أهل الأمصار في الملة لهذا العهد من أعقاب العرب المالكين لها، الهالكين في ترفها بما كثروا العجم الذين كانوا بها وورثوا أرضهم وديارهم. واللغات متوارثة فبقيت لغة الأعقاب على حيال لغة الآباء وإن فسدت أحكامها بمخالطة الأعجام شيئاً فشيئاً. وسميت لغتهم حضرية منسوبة إلى أهل الحواضر والأمصار بخلاف لغة البدو من العرب فإنها كانت أعرق في العروبية ولما تملك العجم من الديلم والسلجوقية بعدهم بالمشرق، وزناتة والبربر بالمغرب، وصار لهم الملك والاستيلاء على جميع الممالك الإسلامية فسد اللسان العربي لذلك وكاد يذهب لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين وسار ذلك مرجحاً لبقاء اللغة العربية المصرية من الشر والكلام إلا قليلاً بالأمصار فلما ملك التتر والمغول بالمشرق ولم يكونوا على دين الإسلام ذهب ذلك المرجح وفسدت اللغة العربية على الإطلاق ولم يبق لها رسم في الممالك الإسلامية بالعراق وخراسان وبلاد فارس وأرض الهند والسند وما وراء النهر وبلاد الشمال وبلاد الروم وذهبت أسابيب اللغة العربية من الشعر والكلام إلا قليلاً يقع تعليمه صناعياً بالقوانين المتدارسة من كلام العرب وحفظ كلامهم لمن يسره الله تعالى لذلك. وربما بقيت اللغة العربية المصرية بمصر والشام والأندلس وبالمغرب لبقاء الدين طلباً لها فانحفظت ببعض الشيء وأما في ممالك العراق وما وراءه فلم يبق له أثر ولا عين حتى إن كتب العلوم صارت تكتب باللسان العجمي وكذا تدريسه في المجالس والله أعلم

بالصواب. والله مقدر الليل والنهار. صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

◆◆◆

ببلوجرافيا

قائمة مراجع مختارة بأهم القراءات في مجال علم الاجتماع الحضرى:

غريب محمد سيد أحمد: السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الريفى والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

فادية عمر الجولاني:علم الاجتماع الحضري ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. ١٩٩٣.

عبد الإله أبو عياش: اسحق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت،، ١٩٨٠.

محمد عاطف غيث:علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٩٥.

السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

جدعون جوبرج: الفروق الريفية الحضرية، ترجمة محمود عودة، في:ميادين علم الاجتماع، محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.

سعد الدين إبراهيم: مدن العالم العربي، الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة، مجلة دراسات عربية، العدد ٦، ١٩٧٥.

إسماعيل سرور شلش: التحضر والنمو الحضري في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، العدد ٥، ١٩٧٩.

جلال عبد الله معوض: التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥١، يوليو ١٩٨٧.

قيس النوري: الثقافة التقليدية ومتغيرات التحضر العربي الخليجي، شئون اجتماعية، العدد الثامن والعشرين، الشارقة، ١٩٩٠.

د.ف.ف. كوستيلو: التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة رمضان عريبي خلف الله، مراجعة أمين توفيق الطيبي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا،١٩٨٤.

محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠

محمد الجوهري: الدرس السوسيولوجى في الفقر: رؤية تأملية للحالة المصرية، الندوة السنوية السادسة:" الفقر في مصر، الجذور والأسباب والتداعيات وآفاق المستقبل(٨ -٩ مايو ١٩٩٩)قسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القاهرة. ١٩٩٩.

السيد الحسيني: الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤.

إسماعيل قيرة: نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، مجلة جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، العدد ٤، ١٩٩٣.

إسماعيل قيرة: من هم فقراء الحضر؟، قاع المدينة نموذجاً، المستقبل العربة، العدد ٢٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.١٩٩٦.

مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ١٩٧٦.

مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع الحضري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.١٩٦٧.

محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٣.

محمود جاد:التضخم الحضري في البلاد النامية، الطبعة الأولى، دار العالم الثالث، القاهرة. ١٩٩٣.

جيرالد بريز: مجتمع المدينة في البلاد النامية ، ترجمة محمد الجوهري، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة. ١٩٧٢.

فيليب هاوزر: مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، في: محمد الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٧٩.

عبد الهادي الجوهري، حسين رشوان: علم الاجتماع الحضري، مفاهيم وقضايا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.١٩٩٦.

محمود عودة، السيد الحسينى: علم الاجتماع الحضرى، بدون دار نشر، ١٩٩٧.

صبحى محمد قنوص: دراسات حضرية، مدخل نظرى، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.

كوستيلو: التحضر فى الشرق الأوسط، ترجمة غريب محمد سيد أحمد، عبد الهادى والى، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.١٩٨١.

جانيت أبو لغد: التحضر والتغير الاجتماعي في العالم العربي، الفكر العربي، العدد ٤٣، معهد الإنماء العربي، بيروت.١٩٨٦.

السيد الحسيني: أحياء السكن الفقير في القاهرة، تحليل بنائي، دراسة حالة مصر العربية، الندوة الإقليمية للإسكان العشوائي وأحياء الصفيح في البلدان العربية، مراكش (١٣ -١٧ يونيو١٩٨٨).

السيد الحسيني: ملاحظات أولية حول دراسة القطاع غير الرسمي في حضر مصر، ورقة عمل غير منشورة مقدمة لقسم البحوث الحضرية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.١٩٩١.

محمد الجوهري، سعاد عثمان: دراسات في الأنثربولوجيا الحضرية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.١٩٩١.

ثروت اسحق: أبعاد الهامشية، حالة مصر، في: هامشيون في المدن العربية، مجلة جدل، العدد٤، ١٩٩٣.

السيد الحسيني:الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.١٩٩٤.

-انتوني غدنز:علم الاجتماع مع مدخلات عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،المنظمة العربية للترجمة ،الطبعة الرابعة ،ترجمة فايز الصياغ، بيروت، ٢٠٠٥.

السيد عبد العاطي السيد: الإيكولوجية الإجتماعية ، مدخل لدراسة الإنسانية والبيئية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،.١٩٨٠.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية:دراسة في علم الاجتماع الحضري"،مؤسسة شباب الجامعة،٢٠٠٤.

-نوال قلاب ذبيح، المتصل الريفي الحضري في الجزائر مدينة عين مليلة نموذجا، رسالة ماجستر،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية،٢٠٠٨.

شحاتة صيام: التحضر الرث والتطور الرث، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

عبدالحميد سعد محمود: الحضر والتحضر والحضرية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية،ع (٨)، ١٩٨٤.

محمود الكردى:المدينة وتجسيد التحضر، في : دراسات في علم الاجتماع، تحريرأحمد زايد،القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣.

محمود الكردى: النمو الحضرى: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى في مصر، القاهرة، دارالمعارف،الطبعة الثانية، ١٩٨٠.

محمود الكردى: التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى: الأنماط والمشكلات، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦.

محمود الكردى: التحضر دراسة اجتماعية: الكتاب الأول، القضايا والمناهج، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦.

محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٩٥.

محمد عاطف غيث، غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

فرانشيسكو خافيير كارللو:مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة خالد علي يوسف، سلسلة عالم المعرفة(٣٨١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، أكتوبر ٢٠١١.

أحمد علي إسماعيل:دراسات في جغرافيا المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٩٨٨.

جمال حمدان: جغرافية المدن، عالم الكتب، الطبعة الثانية منقحة.

عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري: قضايا وإشكاليات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية. مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

-Russ long," Urbanization Sociology",
http://www.csb.utsa.edu/user/rlong/intro/urb.htm.1998.

Max Weber," The City, Translated and Edited by Don Martindale and Getrud Newirth, The free Press, Macmillan Publishing Co, New York.1966

Gould, J, Kolb," A dictionary of Social Sciences", Britain Tavistock, Pub.1964.p.738.

William A. Schwab," The Sociology of cities", Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1991.

Louis Wirth," Urbanism as a way of life", Chicago, Chicago University Press, 1964

◆◆◆